جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الشَّاهد النَّحوي الشّعري بين الانضباط والتأثير النّصي والتاريخي المقارن في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطَّالبة
ماريـة الشمايلـة

إشراف الأستاذ الدّكتور
يحيى عبابنة

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا استكمالاً
لمتطلبـــــات الحصـــول على درجة الدّكتوراه
في اللُّغة العربيّة/ قسم اللُّغـــة العربيّة وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى من علّمني أنَّ الخيرَ أنْ تعطي دون انتظار الأجر... إلى جبلٍ من الصّمود والشّموخ إلى والدي العزيز.

إلى بحرٍ من البّر، ونبعٍ من العطاءِ، تدفّق في دمي، وعطَّرت كَلماتُها الدُّنيا.... إلى والدتي.

إلى من تَحمّل معي عناء الطريق وعناء السفر، وما زال يتحمّل، إلى من شجعني ووقف لجانبي إلى رفيق دربي طلال المحادين.

إلى أخواني الذين حَملوا سلاح العلم والأدب.

إلى أبنائي الذين ارتسمت البسمة والبراءة على وجوههم.

إلى كلِّ من رَسَم البسمة على وجوه الآخرين بعلمه وخُلقه.

مارية الشمايلة

الشكر والتقدير

أقدم خالص شكري وامتناني وتقديري إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة على متابعته المتواصلة وجهوده التي قدَّمها لتصل هذه الدِّراسة إلى مستوى البحث العلمي، فكان منارة علم تنير أمامنا سُبل النجاح والاجتهاد.

كما أتقدم بالشُّكر الجزيل للجنة المُناقشة، الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة. وأشكرهم على ملاحظاتهم وتوصياتهم.

ماريه الشمايلة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
التمهيد	3
الفصل الأول: العلاقات الإسنادية	**11**
1.1 الإسناد	11
1.1.1 المبتدأ والخبر	13
2.1.1 الفاعل، المطابقة العددية بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية	26
3.1.1 كان وأخواتها	30
4.1.1 ما الحجازية وما التميمية	38
5.1.1 إنَّ وأخواتها	41
الفصل الثاني: فصل المنصوبات	**54**
1.2 المفاعيل	54
1.1.2 المفعول به	54
2.1.2 المفعول المطلق	60
3.1.2 المفعول معه	64
4.1.2 المفعول لأجله	69
5.1.2 المفعول فيه	71
2.2 المحمول على المفعول به	74
1.2.2 الاختصاص	74
2.2.2 الإغراء والتحذير	77

3.2.2 الاشتغال 81
4.2.2 النداء 84
5.2.2 الترخيم 90
6.2.2 الندبة 93
3.2 المشبه بالمفعول به 94
1.3.2 الحال 94
2.3.2 التمييز 98
الفصل الثالث: المجرورات **104**
1.3 الجرُّ بحرف الجر 104
2.3 الجرّ على الجوار 108
3.3 الإضافة 111
الفصل الرابع: التوابع وحروف المعاني **114**
1.4 التوابع 114
1.1.4 العطف 114
2.1.4 البدل 120
3.1.4 النعت 124
4.1.4 التوكيد 129
2.4 حروف المعاني 131
1.2.4 (نواصب الفعل المضارع) 132
2.2.4 لام الأمر 140
3.2.4 إذا 142
4.2.4 أيّ 144
5.2.4 مَنْ 146
الخاتمة 150
المراجع 154

الملخص

الشّاهد النَّحوي الشّعري بين الانضباط والتأثير النّصي والتاريخي المقارن في ضوء علم اللغة المعاصر

مارية الشمايلة

جامعة مؤتة، 2014م

تناولت هذه الدّراسة مسألة من المسائل المهمة، وهي مسألة الشواهد النّحوية الشّعرية الخارجة عن المعايير التي يُحتكم إليها، إذ أجهد النحاة أنفسهم في سبيل إخضاعها للمعايير، وإدراجها ضمن القاعدة التي وسمها أهل النحو بالشمولية، مع أننا نستطيع التعامل معها بعيداً عن القواعد عن طريق ما يسمى بالتفسير النَّصي عبر النظر في سياق الأداء الذي ورد فيه، أو النَّظر عبر المعطيات التاريخية التي تُفسر الظواهر النحوية تفسيراً يتعلق بالتصور التَّركيبي للظواهر النَّحوية.

وقد جاءت هذه الدّراسة في مُقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة. وقد اشتملت المقدمة الحديث عن هذه الدراسة ومنهجها، في حين تضمّن التمهيد مفاهيم الدّراسة الرئيسة، والهدف منها، والفكرة القائمة عليها.

تناول الفصل الأول قضايا الإسناد الاسمي "المبتدأ والخبر وقضاياهما، والإسناد الفعلي والفاعل"، وقضايا الإسناد الفعلي "كان وأخواتها والنواسخ الحرفية " إنَّ وأخواتها". وتناول الفصل الثاني المنصوبات، المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمحمول على المفعول به ويتضمن " الاختصاص، والإغراء والتحذير والاشتغال والنداء، والترخيم والندبة والمشبه بالمفعول به ويتضمن"الحال، والتمييز"، وتناول الفصل الثالث المجرورات "المجرور بحرف الجر، والمجرور على الجوار، والإضافة"، وتناول الفصل الرابع التوابع "العطف، والبدل والنعت، والتوكيد"، "وحروف المعاني " حتى، الفاء، أو، إذن، لام الأمر، إذا، أيّ، مَنْ".

أمّا الخاتمة فقد اشتملت على عددٍ من النتائج والتّوصيات التي توصلت إليها.

Abstract

The poetic syntactic evidence between discipline and textual as well as historical comparative influence in the light of contemporary Linguistics

Maria Al- Shamayleh

Mu'tah University, 2014

This study addressed one of the most important issues which is the poetic syntactic evidence beyond the standards of judgment, in which the grammarians strained themselves in order to list this evidence under these standards and to be also included into the rule that grammarians referred to as inclusive ,even though we can deal with that away from the rules via what is called as textual interpretation by looking at the performance context in which it was mentioned or by looking through the historical data that explain the grammatical phenomena with respect to compositional visualization of the grammatical phenomena.

This study consisted of an introduction, a preface, five chapters as well as a conclusion. The introduction included a discussion about this study and its approach , while the preface addressed the main concepts , the objectives as well as the main idea of the study .

The first chapter addressed the issues of the nominal attribution (the subject and the predicate),the verb attribution and the subject / the doer of the action ,the issues of the verb attribution (was/ kana and its sisters) as well as the particle (inna and its sisters). The second chapter explains the accusative nouns (the object, the absolute object, the adverbial object, and the meaning of the object that includes specification, temptation, warning, engaging, appeal, as well as the simulation of the object which includes case and discrimination. The third chapter dealt with prepositional phases and genitives. The fourth chapter dealt with the dependents (coordination and conjunctions, apposition, adjective, as well as emphasis. The fifth chapter dealt with the alphabet meanings; until, the letter (f), or, then, the imperative letter of (L), if, which , and who.

Finally, the conclusion included a number of the findings and recommendations that the study concluded.

المقدمة

الحمد لله هادي القلوب والألباب، والصّلاة والسّلام على نبيّه معلَّم الحكمة والكتاب، وبعد يشعر دارس العربية بأنَّ الشواهد النَّحوية الشّعرية منها ما جاء منضبطاً ومحكماً مع القاعدة فلا يكاد يخرج عنها، ومنها ما خرج عن القاعدة التي احتكم إليها النُّحاة، ومثَّل جانباً واسعاً من الأداء اللّغوي العربي، وقد حاول النُّحاة إخضاع مثل هذه الأداءات اللّغوية للمعايير، فعملوا على تأويلها ومحاولة إرجاعها للقاعدة الأصلية، ومثل هذه الأنماط اللّغوية تأخذ جانباً من الخصوصية في الاستعمال، ونستطيع التعامل معها عن طريق ما يسمى بالتفسير النّصي للشّاهد، وذلك بالنظر في سياق الأداء الذي ورد فيه أو عبر المعطيات التاريخية التي تفسر الظّواهر النَّحوية على المستوى التركيبي لها.

أمّا عن أهمية هذه الدِّراسة فإنَّها تحاول حصر معظم الشواهد النَّحوية الشعرية في اللّغة التي تتوافق ومادة الدراسة في هذا الموضوع، وتقصّي مادتها العلمية من مجموعة الأداءات اللّغوية المنقولة عن العرب، والتصدي لذلك الموضوع الذي ظلَّ الدارسون يبتعدون عنه زمناً طويلاً، وهو أنَّ التراكيب اللّغوية لا يمكن أن تفسر دائماً في ضوء القواعد ، بل إنَّ جانباً واسعاً منها يخضع للتفسير النَّصي السّياقي أو التاريخي.

وستحاول هذه الدِّراسة استثمار هذين البعدين الجديدين في محاولة للتمييز بين الأداء اللّغوي والتقعيد النَّحوي، وإثبات أنَّ العملية اللّغوية لا يمكن أن تحكم بقوانين نحوية محددة، تندرج تحت مسمى المستوى التقعيدي للّغة.

وتَعدُّ هذه الدِّراسة المنهجين: الوصفي التحليلي والتاريخي أساسيين ترتكز عليهما في معالجة المادة، وذلك عن طريق جمع نظرية المستويات وهو المكون النَّحوي، ثم تنسيق المادة وفقاً للمعالجات الواردة في رؤية هذه الدِّراسة.

إذ لن تكتفي هذه الدِّراسة بوصف تلك الأداءات ومحاولة رصدها فقط، وإنَّما حاولت التحليل والكشف عن أصل هذه الأداءات اللّغوية وطبيعة تأويل النُّحاة لها، وموقف اللّغة منها.

أمّا عن الدِّراسات السَّابقة فلم أقع على دراسة تهتم بالتحليل النّصي للشّاهد الشّعري في موضوعات موافقة لأحد مكونات نظرية المستويات، وهو المكون النَّحوي، ولكنني وقعت على بعض الدِّراسات التي تهتم بالجانب التّاريخي، كما في دراسة رمضان عبدالتواب :" أثر الوزن الشّعري"، وهي فصلٌ ورد في كتابه "فصولٌ في فقه العربية".

كما نجد بعض الدِّراسات القليلة في هذا الموضوع والخاصة بالجانب التاريخي ككتاب "التطور التاريخي" لإبراهيم السامرائي.

وتتضمن هذه الدِّراسة مقدمة وتمهيداً وخمسة فصول وخاتمة، فالمقدمة تشمل عرضاً مجملاً لمحتوى الدِّراسة ووصفاً لمنهجية العمل، أمّا التمهيد فقد تناول مفاهيم الدِّراسة الرئيسة، والفكرة القائمة عليها، والانضباط القواعدي للشّاهد، والتفسير النَّصي والتفسير التاريخي للشاهد.

وتناول الفصل الأول العلاقات الاسنادية الخاصة بالمبتدأ والخبر والفاعل، وكان وأخواتها وما الحجازية والتميمية، وإنَّ وأخواتها، وكان موضوع الدِّراسة فيها ما خرج عن القاعدة النَّحوية، ووصف بالشذوذ أو القلة أو النُّدرة.

أمّا الفصل الثاني فقد تناول المنصوبات "المفاعيل" المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه"، والمحمول على المفعول "كالاختصاص والإغراء والتحذير والاشتغال والنِّداء والترخيم"، والمشبه بالمفعول به "كالحال والتمييز".

وفي الفصل الثالث درست المجرورات " المجرور بحرف الجر، والمجرور على الجوار، والإضافة". أمّا الفصل الرابع فقد تناولت فيه التوابع "العطف والبدل والنعت والتوكيد".

وتحدثت في الفصل الرابع أيضاً عن حروف المعاني " نواصب الفعل المضارع (حتى، الفاء، أو، إذ)، ولام الأمر، إذا، أيّ، مَنْ) وما خرج منها عن القاعدة النَّحوية، ثمَّ الخاتمة.

وقد اعتمدت منهجية ثابتة في هذه الدِّراسة تقوم على دراسة الأنماط اللّغوية، دراسة تحليلية وفق قوانين القاعدة النَّحوية والوقوف على كلّ ما خرج عن القاعدة

لإثبات أنَّ اللّغة لا يمكن حصرها بقوالب قاعدية ثابتة، فهي تتيح لأبنائها حرية الاستعمال اللّغوي بما يتوافق والدّور الانفعالي في السّياق اللّغوي والمعطيات التاريخية التي تفسر الظواهر النَّحوية بما يتناسب والتصور التركيبي للظواهر النَّحوية.

التمهيد

قام علماء اللّغة القدماء بصياغة علم النَّحو وفق معطيات جمع المادة اللّغوية، فالنَّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصل إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها. ضمن حواجز لا تكاد تنفصل عن النزعة السائدة للغة بالمستوى التقعيدي، إذ نظروا للنحو العربي نظرة شاملة بقواعده التي لا يمكن التعدي عليها أو خرقها[1].

إذ حاول علماء اللّغة وضع القاعدة النَّحوية وإحكامها بحيث لا يتخللها القصور، وتكون شاملة لجميع الأداءات اللّغوية، فالقاعدة النَّحوية مقدسة وتكمن قدسيتها من قدسية القرآن الكريم وقدسية اللّغة التي نزل بها كتاب الله عز وجل. لذلك وقفوا عند كلّ ما يمكنه أن يخرج عن هذهِ القاعدة[2].

وقد جعل النُّحاة اللّغويون الطريق الأمثل لجمع المادة واستقراء أساليبها وتراكيبها وألفاظها، هو الأخذ عن أفواه الرواة، فساروا باتجاه إحكام النَّحو ضمن قاعدة ثابتة مغلقة الاتجاهات.

ولم يكن اعتماد النُّحاة على الشعر من أجل دراسة لغة الشعر لذاتها، بل لأنَّهم اعتقدوا بأنَّ الشعر ديوان العرب، ولم يفرطوا فيه من شيء مما يطلبه النُّحاة أو غيرهم صرفاً كان أو نحواً أو غير ذلك، وقد كان منهجهم في النظر إلى مستويات اللّغة

---

[1] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الاقتراح، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشَّافعي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1418– 1998م، ص15.

[2] المكارم، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1393هـ – 1973م، ص27.

المختلفة على أنَّها وحدة متكاملة تدرس قواعدها من أيّ نصوص تختارها منها، أيا ما كان نوع هذهِ النصوص، ودرجة تمثيلها للغة المدروسة[1].

ويقودنا هذا إلى أنَّ دراسة النَّحو عند علماء العربية القدماء كانت دراسة تحليلية لا تركيبية، فقد اعتنت بمكونات التركيب أيَّ بالأجزاء التحليلية أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فلم يعطوا اهتماماً واضحاً لدراسة المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها كالاهتمام الذي أولوه للعلامة الإعرابية والإعراب ومشكلاته[2].

وعلى الرغم من أنَّ التراث النَّحوي الذي تركه أسلافنا، هو علم نفيسٌ، وجهدٌ فريدٌ، وقيمته لا تضاهيها قيمة أخرى، فالنَّحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللّغوي، وعمادَ البلاغي، وأداة المشرع والمجتهد[3]. فإنَّنا نجد النُّحاة العرب المتأخرين قد اتخذوا اتجاهاً يدور ضمن حلقات مغلقة، تسير باتجاه العلاقات الواحدة ضمن الجملة المنطوق بها بإطارها السطحي الأفقي، لذلك كان هذا الأسلوب في الدِّراسة غالباً ما يقودهم إلى عدم الوصول للهدف الحقيقي الذي سعوا إليه.

إنَّ الاتجاهات اللّغوية تسير بخطىً ثابتة، وقوانين لا يمكن التعدي عليها، وقد فطنَ علماء اللّغة القدماء لهذا وللمستويات المتعددة في دراسة اللّغة من الناحية النَّحوية والصرفية والصّوتية والدلالية وأنها تحتاج إلى تصحيح توجهها، إذ إنَّ القواعد التي تشتمل تلك المستويات بدأت تميل لشيءٍ من عدم الاستقرار في ضوء النظريات الحديثة، ودليل ذلك لجوء النُّحاة القدماء منذ فترة التقعيد اللّغوي إلى التأويل والتقدير والحذف والاستتار والتشبيه والحمل على المعنى وجعله ضرورياً، وذلك لأنَّهم نظروا إلى القواعد على أنَّها تفرض على المتكلمين، فأرادوا إظهارها في صورةٍ محكمةٍ لا يتطرق إليها شك، فسعوا إليّ عنق النص كرهاً بوسائل متنوعة لتذعن القاعدة، وكانت محاولة الاطراد سبباً رئيساً في كلّ ما أصاب القاعدة من أمور ذهنية عميقة اختلفت

---

[1] عبد اللطيف، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مكتبة دار العلوم، ص576.

[2] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ط3، ص ص16.

[3] عباس، حسن، د.ت، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر، ج1، ص12.

باختلاف الاتجاهات والمذاهب. وقد أسهمت هذهِ الخلافات أيضاً في اضطراب القاعدة، فهذهِ الخلافات والتفرقات في كثير من القواعد النَّحوية كانت أظهر العيوب فيها، وأكبر العقبات في تحصيلها، والتوصل إلى ضوابط محددة سليمة يسهل استخدامها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجهٍ محدد ودقيق[1].

كلُّ ذلك كان سبباً في ضرورة العودة لكلِّ القضايا والنظرة الكلية لا الجزئية في إحياء وتنشيط العوامل النَّحوية القادرة على الإلمام في اللّغة، ثم توجيه النظريات الحديثة، وتطبيقها حسب مفاهيم علوم اللّغة الحديثة.

وقد تنبه عُلماء العربية القدماء إلى أهمية دراسة اللّغة، فحاولوا ضبطها ودراسة العلوم الأخرى وربطها بها، وأصدروا أحكام الباحث اللّغوي الذي لا يلاحظ ويسجل ويصف فحسب بل يفرض النتائج التي توصل إليها، وينصبها معياراً للتصويب والتخطئة، فحكم الضرورة كان مظهراً من مظاهر معيارية القاعدة، لذلك انزلق النُّحاة في الاعتماد على القياس للوصول إلى القاعدة[2].

ومع ذلك فلا ينكر أحد بأنَّ النَّحو العربي بصورته التي وصل إلينا فيها، كان من أرقى علوم النَّحو عند الأمم، ويمثِّل عدداً من المستويات التي راعت المناهج المختلفة، إذ قدَّم علماء العربية القدماء جهداً لا يمكن إغفاله، فالتقعيد للغة لا يتم إلَّا بوجود مؤسسيَّة تتبنى هذا التقعيد، وتحتاج إلى طاقات فذة تمتاز بالإخلاص العلمي والصَّبر على تحمل مشاقه.

إذ عمل النُّحاة والرّواة على جمع المادة اللّغوية ورصدها وتصنيفها ووصفها واستناد قواعدها منذ القرن الأوَّل الهجري ثم عملوا على تدوين قواعدها بعد منتصف القرن الهجري الثاني[3].

---

[1] فلفل، محمد عبدو، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص110– 113.

[2] فلفل، محمد عبدو، اللغة الشعرية عند النُّحاة دراسة الشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، دار جرير، 1428هـ– 2007م، عمان، الأردن، ص41.

[3] عبابنة، يحيى عطية، النحو المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص17، دار الكتاب الثقافي، إربد ، 2014م.

وبهذا يتضح أنَّ دراسة النَّحو العربي القديم قد بنيت على أساس وصفي، اتجه نحو المعيارية التي تقوم على الدِّراسة الوصفية للظاهرة اللّغوية بتحليلاتها العقلية، ممَّا أدى إلى انحياز النُّحاة إلى ما يُسمى بالمنهج التعليمي المدرسي، إذ أصبح النَّحو العربي يُدرس بقواعده في كتب النُّحاة[1]، و دعت الظروف إلى نشأة الدِّراسات اللّغوية العربية وكانت سبباً رئيساً في تحديد مسار هذهِ الدِّراسات وفلسفة منهجها، فنشأت دراسة العربية الفصحى علاجاً لظاهرة كان يخشى منها على اللّغة والقرآن الكريم سُميت بظاهرة اللحن، وفيه إشارة إلى الخطأ في ضبط أواخر الكلمات وعدم إعطائها العلامات الإعرابية الملائمة، لذلك اتسمت دراسة اللّغة بالجانب التعليمي وأصبح النَّحو معيارياً لا وصفياً، وتعلقت الإباحة بقواعد معيارية فرضت نفسها على الاستعمال[2].

وصارت الدِّراسة المعيارية التي نتجت عن استقراء الدِّراسة الوصفية هي السمة الأساسية التي غلبت على مسيرة هذا العلم، بحيث إنَّه لم يستطع تجاوزه. فدراسة النَّحو العربي القديم اعتمدت النَّظر في مفردات اللّغة ومعاني هذه المفردات وصيغها وتراكيبها، كما أنّ علماء العربية قدموا ضروباً شتىً من القضايا والمشكلات التي اتصلت بلغتهم وفكرتهم ومكانتها، وخلفوا لنا الجليل من الآثار، وتراثاً لغوياً عملاقاً يستاهل الثناء والتقدير. وقد اعتمدوا في ذلك على لغة الكلام الحقيقي الممثل للواقع المنسجم مع المعرفة المرتبطة باللّغة المكتوبة. ومعنى هذا أنَّ جملة المواضيع أو الأبواب اللّغوية التي يعرفها ويقوم ببحثها الدرس اللّغوي الحديث كان قد عرفها وبحثها رجال اللّغة القدماء، فالنظريات الحديثة تستند إلى دراسة اللّغة بمفاهيمها ومستوياتها التركيبية والإسنادية، ومن حيث مبناها ومعناها[3]، فاللّغة خُلاصة حقيقية للتفاعل الكلامي الذي يمكن بواسطته الخروج من التداول الفكري العام المبني على قاعدة من الارتباطات المتسلسلة، التي تجمع الظواهر اللّغوية تحت ما يطلق عليه اللّغة العالمية، وتمثل اللّغة أيضاً سلسلة من العلاقات التي لا يمكن الفصل بينها من النّاحية الصَّوتية

---

[1] عبداللطيف، محمد حماسة ، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص73.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص11، ص13.

[3] بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1969، القسم الثاني، ص15.

والتركيبيـة والدلاليـة، وهنـاك أسـرار لغويـة تـروق للغـات، فـالمنطق والتعقيـد مسـتويان يروقان للناس الجدل حولهما عندما يتكلمون عن طبيعة اللّغة، ويضاف لذلك المقياس الجمالي[1].

فللمنطق والتعقيد دورٌ في دراسة النَّحو العربي، كما في باب الضرورات التي جعلت كثيراً من الشعر لا يُمثل مصطلح الشاهد الشعري، فالشاهد هو ما تبنى عليه القاعدة من الأدلة النَّصية التي قيلت في حقبة زمنية محددة[2].

فالنَّحوي قد لا يأتي بكلِّ الأبيات ليبني عليها قاعدة أو يقيس عليها، وإنما يأتي بها تمثيلاً، بعد أن يبني القاعدة، ونظير ذلك مثلاً الشاذ المنكر في القياس الذي لا يقاس عليه عند سيبويه[3]، لذلك اجتهد النُّحاة في التأويل والتقدير.

ثم صنف العلماء العرب القدماء العديد من المؤلفات في باب الضرورة، لرصد الأبيات الشعرية الخارجة عن المألوف، والقاعدة النَّحوية. ومنها كتاب (ضرورة الشعر) لأبي سعيد السيرافي (368هـ) [4]، وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور (ت669 هـ)، وفيه قسّم الضرورة إلى أقسام هي: الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والبدل ولم يورد ابن عصفور الضرورة الجنسية التي جاءت قسماً عند السيرافي[5]. ومن الكتب كتاب القَّزاز القيرواني (ت421هـ) بعنوان "ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في

---

[1] كريستل، دافيد، التعريف بعلم اللغة، تعليق حلمي خليل، 1993، ط2، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ص52.

[2] اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصّرفية، 1985، ط1، بيروت، ص119–120.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبُر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1411هـ – 1991م، دار الجيل، بيروت، ج2، ص402.

[4] السيرافي، أبو سعيد (ت 368هـ)، ضرورة الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، 1985، دار النهضة العربية، بيروت.

[5] ابن عصفور (669) ضرائر الشعر، 1980م، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للنشر والتوزيع، بيروت.

الضرورة[1]. وما ألفَّه محمود شكري الألوسي (ت1342هـ) كتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) [2].

وأما المعاصرون بحثوا موضوع الضرورة، ومنه دراسة: (الضرورة الشعرية دراسة نقدية لغوية)، لعبد الوهاب العدواني، وكتاب محمد حماسة عبد اللطيف بعنوان (الضرورة الشعرية في النَّحو العربي) [3]، وغيرهم الكثير.

وقد قامت هذهِ الدِّراسة بمحاولة دراسة ما أطلق عليه العلماء الذين تأثروا بالدِّراسات العربية القديمة وكثير من الدِّراسات النَّحوية المعاصرة بالخروج عن القاعدة اللّغوية، أو المألوف في القاعدة اللّغوية.

إذ قد يشعر دارسُ النَّحو العربي بمسألة من المسائل المهمة، وهي أنَّ الشواهد الشِّعرية التي استعان بها النُّحاة تنقسم إلى قسمين: الأول منها ما ينضبط مع القاعدة، فلا يخرج عنها، والثاني: الذي لا يتماشى مع القاعدة، فالنوع الأول لم يعانِ فيه النَّحويون لأنه لا يخرج عن المعايير التي يحتكم إليها، محققةً هذه الأداءات اللّغوية أفضلية قواعدية، وزيادة على ما حققتهُ من أفضلية استعمالية.

وأما النوع الثاني فقد أجهد النُّحاة أنفسهم في سبيل إخضاعه للمعايير، لأنّهم وسموا القاعدة بسمة الشمولية والإحكام قبل التعامل مع كافة الأنماط اللّغوية. ووردت شواهد كانت قد حققت أفضلية استعمالية مع انحيازها عن بعض عناصر الأفضلية القواعدية. علماً بأننا نستطيع أن نتعامل مع مثل هذه الأنماط اللّغوية بعيداً عن القواعد عن طريق ما يُسمى بالتفسير النصي للشاهد عبر النَّظر في سياق الأداء الذي ورد فيه أو النظر عبر المعطيات التاريخية التي تفسر الظواهر النَّحوية تفسيراً يتعلق بالتصور التركيبي للظواهر النَّحوية. فالتراكيب اللّغوية لا يمكن أن تفسر دائماً في ضوء القواعد

---

[1] القيرواني ، القزاز(ت:421هـ) ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، الاسكندرسة، دون (د،ت).

[2] الألوسي، محمود شكري، (ت: 1342هـ) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بالقاهرة في عام 1342هـ.

[3] عبداللطيف، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مكتبة دار العلوم.

بل إنَّ جانباً واسعاً فيها يخضع للتفسير النَّصي السَّياقي أو التاريخي المقارن ما بين اللّغة العربية واللغات السامية.

إذ أظهرت شواهدٌ اختراقاً للقاعدة النَّحوية، وتحمل أبعاداً انفعالية تتناسق والسّياق اللّغوي الذي تظهر فيه، فتتشكل أنماطاً جديدة من الأداءات اللّغوية تستعمل في السّياق وتكون مغايرة لذلك النمط الأصلي. فالقاعدة النَّحوية قد تظهر بطريقة مفروضة على المعنى، لأنَّ السياق الانفعالي قائم على الإبداع الذي لا يتقيد بالقواعد والأعراف النَّحوية[1]. لذلك حاول النُّحاة تفسير مثل هذه الأداءات اللّغوية بما يتناسب وأدواتهم في وقتهم السابق، وهم لم يكونوا راضين عن هذه الأداءات تماماً، لأنهم يرون أنَّ فيها خروجاً عن القاعدة النَّحوية، فلجأوا إلى التأويل والتقدير، وفتح باب الضرورة الذي يحمل معنى التحرر والتمرد أمام هذه الأداءات اللّغوية، فهذا سيبويه قد عقد باباً خاصاً له تحت مُسمى:(باب ما يحتملُ الشعر، تحدّث فيه عن جواز صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يُحذف ومَدَّ المقصور[2])، وهذا يتوافق مع الأسس الأولية لهذه الدِّراسة، إلّا إنَّ سيبويه قد ضيَّقَ حدود الحرية اللّغوية للأداء اللّغوي بقوله :" وليس شيءٌ يَضْطرون إليه، إلّا وهم يحاولون به وجهاً"[3].

فهناك مساحةٌ واسعةٌ وهبتها اللّغة للناطقين بها. ولكن النُّحاة حاولوا إحكام القاعدة وعدم الالتفاف إليها، وقد أنتجت هذه المساحة من الحرية أعداداً من الجمل التي مثَّلت واقعاً استعمالياً غير محكوم بعناصر قواعدية، وليس من المُلزم وصف هذه الأداءات اللّغوية بالخطأ اللاشعوري الذي يقع فيه الشاعر بسبب تركيزه على الوزن والقافية[4].

بل أكدَّت هذه الدِّراسة أنَّ هذه الشواهد تحمل معاني التلقائية والعفوية بأداء متمردٍ تقبله اللّغة، ويمثل واقعاً استعمالياً بتداوله، وابتعاده عن الالتزام بالقواعد

---

[1] الوسركل، جان جاك، عُنف اللغة، 2005، ط1، ترجمة: د. محمد بدوي، مراجعة" د. سعد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص115.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26–32.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.

[4] عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، 1987م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص163.

المعيارية، فالعلاقة بين الناطقين باللّغة والقاعدة النَّحوية مدفوعة إلى منتهى حدود النَّحوية، الذي لا يخرجها عن حدود النَّحو بل يظهر المرونة اللّغوية في التعامل مع اللّغة، فيخرجُ أداءً لغوياً يُسمى باللَّحن الجميل[1]، وقد جاءت هذه الدِّراسة تحليلية وصفية لم تكتفِ بالتقرير بل تعدته إلى التفسير.

[1] لوسركل، عُنف اللغة، ص131.

الفصل الأول
العلاقات الاسنادية

1.1 الإسناد

هو من العلاقات السياقية التي تضم قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النَّحوي، وهي علاقة رابطة يخبر فيها عن بالحال في كلمة أو أكثر عن كلمة أُخرى، فيكون المسند إليه مخبراً عنه، وهذه العلاقة تربط بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه[1].

ويندرج تحت هذا المصطلح مصطلحان مهمان، هما المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية، (أو اسم كان الناسخة وأخواتها، أو اسم إنَّ الناسخة وأخواتها، والفاعل) والمسند (هو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية أو خبر كان وأخواتها، أو خبر إنَّ وأخواتها، والفعل في الجملة الفعلية) [2].

وتعد قضية الإسناد من القضايا الأساسية التي بحثها النُّحاة العرب القُدامى، وساهمت في الكشف عن نظام الجملة العربية، لأنها أوصلت النُّحاة إلى المحتوى التركيبي للجملة ويحتوي الاسناد على الإسناد الاسمي والاسناد الفعلي.

ويبحث هذا الفصل عن قضايا الإسناد في الأبيات الشعرية المسماة بالشواذ في كتب النَّحو ولا سيما في كتاب سيبويه.

إذ درس النُّحاة موضوع الإسناد وأحواله وما يترتب عليه من قضايا قواعديه متعددة، فكان لا بدَّ من دراسة هذهِ القضايا في ضوء النظريات الحديثة للغة، وإبراز أداء النُّحاة العرب القدامى ووعيهم في قضية الأبيات الشعرية الخارجة عن الأفضلية القواعدية.

وقد عمدت في هذا الجزء من الدِّراسة إلى حصر الشواهد الشعرية التي استحضرها النَّحويون في باب الإسناد، وعمدوا إلى تفسيرها تفسيراً قواعدياً خاضعاً للقواعد التي كشَفوا عنها في الأداءات التي تخضع للقواعد، محققة أفضلية قواعدية،

---

[1] حسان، تمام، اللغة العربية، ص191.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23، ج2، ص126.

زيادة على تحقيقها أفضلية استعمالية، ومن هذهِ القضايا التي تتعلق بشبكة العلاقات الإسنادية التي ورد عليها شواهد على أفضلية استعمالية مع انحيازها عن بعض عناصر الأفضلية القواعدية:

أولاً: المبتدأ والخبر وما فيهما من قضايا:

- **المبتدأ:**
- الابتداء بالنكرة.
- الرتبة (التقديم والتأخير).

حذف المبتدأ (إضمار المسند إليه).

- **الخبر وقضاياه:**
- تعدد المسند.
- بين الرفع والنصب على معنى التعليل.
- الرفع على الابتداء والجر على الصفة.

ثانياً: الفاعل:

- المطابقة العددية بين الفعل والفاعل.
- الرفع على الفاعل والنصب على التمييز.

نواسخ العملية الإسنادية:

تقوم كان وأخواتها بنسخ الجملة الاسمية التي تدخل عليها، ويكون ذلك في إلغاء عمل عامل الابتداء، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها، فدخولها على المبتدأ والخبر يلغي شرط الأولية، وهو أحد عناصر الابتداء، ويزيل العلامة التي تدل على الإسناد وهي الضمة في أحد طرفي العملية الإسنادية ويكون ذلك في المسند (الخبر) الذي يصبح منصوباً، والنصب ليس مما يتعلق بالعملية الإسنادية[1].

---

[1] ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه مصباح السّالك إلى أوضح المسالك، 1420هـ – 2000م، تأليف يوسف الشيخ البقاعي، مكتبة البحوث والدِّراسات، دار الفكر، ج1، ص226.

ثالثاً: النواسخ الفعلية: (كان وأخواتها):

- كان التامة وكان الناقصة.
- الرتبة (بين التقديم والتاخير في باب كان).
- حذف كان مع بقاء عملها.
- مجيء عسى بمعنى كان.
- وظيفة ليس التركيبية.
- ما الحجازية وما التميمية.

رابعاً: النواسخ الحرفية: (إنَّ وأخواتها):

- عمل إنَّ وأخواتها.
- حذف اسم (إنَّ) عندما يكون ضميراً يدل عليه السّياق.
- عمل إنَّ مخففة.
- الابتداء باسم عن النكرة.
- كسر همزة إن وفتحها.

* لا النافية للجنس.

1.1.1 المبتدأ والخبر

تحوي الجملة الإسمية ركنين أساسيين يُعدان عُمدةً لها هما المسند إليه والمسند. فالمسند إليه هو الاسم الذي يبدأ به المتكلم ليبنى عليه الكلام، ويضم المبتدأ اسم إنَّ الناسخة وأخواتها واسم كان وأخواتها والفاعل، والخبر يمثل المسند في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية[1].

أمّا ابن جني فقد جعل المبتدا اسماً يُبدئ به معرىً من العوامل اللفظية فهو المسند إليه الذي يسند إليه الخبر ويرفع المبتدأ بالابتداء بينما يرفع الخبر بالمبتدأ،

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، 23، ج2، 126.

فعامل رفع المبتدأ معنوي بينما العامل في رفع الخبر لفظي[1]، وهناك من قال إنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء[2].

وعلى ذلك فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر تنتظم ضمن مركب اسمي يقوم على علاقة متبادلة يربطها الإسناد وبذلك تنشأ الروابط النَّحوية الثابتة التي لا تسمح للمسند والمسند إليه بالحركة الدورانية المفتوحة بل الحركة الدورانية المغلقة ضمن تلك القواعد لا ضمن الأداءات اللّغوية التي جاءت بعض الشواهد الشعرية المسماه بالشاذة المختزلة في الواقع الاستعمالي لتسمح للعلاقة الإسنادية بالتحرر من نظام القاعدة ما أودى بالنُّحاة الذين حاولوا إخضاع الشواهد الشعرية لنظام قواعدي محدد. وأما ما خرج عن القاعدة فقد لجأ فيه النُّحاة إلى التأويل والتقدير والحذف.

1. المسند إليه (المبتدأ النكرة):

جاء عند سيبويه بأنه إذا جاء النكرة والمعرفة فالذي تشتغل به كان هو المعرفة ففيه حدُّ الكلام، فاسم كان وخبرها بمنزلتهما في الابتداء فاسمها يمثل المسند إليه كقولك عبدالله منطلق فأنت تبدأ بالمعرفة ثم تذكر الخبر كقولك كان زيدٌ حليماً[3].

فالعلاقة بين المسند إليه والمسند تمثل تلك العلاقة الرابطة بين المتكلم والمتلقي، فكلاهما يعمَد بأن لغته هي نظام له ترتيب خاص مبني على مجموعة من الأسس وطائفة من المعاني النَّحوية العامة التي تنتهي بالجمل والأساليب والعلاقات الرابطة بين المعاني الخاصة لتكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها[4].

وقد تنبّه سيبويه لدور اللّغة محاولاً الوقوف عند بعض الأنماط اللّغوية ومنهجهم في التحليل، كان معيارياً في التعامل مع هذه الأنماط؛ لذلك أشار إلى أن (الإخبار عن نكرة) قضية لا تصلح أن تكون حداً للكلام ولا لإيصال غاية اللّغة، وفي هذا يقول

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392) اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، إربد، 1392هـ - 1972م، ط1، 1411هـ - 1990م، ط2، ص12.

[2] ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل، 1996، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، ج1، ص83.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

[4] حسان تمام، 1979، اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

سيبويه: فإذا قلتَ كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلتَ: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْربوا باب لبس[1].

إلّا أن اللّغة أظهرت اختراقاً للقاعدة يحمل أبعاداً انفعالية تتناسق والسياق اللّغوي الذي تظهر فيه، فينتج نمطاً جديداً يستعمل في السياق مغاير لذلك النمط الأصلي، ويحمل بعداً انفعالياً، لذا أجاز سيبويه الابتداء بالنكرة في الشعر ضرورة وعلى ضعف في سعة الكلام[2]. في بعض السياقات، ومن ذلك ما جاء في قول الفرزدق:

أَسكْرَانُ كَانَ ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجا تميماً بجوفِ الشّام أمْ مُتَساكِرُ[3]

وقد جاء اسم كان الذي أصله مبتدأ نكرة وحقه التعريف[4] إمعاناً في الذَّم وزيادة فيه وتشنيعاً عليه، ففي نشوة الشرب علاقة مطردة بين حالة الشاعر وشربه وبين اختراق القاعدة النَّحوية لتناسب السياق النصي، وهذا التفسير يراعي السياق الذي وُلِدَ فيه النص دون أن يلتفت إلى القواعدية.

ومن الشواهد التي جاء فيها اسم كان نكرة قول حسان بن ثابت:

كأن سَبِيئَةً من بَيتِ رَأسٍ يكونُ مِزَاجَها عسلٌ ومَاءُ[5]

---

[1] سيبويه، ج1، ص48.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، 48– 49.

[3] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338)، شرح أبيات سيبويه، 1406هـ– 1986م، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ص38. وقد ذكر محقق الكتاب أنه في ص 481، ديوان الفرزدق، طبعة الصاوي، ولم أقف عليه في طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، شرح ديوان الفرزدق، شرحه: إيليا الحاوي، ج1، ط2، 1995، 1983، للشركة العالمية.

[4] الشاهد في الكتاب، سيبويه، ج1، ص49، شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص38. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ) خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط4، 1997م، ج6، ص288– 290.

[5] حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص71. جاء البيت في ديوان حسان بن ثابت –رضي الله عنه–، برواية،

فالشاهد تنكير اسم يكون عسلٌ[1]، وسهّل ابن يعيش قراءة البيت فكأن الشاعر قد جعل من العسل والماء مادتين متجانستين وقصد يكون مزجها العسل والماء، وبذلك يرفع القبح واللحن عن هذا الشاهد[2]، ولعل نشوة الشرب دافعاً في تنكيرها وزيادة الإعجاب في مذاقها.

وأمَّا عن التفسير التاريخي، فإنّ ضياع الإعراب من أغلب اللغات السامية لا يسعفنا في الحكم على تغير الحركات في التراكيب الكلامية، ولكن الإبتداء بالنكرة ظاهرة تواصلية تحتاج إليها اللّغة في بعض السياقات التي تعبّر عن بعض محمولات الكلام لغايات تواصلية وظيفية، وقد أمكن رصد بعض الأمثلة في حالات الابتداء بالنكرة في بعض النقوش القديمة كما في الجملة الكنعانية lmt + ythbšwgbr> bswt أي: جارية تعطى بشاة فكلمة lmt> قد أفادت التعريف وإن لم تكن معرفة[3].

وقد يكون التحفيز في الاعتماد على النفس دافعاً لتنكير اسم كان في قول خِداش بن زهير:

كأن خَبيئة من بَيتِ رَأسٍ يكونُ مِزَاجَها عسلٌ ومَاء

وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد.

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص49، شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص39. الاعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب، 1415هـ- 1994م، ط2، حققه زهير عبد المحسن سلطان، الرسالة، ص78.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ج7، ص93. ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبان السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، (ت385هـ- 995م)، تحقيق: محمد على الريح هاشم، 1974، دار الفكر، ج1، ص38. وورد الشاهد عند ابن السيرافي برواية:

كأن سُلافةً من بَيتِ رَأسٍ يكونُ مِزَاجَها عسلٌ ومَاءُ[2]

وهي رواية لا تخلُّ بموضع الشاهد.

[3] العبارة من نقش كلمو، ينظر: ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، 1980، ص63، وينظر: عبابنه، يحيى، النحو العربي المقارن، دراسة تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص180.

فإنَّــك لا تُبــالي بَعْـدَ حَـوْلٍ أظبـــيٌ كـــان أمَّـــك أم حمـــارُ [1]

والشاهد في البيت مجيء اسم كان نكرة والمعرفة خبرها، ولعل السياق هو ما أدَّى إلى هذا الأمر السياقي الذي تمكَّن فيه الشاعر من توظيف مسألة قد تبدو غير خاضعة لأفضلية قواعدية، ولكن أفضليتها تكمن في تداوليتها واستعمالها في الأداء عن معنى قد لا تُؤديه حالة المعرفة.

تحولات ترتيب الجملة الاسمية:

- تقديم الخبر على المبتدأ:

تتكون اللّغة من كلٍّ متناسق ومجموعة من العوامل التي لا يمكن فيها دراسة أيّ عنصر دون الآخر. بل هي مجموعة من العناصر المقومة للعلاقة داخل الجملة، فالمبتدأ والخبر هما ركنان أساسيان في الجملة الاسمية التي تقوم على علاقة إسنادية متبادلة تربط بين المبتدأ والخبر، إذ تعتمد الجملة الاسمية على ترتيب أصلي عرفه النُّحاة العرب، فتبدأ بالمسند إليه (المبتدأ) أولاً ويثنى عليه بالمسند (الخبر) [2]، فالقاعدة النَّحوية عند النُّحاة العرب القدماء لا تسمح للجملة الاسمية إلَّا بحركة دورانية مغلقة بحيث لا يتعدى أحدٌ على الآخر، وما كان الخبر إلَّا وصف للمبتدأ، لذلك استحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحدث لبسٌ أو نحوه.

ومثل هذا "قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وأبُوهُ مُنْطلِقٌ زيدٌ، وفي الدَّار زيدٌ، وعندك عَمْروٌ "[3].

---

[1] الشاهد في الكتاب لسيبويه، ج1، ص48، شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص38 برواية:

ألا من مبلغ حسان عني أظبي كان أمَّك أم حمارُ

وهي رواية لا تخلُّ بموضع الشاهد. وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص94. ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص156، الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص77.

[2] ابن هشام الأنصاري، أبي محمد عبدالله جمال الدين (ت 761هـ)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ومعه كتاب "سبل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد الدين عبد الحميد، ربيع الثاني، 1383- 1963، ط11، المكتبة التجارية، بمصر السعادة، مصر، ص116.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص227.

إلَّا أنه جاء في العربية أحوال تسمح للعلاقة الإسنادية بالحركة المفتوحة ضمن أداءات لغوية، يمكن لها الخروج عن القاعدة النَّحوية، فاتخاذ القاعدة أساساً ثم فرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه قائم على التحكم[1].

لذلك أجازت اللّغة تغيير ترتيب المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية إذا أُمن اللبس، على الرغم من اختلاف آراء النُّحاة بين المنع والجواز في التقديم والتأخير[2].

ومما جاء في اللّغة مثل هذا قولهم: "مَشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك" وقول حسان بن ثابت:

قَـدْ ثَكِلَـتْ أُمُّـهُ مَـنْ كُنْـتَ وَاحـده وبَـات مُنتشِـباً فـي بُـرْثُنِ الأَسَـدِ[3]

والشاهد تقديم الخبر "قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ" وتأخير المبتدأ مَنْ وفيه دعاءٌ وطلب الانتقام لرسول الله عليه السلام من أَعدائه وهي مواضع انفعالية إفصاحية. ومنه أيضاً قول الفرزدق:

إلـى مَلِـكٍ مَـا أُمُّـهُ مـن مُحَـارِبٍ أبوهـا لا كَانَـتْ كُلَيْـبٌ تُصـاهِرُهْ[4]

فـ (أبُوهُ: مبتدأ مؤخر، و "ما أمُّه من مُحاربٍ" خبر مقدم[5]. وهنا مدح الشاعر وليد بن عبد الملك في سياق انفعالي، بيَّن فيه أسباب رفعه شأن الوليد حتى في نسبه وعلاقته الاجتماعية مع من يصاهرهم.

وأّما من الناحية التاريخية فهناك ما يدلل على قدم صحة تقديم الخبر على المبتدأ، ويكون ذلك بمقارنة هذه الظاهرة في العربية مع اللغات السامية الأخرى، إذ جاء في اللّغة العبرية، في المزمور الثالث عشر:

Lamnaššeyen mizmõr lèdãwíd:

أي: لكبير المغنين مزمور لداود. فالكلمة الأولى هي Lamnaššèyah المكونة من لام الجر المضبوطة بالفتحة شذوذاً، والكلمة الثانية هي menaššèyah اسم فاعل من فعل غير مستعمل أو انَّه لم يعد مستعملاً، وهو niššèyah والمبتدأ هو الجار

---

[1] محمد، عيد محمد، أصول النحو العربي، ص133.

[2] شرح ابن عقيل، ج1، ص229.

[3] حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، ص160.

[4] إيليا الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج1، ص417.

[5] الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص230.

والمجرور (Lèdãwíd)، فقدَّم الخبر عليه جوازاً لأنَّه شبه جملة، وبذلك تكون الظاهرة متأصلة في اللّغة العربية واللغات السامية منذ زمن بعيد[1].

إضمار الفعل المسند إليه:

ساوى سيبويه بين الرفع والنصب في حالتي المبتدأ إذا كانت الجملة اسمية، وفي إضمار الفعل إذا كانت الجملة فعلية، إذ قال: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن يرى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا شراً لعدونا، وإن شئت قلت: خَيرُ مَقْدَم، وخيرٌ لنا وشر لعدونا"[2].

ولعلّ من المفيد أن نربط هذا الاستعمال أو غيره مما يشبهه من استعمالات بمبدأ لا تهيمن عليه القواعدية الصارمة، فهذه القواعدية من نواتج النظام اللّغوي العام المجرّد أو ما يُسمى في الدِّراسات الحديثة بالكفاية Competence وهو نظام قواعدي صارم يطبق القواعد المخزنة فيه، وهي قواعد تتيح للمتكلم أن ينتج عدداً غير محدد من الأداءات اللّغوية Performances الخاضعة لهذهِ القواعد[3]. وأما قولنا: خيراً وما سرّ وما يشبهه، فإنه لا يخضع لقضية الكفاية، بل هو أداء مخزن في الذاكرة، memory، فإذا ما جاء سياقه الاستعمالي فإنه لا ينتج إنتاجاً قواعدياً خاضعاً للكفاية أو النظام اللّغوي العام المجرد، بل يعمل المتكلم على استدعائه من ذاكرته على صورته المسكوكة، ولكن هذا الإضمار الذي يتحدث عنه النَّحويون هو محاولة لإخضاع النمط المستدعى من الذاكرة للعملية القواعدية التي يُسْأَلُ عنها هذا النظام. وقد قيَّد هذا الإضمار بنوعٍ، فإذا كانت صفة جاز فيها الرفع والنصب[4]، وذلك مثل قول الفرزدق:

---

[1] مزمور، 1/13 مقدّمة المزمور، عبد التواب، رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات، العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات، مكتبة الكانجي، القاهرة، 1983م، ص89.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص270.

[3] يحيى عبابنه وآمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ص61.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص347.

علـى حَلْفَـةٍ لا أشـتم الـدَّهْرَ مُسْـلِماً ولا خارجـاً مِـنْ فـيَّ زُورُ كـلام[1]

والشاهد" (ولا خارجاً) حيث نصب (خارجاً) لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، والتقدير: ولا يَخرُجُ من فيّ زورُ الكلام خروجاً، والموضع في هذا البيت جاء في سياق اليمين والتوبة والفخر بطهارة اللسان، وهي مواضع انفعالية إفصاحية، وحالة النصب فيها تحويل لا يفَسّر في ضوء القواعد المعيارية الصارمة، ولكن يمكن تفسيره تفسيراً سياقياً، "والفتحة أخف الحركات وأنسبها للتعبير عن الانفعال"[2].

وأَمَّا إذا كانت غير الصفة ليس لها وجه إلا النصب لدلالتها على التنقل وتغيير الحال[3]، كقول الشاعر:

أفـــي الـــوَلائِمِ أَوْلاداً لواحِـــدةٍ وفـــي العيـــادة أَولاداً لعَـــلَّاتِ[4]

والشاهد هنا نصب (أولاداً) بإضمار فعل وضعت هي في موضعه بدل التلفظ به، وإذا جاءت لبيك وسعديك وحنانيك فعندها يُضمر عاملها المفرد، ولا يجوز مجيء مفردها إلا أنه سُمع مجيء مفردها في قول الشاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ها هنها أذو نَسَبٍ أَمْ اَنْتَ بالحيّ عارِفُ[5]

---

[1] الحاوي، إيليا، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص406، وقد جاء البيت برواية.

علـى مَسـلِمٍ لا أشـتم الـدَّهْرَ مُسْـلِماً ولا خارجـاً مِـنْ فـيَّ سُـوءُ كـلامِ

ولا تخل بموضع الشاهد، الشاهد في شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص118، تحصيل عين الذهب، 218.

[2] مصطفى، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 1959م، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص78.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص344.

[4] الشاهد في الكتاب، سيبويه، ج1، ص344. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص102. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص218.

[5] الشاهد في الكتاب، سيبويه، ج1، ص320، وقد نسبه للمنذر بن درهم الكلبي. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص 101. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص214. الأعلم الشنمتري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص211. وكتاب- ابن الناظم، أبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن

ولعل إظهار العامل المفرد جاء زيادةً في إظهار عنصر المفاجأة فقد أنكرته أو تظاهرت في إنكاره رأفة وعطفاً به فخرجت من النمط الأصلي إلى نمط أكثر انفعالية وحملاً للمفاجأة. والتقدير أمري حنان وأمري سمع وطاعة.

وقد حاول النَّحويون أن يخضعوا هذا النمط الاستعمالي للقواعد، فقالوا إنه مفرد (حنانيك) وهذا تحليل قواعدي يهدف إلى تحقيق الأفضلية القواعدية، وما نراه هنا هو أنَّ أفضلية هذا الشاهد لا تتأتى من قواعديته أو من خضوعه لهذهِ القواعدية، ولكنها تتحقق من أفضلية استعمالية.

تعدد المسند:

اختلفت آراء النُّحاة في جواز تعدد الخبر دون وجود أداة للعطف بين الخبرين، فمنهم من أجاز التعدد سواء أكان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ، نحو "هّذّا حُلْوٌ حامضٌ" أي مُزٌّ، أو لم يكن المعنى واحداً[1].

بينما رفض آخرون تعدد الخبر إن كان معنى الخبرين ليس واحداً، واشترطوا وجود العطف بين الأخبار، إذا لم يعطف بينهما. فينبغي تقدير المبتدأ لكلّ خبر منها[2]. كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3] [4]، وهنا قُدِّر لما عدا الخبر الأول في هذهِ الآية مبتدآت، أي: وهو الودُودُ، وَهُوَ ذُو العَرْشِ[5].

وأمّا في الشعر العربي فقد تعددت الشواهد التي ساقها النُّحاة، التي تدل على وجود أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عطف بينها.

مالك لابن الناظم، مؤسسة التاريخ العربي، 1424هـ- 2003م، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص50. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، ج1، ص33.

[1] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص52.

[2] شرح قطر الندى، ابن هشام، ص124.

[3] سورة البروج: 14-16.

[4] الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت 745)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد علي معرض، 2001- 1422، ط1، بيروت- لبنان، ج8، ص445.

[5] شرح ابن عقيل، ج1، ص257.

كقول حُميد بن ثور الهلالي في وصف ذئب:

ينـــام بإحـــدى مُقْلَتيـــه ويتقـــي بـأخرى المنايـا فهـو يقظـانُ نـائمُ[1]

والشاهد في البيت مجيء يقظان خبر أول لضمير هو ونائمُ خبر دون عطف بينهما، ويجوز العطف بينهما وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظاً ومعنىً.

وقد أجمع بعض النُّحاة على عدم جواز تعدد الخبر، إذا لم يكن بينهما حرف عطف وقدروا لما عدا الخبر الأول مبتدآت، بينما رأى ابن عقيل "أن الشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنىً لجحده وإنكاره"[2].

ففـي سـياق البيـت السـابق تجـاوز الممـدوح (الـذئب) صـفات غيـره فـي الحـذر واليقظة حتى في نومه، لذلك جاز تعدد الخبر لضمير المنفصل (هو) فكأن الصفتين المتضادتين حققتا شيئاً واحداً. فكل منهما يشبه جزء الكلمة عند الشاعر فكان السياق اللّغوي سبباً في جرأة الشاعر وبروز الأفضلية في التداول الاستعمالي بدلاً من تقيده بالأفضلية القواعدية.

وما كانت التفسيرات القواعدية التي لجأ النُّحاة العرب إليها إلا طريقاً يهدف إلى إبراز نظرتهم إلى النَّحو العربي بأنّه كلٌّ متجانس لا يمكن خرقه ولا يمكن الذود عند دراسة أي حقل من حقول اللّغة[3].

ولا يسعنا أن نقبل ما قاله النُّحاة العرب عن تعدد الخبر دون حرف عطف بأنه خبر لمبتدأ محذوف، بل يمكننا تفسير هذا النمط الاستعمالي على أنَّه حقق الأفضلية الاستعمالية في بيئة حقيقية، فلا دليل على وجود مبتدأ محذوف للخبر الثاني أو الثالث إلا رأي النُّحاة الذي يهدف إلى تحقيق الأفضلية القواعدية.

إذ جاء هذا الأسلوب اللّغوي في معظم اللغات السامية القديمة كما في النقوش الآرامية القديمة، كما في نقش بركب ملك شمال الآرامي:

---

[1] الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص259. والصواب عند ابن عقيل رواية "فهو يقظان هاجع" وليس "فهو يقظان نائم" كما في معظم كتب النُّحاة، لأن البيت من قصيدة عينية، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص52.

[2] شرح ابن عقيل، ج1، ص260.

[3] الاقتراح، السيوطي، ص34.

>nh br rkb br pnmw mlkšm>l أي:

أنا بر ركب بن فنمو ملك شمأل، فالخبر الأول طويل العبارة (brrkb br pnmw) والثاني هو (mlk šm>l)، وأما المبتدأ فهو ضمير المتكلم المفرد (>nn) [1].

وما كان تأصل هذهِ الظاهرة من الناحية التاريخية على المستوى التركيبي اللّغوي في اللّغة العربية واللغات السامية إلا سبباً ليمنح فيه النُّحاة جوازات لأبناء اللّغة في تعدد الخبر دون حرف عطف، ولكن النُّحاة العرب القدامى قد وضعوا الكثير من التعليلات والتقديرات لإحكام القاعدة النَّحوية على المستوى التعقيدي.

بين الرفع والنصب على معنى التعليل:

أجمع معظم النُّحاة على أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة وهو قيد قواعدي صارم من حيث التزامه في القواعد التعليمية خاصة، إلا أن هناك ما سمع عن العرب فجاء فيه الفعل، لينصب لأنه حال صار فيه التأويل وذلك في جملة "أمّا كذا وكذا" وأمّا علماً فعالمٌ[2].

كما أَنَّ من قيوده القواعدية أن يكون وصفاً مُشتقاً (اسم فاعل، اسم مفعول...)، ولكن هذا الموضع قواعدي أيضاً[3]، إذ يمكن أن تخترق هذه القاعدة ليأتي الحال مصدراً أيضاً. والقاعدة تقول إذا أدخلت الألف واللام فقد رفعوا لأنه يمتنع من أن يكون حالاً[4].

وجاء عند سيبويه أنَّ أهل الحجاز قد نصبوا في هذا الباب المعرف بالألف واللام لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال فينصبون بالألف واللام، وبنو تميم يرفعون، وقد دفع قيد التنكير النُّحاة العرب إلى التأويل والتقدير، وهو أمر يفيدهم في

---

[1] ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص120.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص385.

[3] السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1399هـ – 1979م، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج4، ص9.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص385/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص67.

تحقيق الأفضلية القواعدية، زيادة على الأفضلية الاستعمالية فقد لجأ مثلاً إلى التقدير فاستدل على نصبه على الحال أنَّه بمنزلة النكرة[1]، إذ قال الرماح بن ميادة:

أَلا ليت شِعْري هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأمَّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرا[2]

والناظر في هذا الشاهد يلاحظ وجود (أمَّا) التفصيلية وقد التزمت بقواعدية واحدة من قواعديتها في هذا الشاهد وهو لزوم وجود الفاء بعدها[3] ولكنها أخلت بشرط مهم من شروط الأفضلية القواعدية، وهو حالة الرفع، لأن ما يليها هو المبتدأ أو الخبر[4]، ولكن ما جاء في هذا الشاهد، فقد جاء بعدها المنصوب (الصَبْرَ) على أنه مفعولٌ لأجلهِ وهو أمر يحقق الأفضلية الاستعمالية بوروده عن العرب على هذهِ الصورة، ولكنه قد لا يحقق القاعدة العريضة لما بعد (أمّا) وإن كانت وردت أمثلة على هذا الاستعمال، ومنها أنه قد يأتي بعدها الحال، مثل: أمّا مسرعاً فزيد ذاهبٌ، وهو أمر قد يخرج عن سياق هذا الشاهد وقد يكون نصبُ الصبرِ هو معرفة ما جاء الإ لإظهار الشكوى واستمالة المتلقي لسماع شكواه وعطفه إذ فاق صبره حال أيّ صابر في القدرة على فراق المحبوبة.

وأمّا حالة الصبر فلا قدرة له على تحملها، ففراق المحبوبة لا يقوى على تحمله حتى وإن تجمل بالصبر على فراقها، وقد عمد إلى نصب (الصبر) وكان من الممكن والأكثر انسجاماً مع القواعدية أن يرفعه من أجل إظهار هذا المعنى.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص386.

(2) الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص386. وهو للزجاج بن مياده. وقد ورد الشاهد في كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس برواية:

أَلا ليت شِعْري هل إلى أُمِّ جَحْدر سَبيلٌ فأمَّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرا

وهنا جاءت الرواية لتخل بموضوع الشاهد فقد رفع الصبر ولم ينصبه. الاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص233.

(3) المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، 1973م، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمود فاضل، الآفاق الجديدة، بيروت، ص523.

(4) المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص525.

بين الرفع والنصب على التمييز:

جاء في لغة الشعر جواز حكم النصب على التمييز وجواز حكم الرفع على الفاعل[1]، كما في قول الشاعر القطاميُّ:

كَمْ نَالَني مِنْهم فَضْلاً على عَدَمٍ إذْ لا أَكَادُ مِنْ الأَقْتَارِ أَحْتَمِلُ[2]

إذ يمكن أن يقول: كم نالني منهم فضلٌ، على أن يكون (فضلٌ) فاعلاً للفعل، وهو أمر يستقيم مع قواعد اللّغة المعيارية، ويحقق أفضلية قواعدية زيادة على ما يحققه من أفضلية استعمالية، يُحققها الشاهد أيضاً في حالة النصب على التمييز، ولكن هذه الأفضلية الاستعمالية (في حالة النصب) لا تجمع معها الأفضلية القواعدية، إذ إن شرط استحضار الفاعل فيها غير الزامي وهو متروك للمتلقي الذي يعتمد سياق النص، وهو ما أشار إليه سيبويه بأنه إذا شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضل، وبذلك يرتفع الفضل بنالني، وهو قولك: كم قد أتاني زيدٌ، فزيد فاعلٌ وكَمْ مفعول فيها، وهي المرار التي أتاه فيها[3]، وليس زيد من المرار".

فالأصل في (فضل) أن تكون فاعل الفعل (نالني) إلا إن الشاعر قد نصبها بدافع انفعالي ميَّز فيه فضل الممدوح على غيرِهِ.

الرفع على الابتداء والجر على الصفة:

ثمّة أسماء حقها الرفع على الابتداء، إلّا إنَّ هناك أسماء جاءت بمنزلة الوصف فجرت بحسب موصوفها، وانطلاقاً من مبدأ القواعدية وأفضلية القواعد، فقد وصف سيبويه الجر بأنه من القبح[4]، مع أنَّه جاء نمطاً استعمالياً في الشعر العربي كقول الأعشى:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص165.

[2] القطامي، عُمير بن شُييم بن عمرو القطامي، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ص30. الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص165، وشرح أبيات سيبويه، ص128. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الادب، 301.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص165.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص29.

لَـئِن كُنَـتَ فـي جُـبٍّ ثمـانين قامـةً ورُقِّيْـتَ أَسْـبَابَ السَّـماءِ بسُـلَّمِ[1]

إذ جاءت ثمانون مجرورة[2] وهي اسم بمنزلة الوَصف أي وصفاً لـ (جُبٍّ) لأنّها نائبة مناب (طويل) و (عميق) فأجريت على الجُبِّ ولولا ذلك لقال (ثمانون)[3]، يرفع على الابتداء عند سيبويه أحسن حتى وإن كنت تريد معنى أنه مبالغ في الشدة، وقد حصر الجر عند بعض العرب، وهم قليلون، وفسَّر سيبويه الجر بأنه يكون في موضع الشّدة[4].

أما عن بيت الأعشى فقد جرّ الجبّ ووصفه بثمانين لدلالة على أن البئر مهما كانت شديدة العمق فهي قادرة على الانتقام من غريمها فالصفة ملازمة للموصوف.

2.1.1 الفاعل، المطابقة العددية بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

افترضت الجملة العربية المطابقة بين الفعل والفاعل في حالة التثنية والجمع، واستقرت على هذا الوضع حتى اتخذته العربية شعاراً لها في آخر حلقاتها، فأصبحت اللّغة تشترط الإفراد حسب القاعدة الرئيسية فنقول: جاء زيدٌ، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون، وهنا التزم الفعل بصورةٍ واحدةٍ في السياقات التركيبية[5]. إلا أنّ هناك سياقات معينة طابقت بين الفعل والفاعل جاءت تحمل علامة المطابقة التي تدل على عدد

---

[1] الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، 1987م، ط1، دار الكتاب، بيروت، ص183.

[2] انظر الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص28، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص112، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص41.

[3] شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص112.

[4] سيبوية، الكتاب، ج2، ص28.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص198، ص199، ص473، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص182. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، 1985م، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، ص299.

الفاعل في حالة التثنية والجمع، أمَّا في حالة الإفراد فلم تلحقه علامة وذلك نحو: قام أخوك، وقاما أخواك، وقاموا إخوتك[1].

وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة[2]".

وعلى ذلك يكون العلماء القدماء نظروا لهذا الضمير على أنّه علامة دالة على الفاعل في حالة التثنية، ودالة على الفاعل في حالة الجمع، وإن كانوا ينظرون لهذا الضمير أيضاً على أنّه يحتل موقعاً إعرابياً، وسمّوا هذه الظاهرة لغة أكلوني البراغيث[3]، ثمَّ سمّاها العلماء (لغة يتعاقبون فيكم)، وجاءت تلك اللّغة في بعض الأحاديث النبوية الشريفة[4]، "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[5].

وهما تسميتان لا تعتمدان على المثال ولا نصيب لهما من المفهوم الذي يمكن أن تنطلق منه التسمية، ولذلك اخترنا هذهِ التسمية (المطابقة العددية بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وهي التسمية التي أطلقها رمضان عبد التواب على هذه الظاهرة)[6].

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص89. /السخاوي، علم الدين علي بن محمد (558هـ)، المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف، حققه د. يوسف الحشكي، ط2، عمان، وزارة الثقافة، 2002م، ص402.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2/ 40.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص37.

[4] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص85.

[5] العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ت (538هـ – 616هـ) إعراب الحديث النبوي، (1409هـ – 1989م)، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، بيروت– لبنان، دمشق– سوريا، ص102.

[6] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص299.

وجاء في القرآن الكريم ما يدلل على أصالة هذه الظاهرة في اللّغة العربية، كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1] [2]، وبقي هذا الأداء مستعملاً عند بعض القبائل العربية كقبيلة طيء وبلحارث بن كعب وازد شنوءة[3].

وأمَّا عن الشعر العربي فهناك أمثلة كثيرة تدل على المطابقة بين الفعل والفاعل، فهي لهجة لطائفة كبيرة من العرب، يدل عليها تنوع قائليها وانتشار نسبهم في القبائل العربية، وهذه الظاهرة لا تعدُّ عيباً من عيوب اللّغة، بل إن التعامل مع الجملة من منظار التطور التاريخي يعطيها واقعاً استعمالياً تداوليّاً مفروضاً وهي ترتبط بالاكتساب السابق عند الإنسان، وغنيٌّ عن الذكر أنّ الضّمنية لدى متكلم اللّغة، ليس فقط بالقواعد التي تربط بين الدلالات والأصول اللّغوية فحسب والتي هي ضمن كفايته اللّغوية، بل يقتضي التواصل اللّغوي الإلمام بقواعد التواصل التي يمكننا القول بأنها قائمة بصورة ضمنية عبر ما نسمية بالكفاية اللّغوية التواصلية[4].

ومن الشواهد الشعرية التي طابقت بين الفعل والفاعل قول الفرزدق:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأُمُّه بحْورانَ يَعْصِرْنَ السّليطُ أقاربهُ[5]

وفي دهماء قوم عمرو بن عفراء وإمعاناً في الذَّم طابق الشاعر بين (يعصرن وأقاربه) إذ ألحق النون بالفعل (يعصرن) قبل الفاعل وهو قوله (أقاربه) على لغة (أكلوني البراغيث) فجعل في يعصرن ضمير أقاربه الفاعل، وأتى به مؤنثاً للأقارب لأنه أراد الجماعات[6]. ومثله قول أحيحة بن الجلاح:

---

[1] سورة الأنبياء: 3.

[2] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص275.

[3] شرح ابن عقيل، ج1، ص199. وانظر: الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عمان– دار المسيرة، 2008م– 1428هـ، ص183.

[4] ميشال زكريا، مباحث في النظريات الألسنية وتعلم اللغة، ط1، بيروت، ص91.

[5] الحاوي، إيليا، شرح ديوان الفرزدق،1983، ط1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ج1، ص316.

[6] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص40. السخاوي، المفصَّل في شرح المفصَّل، 404.

يلومـــونني فـــي اشـــتراء النخيـــ ـــــل أهلـــــي فكلُّهـــم أَلْـــوَمُ[1]

والشاهد في البيت إلحاق واو الجمع للفعل، مع إسناده لاسم ظاهر دال على الجمع. وما جاء في قول أبي الرحمن العتبي:

رأينَ الغَوَانِي الشيبَ لاح بعارضـي فأعرضْنَ عني بالخدود النَّواضرِ[2]

أي: رأت الغواني. ومثله في المطابقة قول عروة بن الورد[3]:

دعينـــي للغنـــى أســـعى، فـــإنيَّ رَأَيـــتُ النـــاسَ شـــرُّهُم الفقيـــرُ

وأبعـــــدُهُم وأَهْـــــوَنُهُم علـــــيهم وإن كانـــا لـــه نَسَـــبٌ وخِيـــرٌ[4]

ويقصد: وإنْ كان لهم، أيّ ألحق ألف التثنية بـ (كان)، مع أنّ الفعل مسند إلى اثنين معطوفين على بعضهما، وفي قول قيس بن الملوّح:

ولو أحدقوا بي الإنسُ والجنُّ كُلُّهم لكـي يَمْنَعُـونِي أنْ أَجيـكِ لجِيـتُ[5]

والشاهد إلحاق واو الجماعة للفعل أحدقوا مع إسناده للإنس والجن، ويمكننا أن نفسر الأمر تاريخياً بالقول إنَّ المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد هي ظاهرة

---

[1] الشاهد بلا نسبة في شرح ابن عقيل، ج1، ص470، ونسبة السخاوي في المفصل في شرح المفصل إلى أُحيحة بن الجلاح، ص402، وهو في كتاب إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي منسوب لأمية بن أبي الصلت، والبطليوسي، عبدالله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1979م، ط1، ص37. وهو في ديوان أمية بن أبي الصلت، ص61، دار مكتبة الحياة (د.ت). برواية "فكلُّهم يعذلُ" وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد.

[2] الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص471، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص304.

[3] الشاهد في كتاب المفضل في شرح المفصل، ص403.

[4] البيتان في ديوان عروة بن الورد، برواية (وإن أمسى له حَسَبٌ وخيرُ) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد،، ص1418– 1998م، تحقيق: اسماء أبو بكر محمد، دار الكتاب العلمية، بيروت– لبنان، ص79.

[5] مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، ديوان مجنون ليلى، 1992م، ط1، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت، ص46. البيت برواية "ولو احْدقَ بي الأنسُ والجنُ كلُّهم" وعلى هذا لا شاهد في البيت.

متأصلة قديمة وصلت للعربية عبر اللّغة السامية الأم التي تُعد العربية امتداداً لها بل تحتفظ بأقدم العناصر اللّغوية لها، ولا تختلف اللّغة العربية عن اللّغة السامية الأم إلَّا فيما طورَّته العربية من أساليب وتراكيب جديدة، فالمطابقة ظاهرة لغوية استعملتها اللغات السامية ومنه ما جاء في اللّغة الأوغاريتية من كنعانيات المجموعة الشمالية الغربية نحو: akym <ml ahrtmgyn< أي: بعد ذلك يصلون رُسُلُ يمّ، فألحق علامة الجمع بالفعل (tmgyh) والفاعل جمع[1].

ومثل هذا ما جاء في الإثيوبية الجعزية في مثل:

Wahõrû >ahzãb أي: وعادوا الشعوب، والقياس العربي أن تكون: وعاد الشعوب، أو عادت الشعوب[2]. وعلى هذا يمكننا القول إنَّ المطابقة في العدد من حيث إلحاق العلامة كان شائعاً وظاهرة أصلية إبان نشأة اللّغة ثم تطورت إلى ترك العلامة، وقد تركتها العربية في وقت مُتأخر، أي بعد عصر تذهب اللّغة بما استقرت عليه الفصحى، ولعل السبب وراء تركها هو كره اللّغة لتعدُّد العلامات، ومنها انتقلت إلى حالة الإفراد[3].

3.1.1 كان وأخواتها

تدخل كان وأخواتها الناسخة على الجملة الاسمية، وتلغي عمل عامل الابتداء، والعلامة الشكلية الخاصة بالخبر المسند، فكان وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية حيث يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة في الغالب، وهو أمرٌ غير ملزم قواعدياً كحال

---

[1] بيطار، إلياس بيطار، قواعد اللغة الأوغارتية، 1992، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص173– 174.

[2] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص301.

[3] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص301. يحيى العبابنة، النحو المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص211.

الاسم والخبر في الإبتداء[1]. إذ جاء :" واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنَّه حدّ الكلام لأنهما شيء واحد[2].

إلّا أنَّ كان قد تحتوي على العنصر الذي يدل على الحدث وتأتي بمعنى (وقع)، فقد علَّق سيبويه بأنَّ "كان" إذا جاءت بمعنى (وقع) اقتصرت على الفاعل فيه فنقول قد كان عبدالله، أي قد خلق عبدالله، وقد كان الأمر أي وقع الأمر[3].

وممّا جاء على معنى وقع قول مقّاسٌ العائذيُّ:

فِدّى لبني ذُهْل بن شَيْبانَ ناقتي إذا كانَ يوم ذو كواكبَ أَشْهَبُ[4]

فمجيء كان بمعنى وقع فيها خروج عن النمط الأصلي لـ (كان) إلى نمط بديل يحمل في معناه زيادة مدح بني ذُهْلِ وتعالي نبرة التهديد للإعداء كما فرضه هذا السياق اللّغوي، ومع ذلك، فإنَّه يمكن النظر إلى (كان) التامة على أنها نمط مستقل عن (كان) الناقصة التي ننظر إليها الآن على أنها نمط تحويلي باستخدام عنصر التحويل الزمني (كان) الدالة على المضيّ. وقد جاء القرآن الكريم مستعملاً الحالتين: التامة والناقصة في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾[5] ، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب: تجارة حاضرةٌ بالرفع على أن (تكون) تامة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالنصب على أنها ناقصة[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص47. ابن يعيش، شرح المفصل، ج91/7. شرح ابن عقيل، ج1، ص261. أووضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص226. شرح قطر الندى وبل الصدى، 127.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص46.

[4] انظر: الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص47. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص41. شرح المفصل، ج7، ص98. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص76.

[5] سورة النساء: 29.

[6] ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن خالوية الأصبهاني، (ت603هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، 2006م– 1427هـ، ط1، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص64، ص82.

ومثل هذا البيت جاء عند سيبويه بيتان لعمرو بن شأس حيث كانت فيها كان ناقصة في قوله:

بنـــي أسَـــدِ هـــل تعْلَمُـــون بَلاءَنـــا إذا كـــان يَوْمـــاً ذا كَواكـــب أشـــنَعا

إذا كانـــتَ الحُـــوُّ الطـــوالُ كأنَّمـــا كساها السلاحُ الأرجوانَ المضَّلعا[1]

وذكر سيبويه بأنه سمع عن بعض العرب قولهم:

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا. وهنا جاءت كان تامة[2]. وخروج كان عن عملها في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر دلالة على أنْ اللّغة تعطي مساحة واسعة لأبنائها في الخروج عن المألوف والتفاعل مع السياق اللّغوي كما في قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا كـــــان الشـــــتاء فـــــأدفئوني فـــإن الشـــيخَ يهدمـــه الشـــتاء[3]

فالشاعر يستدعي طلب الرحمة والإشفاق إذا وقع الشتاء فإبراز كينونة الحدث تدل على قيمته عند وقوعه.

ويمكن أن نفسر الأمر تفسيراً تاريخياً بالقول، إنَّ استعمال (كان) التامة قد وصل إلى اللّغة العربية عبر السَّامية الأمّ (المفترضة) حتى الآن، ولا ينظر الباحثون إلى هذه السامية الأم إلا على أنها لا تختلف عن العربية إلَّا فيما طورته العربية من اساليب وتراكيب جديدة بعد أن افترقت اللهجات السامية، فقد أمكن رصد (كان) التامة في أقدم النقوش السامية الكنعانية في نقش (كلمو) في عبارة wkn> b hys wpl p<l. أي: وكان ابي (حياً) [4] وما فعل، فكان هنا بمعنى (وقع) كالعربية وما بعدها يعامل وفقاً لحالة الفاعلية.

---

[1] البيتان في كتاب سيبويه، ج1/ 47، والبيت الأول في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص41. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص47. والبيت في تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، ص6.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

[3] انظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص39.

[4] نقش كلمو برحيأس، 3-4.

ومثل هذا في العبرية[1]:

Wayyõmer >elohīm yehī > õr, wayhī> ōr

أي: وقال الله: ليكن نورٌ، فكان نورٌ، أي أن ye hi و way hi بمعنى (ليكن) و (كان) تامين ليسا ناقصين[2].

وقد تحمل كان معنى التوكيد في اللفظ لا في المعنى ففي قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[3]

فكان تحمل دلالة التوكيد على قيمة البعد الزماني[4] الذي دفع الشاعر لتذكر القوم وزيادة الشوق لرؤيتهم بسبب فراقهم زمناً طويلاً.

وقد حاول النُّحاة تأويل بعض الأبيات التي جاءت كان فيها زائدة مخترقة للاستعمال اللّغوي، فقالوا بالإضمار كقول العجيز:

إذا متُّ كان الناسُ صنفان شامتٌ وآخر مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[5]

والذي يمكن قوله في هذا الشاهد هو أنَّ النُّحاة عندما نظروا إلى اختراق القاعدة اختراقاً حاداً عن طريق ما يمكن أن نسميه (تعطيل عمل كان) في المسند، وجدوا أن اصل الكلام (كان الناس صنفين) على تحقيق عنصر أفضلية قواعدية في الشاهد، وفقاً لاعتقادهم، ولكنه قال: إذا متُّ الناس صنفان، ثم أدرك الشاعر ضرورة وجود (كان) في السياق، وهو أمر اندفع إليه الشاعر بدافع انفعالي حاد إذ إنه يتحدث عن

---

[1] سفر التكوين، 3/1.

[2] عبابنة، يحيى، النحو المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص162–163.

[3] الفرزدق، ديوان الفرزدق، ج2، ص529، في الديوان برواية: فكيف إذ رأيتُ دِيارَ قومي، والرواية لا تخل بالشاهد.

[4] انظر الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص289. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص251.

[5] الشاهد في الكتاب لسيبويه، ج1، ص71. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص40. شرح ألفية ابن مالك لابن النّاظم، ص56. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص99. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص95.

موته، فكانت كان الزائدة للتأكيد على البعد الزماني لتبعث بُعداً انفعالياً يدلل على الثبات في حال الناس سواء أجاء فعل الموت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الشاهد، وأمثاله من أنماط الأداء اللّغوي الشبيهة به على أنه مما أطلق عليه رمضان عبد التواب شواهد من أدب القبيلة، وهو يعني بهذا الأدب المحلي الذي تسرَّب إلى لغة الشاعر الأدبية من لغته الشعبية[1].

تقديم الخبر في باب كان:

تبدأ الجملة الإسنادية بذكر المسند إليه (المبتدأ) ثم يتلوها المسند (الخبر)، وما جاء في الرتبة في الإسناد الاسمي جاء في (كان) إذ إنَّ الأمر يظل في مجال العلاقات الاسنادية، فعند سيبويه تقول ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلَّا زيد، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾[2] [3].

وقد قرأ بعض القراء الآية التي ذكرها سيبويه وهي قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ بالرفع، أيّ: حُجَّتُهم[4]، وعلى هذهِ المسألة قال الشاعر:

وقد عَلِمَ الاقوامُ ما كانَ دَاءَهَا بَثْهلانَ إلَّا الخِزْيُ مِمَّنْ يقودها[5]

وهنا أجاز سيبويه رفع دَاءها على أنها اسم كان، وأجاز أيضاً نصبها على أنها خبر كان مقدم استحق التخيير بين الرفع والنصب لقلة شأنه ودوره في المعارك، ومثل ذلك التقديم لخبر كان على اسمها سواء أكان اسماً صريحاً أم مصدراً مؤولاً، يمكننا حمله على ما سمته النظرية التوليديّة التحويلية: "بالعناصر التحويلية" التي تدخل على الجملة القاعدية العميقة فتحدث تغيراً على البنية لتكسبها شكلاً قاعدياً جديداً[6]، ولم

---

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص86 .

[2] الجاثية: 25.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص50.

[4] أبو حيان الاندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص49.

[5] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص50، دون نسبة لقائله، شرح المفصل، ج7، ص96. الاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص80.

[6] موور، تيرنس موور وكرستين كارلنغ، 1998، فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ص163–164.

يلتفت النَّحو العربي لهذه العناصر، فالقاعدة النَّحوية في نظر النُّحاة هي التي تختزل جميع الأنماط اللّغوية، ولا يمكن لهذهِ الأنماط الخروج عن القاعدة النَّحوية، وإن خرجت عن القاعدة النَّحوية فإن عناصر القياس والتقدير والتعليل تعمل على إحكام القاعدة النَّحوية.

ومثل ذلك التقدم في الرتبة الذي يخرج اللّغة عن نظامها الشكلي المعياري الصارم في مسار الجملة القائمة على الدقة، يُؤكد أنَّ اللّغة أوسع من أن تحصر بقوالب قواعديّة تعليمية، افترضت التلازم الترتيبي بين المبتدأ والخبر في الجملة التي يتصدرها المسند إليه، وهذا غير كافٍ، فرتبة الجملة في اللّغة العربية تحتكم إلى المستويات التركيبية والصّرفية والصّوتية التي تضبط الرتبة في الجمل الإسمية[1].

ولا يسعنا أن نقبل ما قاله النَّحويون من أنَّ التقديم يكون ظاهرياً في مثل هذه المسألة لأن الرتبة أن يتأخر مثل هذا، فافتراض التقديم أو الأصل الإفتراضي مسألة نظرية تتبع مستويات التحليل اللّغوي، ولا نرى لها ضرورة في مستويات التركيب اللّغوي، فإننا نكون قد ألغينا فكرة الإبداع في إنتاج التراكيب اللّغوية، وإنَّ أغلب أداءات اللّغة تتبع ما أطلق عليه جان جاك لوسركل مصطلح[2] المتبقي lalange الذي يقرر أنَّ اللّغة لا يمكن أن تخضع للقواعدية.

إضمار كان مع بقاء عملها:

جاء عند سيبويه بأنَّ ما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره كقولك: ألا طعامَ ولو تمراً أيّ: كأنك قلت: ولو كان تمراً ، ويجوز فيه الرفع فإن شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ[3].

وعليه قول ليلى الأخيليَّة:

لا تقـــرَبنَّ الـــدّهرَ آل مُطـــرِّفٍ إن ظالمـــاً أبـــداً وإنْ مظلومَـــا[4]

---

[1] حسن، صالح، علاقة اللغة بالمنطق، ط1، دار الإسكندرية، ص104.

[2] لوسركل، عنف اللغة، ص263.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص269.

[4] الأخيّلية، ليلى بنت عبدالله الرحال، ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق: خليل إبراهيم وخليل عطية، ص90، برواية (لا تعزوّن الدهر آل مطرفٍ) وهي لا تخل بموضع الشاهد.

والشاهد فيه نصب (ظالماً) و (ومظلوماً) بإضمار (كنت)[1]، وهو شاهد على حرص النُّحاة العرب على تطويع ذلك الأداء اللّغوي للقاعدة النَّحوية فهم من وسموا اللّغة بالشمولية، وهم لن يسمحوا لأيّ أداء لغوي بالخروج عن القاعدة النَّحوية بتفسيره تفسيراً نصياً، فوقوع كان مضمرة في سياق شرطي يحمل معنى التهديد لكلِّ من يحاول التعدي على قوم آل مُطرّف ويجزم بوقوع العقاب والحدث، وهذا التفسير مناسب أيضاً للقاعدة النَّحوية التي ذهبت إلى أنَّ الأصل في هذا التركيب هو: أن ظالماً بالرفع، أي إن هو ظالم على أساس من العلاقات الإسنادية الإسمية، وعلاقة الرفع بينهما تخضع من وجهة نظر النَّحويين البصريين للرفع على هذا، وعند الكوفيين للترافع، وهي علاقة لا يمكن دفعها إلَّا عن طريق النسخ بـ (كان) لتصح على هذهِ الصورة، ولكن من الممكن أن نقول إنَّ هذه الصّورة هي صيغة بديلة أو اختيارية altermative form حققت الأفضلية الاستعمالية دون حاجة إلى تأويل بعيد.

وورد مثل هذا النمط اللّغوي في قول ابن همّام السّلولّي:

وأحضــرتُ عُــذري، عليــه الشّــهو دُ، إن عــــاذراً لـــي وإن تاركـــاً[2]

وأجاز سيبويه الرفع على القول: إنْ عاذرٌ لي وإن تاركٌ ويريد: إنْ كان لي في الناس عاذرٌ أو غير عاذرٍ، جاز[3]، ولعل سيبويه في هذا ينظر إلى ما نعنيه بالصيغ البديلة أو الاختيارية أيضاً.

---

[1] انظر الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص261. وشرح ابيات سيبويه للنحاس، ص89. شرح ابن عقيل، ج1، ص294. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص254. قطر الندى وبل الصدى، ص141. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص8. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص183.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص262. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص89. شرح ابن عقيل، ج1، ص294. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص183.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص262.

وظيفة ليس التركيبية:

ذهب جمهور النُّحاة إلى أن ليس ألحقت بالأفعال الناقصة لما بينها وبين هذه الأفعال من الأدلة الشكلية، وذهب الفارسي وأبو بكر إلى أنها حرف ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويُسمى خبرها[1].

وجاء عند سيبويه بأن الإضمار في "ليس وكان" كالإضمار في "إنَّ" إذا قلت: إنَّه من يأتِنا نأتِهِ، وإنَّهُ أمةُ الله ذاهبةٌ فَمِنْ ذلك قول بعض العَرَب: "ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه، فلولا أنْ فيه من الإضمار مثل ما في إنَّه"[2].

ورأى السيوطي بأنّ كل شيء جاز في (ما) فقد جاز في (ليس) ولا يجوز في (ما) جميع ما جاء في (ليس)، وذلك لقوة ليس في بابها بالفعلية[3].

وهي قوة مستمدة من العلامات الشكلية، إذ وجد النُّحاة أنها تعمل عمل (كان) من حيث قدرتها على نسخ الابتداء والتحكم بالعلامات الإعرابية المنسوخة، وكونها مبنية على الفتح ولكنها تفتقر إلى العلامتين الجوهريتين للفعل، وهما: التعبير عن الزمن والتعبير عن الحدث، فـ (كان) الناقصة تفتقر إلى الحدثية فقط، ومع ذلك فقد حملوا (ليس) على (ما) التميمية غير العاملة من حيث المعنى فقط.

فهي قد تلحق ما في باب الحروف كما جاء من قبل، إذ ذكر سيبويه "بأنَّ بعضهم زعم أنّ ليس تجعل كـ (ما) [4]. وذلك قليل لا يكاد يعرف كما في ليس قالها زيد". وعليه قول هشام أخي ذي الرمة:

هي الشّفاءُ لدِائي لو ظِفِرْتُ بها ... وليس منها شِفاءُ الداء مَبْذولُ[5]

ويحمله سيبويه على إضمار المبتدأ، ولعل اعتراف سيبويه بعروبة هذه الجملة التي سمعت عن العرب كان دافعاً للإضمار الذي أعطى مساحة لبعض الأنماط

---

[1] شرح ابن عقيل، ج1، ص150. اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص227.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص70.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر، 911هـ، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج2، ص180.

[4] سيبوية، الكتاب، ج1، ص147.

[5] الشاهد في الكتاب لسيبويه، ج147/1، وشرح أبيات النحاس، ص40.

اللّغوية التي كانت متوافقة مع النص اللّغوي الصحيح، فالشاعر جعل ليس كـ (ما) في النفي لتوافق طالباً منها المواساة في عشقه.

أي أن النمط يعني: (وما منها شفاء الداء مبذولُ، ولمّا كان ورود الأمثلة المحفوظة، فإننا يمكن أن نحمل هذا على ما يطلق عليه مصطلح (المتبقي) Lalange أيضاً، إذ هو أمثلة لو تمكنا من إثبات أنها الأصل لكان هذا التركيب الوارد في شعر هشام.

وما مثل به سيبويه من المتحجرات اللّغوية التركيبية التي نجت من الإنقراض، لذلك يرى لوسركل: "أنَّ السُّبل التي يَفْتحها أمّامنا المتبقي للوصول إلى معانٍ مفتوحة أمام الجميع، فأمام لغتنا نَحنْ كلنا رعايا يُفترض بنا أن نعرف، فنحن جميعاً نمارس التداعيات ذاتها" فمع المتبقي نعود إلى حضن اللّغة ولكنْ ليس إلى نظام اللّغة[1].

وما كان المتبقي إلَّا جزءاً من الذاكرة اللّغوية التي مثَّلت وعاءً يحتوي جميع الأنماط اللّغوية، ويجعلها واقعاً استعمالياً لا يمكن أن يسيطر عليه نظام قواعدي محدد، فالذاكرة هي التي تفترض وجود القواعد مسبقاً في ذهن المتكلم.

4.1.1 ما الحجازية وما التميمية

لقد نظر النَّحويون إلى (ما) النافية على أنها أم باب النفي[2]، وتنطلق هذهِ النظرة من ناحية التداول الاستعمالي[3]، لأنها أكثر أدوات النفي استعمالاً في الأداء اللّغوي التواصلي، وتكون على نوعين أطلق عليهما تسميتين تنطلق من الأداء وأصحابه، فهي (ما) التميمية[4]، وهي الأصل، وما الحجازية، وهي فرع عليهما، لأن الاصل أَنَّ (ما) حرف غير مختص، فلا يعمل، وقد عملت بسبب تدخل قانون القياس

---

[1] لوسركل، عنف اللغة، ص263.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص265.

[4] يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، إربد، 2006، ص278.

الخاطئ أو التوهم، فقد قيست على (ليس) لأنها بمعناها[1]. ولم تقع "ما" في القرآن الكريم إلَّا على لغة أهل الحجاز ما خلا حرفاً وهو ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾[2] [3]، فإنها هنا على لغة تميم.

وأمّا في الشعر، فقد زعم الأصمعي أنّ (ما) لم تقع في الشعر إلَّا على لغة تميم، إلا إذا في ثلاث مواقع ذكرها النُّحاة[4]، ومنها قول الفرزدق:

فأَصْبَحوا قد أعادَ اللهُ نَعْمَتَهُمْ إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بَشَرُ [5]

هذه الرواية التي قلَّل سيبويه من شأنها[6]، لأن قائلها تميمي.

فقد أوردها سيبويه بالنصب (مِثْلَهُم) والتميميون لا يعملونها عمل ليس "وهذا دالٌ على أنَّ كلّ جملة تنطق هي فعل كلامي يُفسَّر بمعناه بل بتأثيره"[7]، فكأنّ معظم الأبيات الشاذة شكلت حداً فاصلاً بين النظام والسياق اللّغوي الانفعالي في مواقف معينة.

والشاهد في قول الفرزدق هو إعمال ما عمل ليسَ مع تقدم خبرها على اسمها، فالخبر هنا ليس ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لذلك فقدت ما الحجازية شرطاً من شروط عملها، ومع ذلك عملت عمل ليس فرفعت اسمها المؤخر بشر ونصبت خبرها المقدم مثلهم[8]. لذلك تأوَّل النُّحاة العرب في قول الفرزدق، إذ جاء عند ابن عقيل بأنّ الجمهور يرفض رواية نصب مثلهم، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرّد على هذا

---

[1] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهرة وعلله، ص96.

[2] النمل: 81.

[3] إعراب القراءات السّبع وَعِلَلُها، ص328.

[4] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص60.

[5] شرح ديوان الفرزدق، ج1، ص316.

[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص60. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص111–112. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص85.

[7] لوسركل، عنف اللغة، ص391.

[8] شرح ابن عقيل، ج1، ص304. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص58.

البيت أوجه: الأول: أنَّ منهم من أنكر هذه الرواية بنصب مثلهم، بل الرواية عندهم برفع الخبر مثلهم.

والثاني: أنّ الشاعر قد أخطأ في هذا لأنه تميميٌّ، ولا يعرف أنَّ أهل الحجاز لا يعملون ما إذا تقدَّم خبرها على اسمها، فلم يلتفت لأن (ما) فرع عن ليس في العمل والفرع ليس له قوة الأصل.

والثالث: أنَّ مثلهم مبنية على الفتح في محل رفع خبر مقدم[1].

وأمّا ابن هشام الأنصاري فقد أوضح أنَّه على الرغم من رأي الجمهور بغلط الشاعر في نطق هذا البيت، ففي هذا الكلام نظر عنده، فالعربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته[2]؛ لأنّ العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عِلَلُه، وإن لم ينقل ذلك عنها[3].

ويؤكد هذا الشاهد ما قاله لوسركل، بأنّ خرق قاعدة نحوية يبقي الجملة مفهومة وبهذا تكون الجملة واقعاً استعمالياً يعطي التعبير حرية عالية، "فالمتبقي يؤكد الحقيقة القائلة بأنَّ خرق القاعدة النَّحوية لا يجعل الجملة غير مترابطة لغوياً بل تبقى مفهومة، بالتالي تكون الجملة مجالاً مشروعاً لممارسة حرية التعبير"[4].

ومن حرية التعبير يمكن إحالة السبب في هذا الشاهد على أحد الأمرين، الأول منهما هو سيطرة طريقة أداء الحجازيين على اللّغة بعد أن اتخذ القرآن الكريم إعمال (ما) عمل (ليس) على طريقتهم في الاستعمال كما في الآية الكريمة (ما هذا بشراً) ، والثاني أنّ الفرزدق التميمي كان يخاطب الخليفة الأموي، وهو قرشيٌّ يتعامل مع (ما) تعاملاً حجازياً لأنه حجازي، فأعملها مراعاة للسياق الاستعمالي.

---

[1] شرح ابن عقيل، ج1، ص304، 305.

[2] أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج1، ص271.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص81.

[4] جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ص84.

فما كان لها أن تعمل عمل ليس في قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[1] [2]، إلا لتوافق شدة انفعال النساء من جمال سيدنا يوسف عليه السلام، فيكون سياقاً تعجبياً نافياً صفة الجمال عن غيره من البشر واستحالة أن يصل له أحد، إضافة لتفوق ما الحجازية في التداول الاستعمالي، فإعمال (ما) عمل "ليس" ليس قياساً، وإنما هو استقراء كلام العرب، لأنَّ القياس في اللّغة يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها[3].

5.1.1 إنَّ وأخواتها

أطلق على إنَّ وأخواتها مصطلح الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي إنَّ ولكنَّ وليت ولعلَ وكأنَّ[4].

ويرى ابن يعيش بأنَّ هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل من ناحية اللفظ والمعنى[5].

وهناك بعض القضايا اللّغوية الخاصة بإنَّ وأخواتها، وقد عالجها النُّحاة بالتقدير والحذف والإلغاء والتأويل معتمدين في ذلك على التقدير العقلي والتحليل المنطقي للكلام، محاولين استقطاب جميع الأداءات اللّغوية باتجاه القاعدة النَّحوية فهم من وسم القاعدة بالشمولية والإحكام قبل التعامل مع الأنماط اللّغوية كافة، لذلك فإنهم لن يسمحوا لأيّ أداء لغوي بالخروج عن القاعدة.

ويمكن أن نعزو سبب إطلاق اسم (المشبهات بالفعل) ولا سيما ما يخصُّ أم الباب، (إنّ) إلى العلامات الشكلية المحضة، فزيادة على أنها تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده، فهي تشبه الفعل في عدد المكونات (إنْ + نَ) وهو عدد المكونات

---

[1] سورة يوسف: 31.

[2] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص304.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص265.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، 131. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1399هـ، ج2، ص340. شرح ابن عقيل، ج1، ص345. اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص313.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص54.

الصامتة للفعل الثلاثي، زيادة على رغبة النَّحويين في إقامة عنصر الإسناد المختل بعد دخولها، وهو المسند إليه (المبتدأ الذي صار منصوباً عن طريق تشبيه (إنَّ) بالفعل، إذ لا يصلح اسمها للإسناد لأنه منصوب.

ومن القضايا التي رصدت الدِّراسة لها أمثلة حية من الشواهد الشعرية:

- عمل إنَّ وأخواتها.
- حذف اسم (إن) عندما يكون ضميراً يدل عليه السياق.
- عمل إنَّ مخففة.
- الابتداء باسم إن النكرة.
- كسر همزة إن وفتحها.

عمل إنَّ وأخواتها:

ذهب النَّحويون العرب إلى أنَّ ما يجوز في المبتدأ والخبر، هو جائز في تركيب إنّ وأخواتها، فلا يتقدم اسم إنّ عليها ولا يتقدم خبرها على اسمها لأنها من الحروف غير المتصرفة، ويوجد فروق بينها وبين الأفعال من ناحية العمل، فقد انحطت عن درجة الأفعال التي جاز فيها التقديم نحو: قائماً كان زيدٌ وكان قائماً زيد وذلك غير جائز في الحروف إلَّا إنْ كان الخبر ظرفاً أو جار ومجروراً فقد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرة الاستعمال[1].

وعند تقدم الجار والمجرور فقد ذهب سيبويه إلى إلغاء الجار والمجرور في جملة (إنَّ) وأخواتها لأنهما أصل الخبر مع أنَّ تقدير الجار والمجرور من ناحية لغوية بالعمل أمر ثابت وتعليقها في هذا النمط اللّغوي يقدر بالإلغاء، كما في إنَّ بك زَيداً مأخوذٌ وإنَّ لك زيداً واقفٌ. فكما لا يحسن السكوت عند القول لك زيدٌ دون ذكر الوقوف فإنه لا يحسن في جملة إنَّ لكَ زيداً واقفٌ[2].

وقد جاءت بعض الأداءات اللّغوية موافقة لذلك، فاللّغة بطبيعتها خلاقّة، ويستطيع المتكلم نطق جملٍ لم يسبق لأحد أن نطقها ويستطيع فهم جملٍ لم يسبق

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص63.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص133.

أن سمعها من قبل، فالنظرية النَّحوية يجب عليها أن تعرف كيف تنتج اللّغة جملاً لا حد لها من عناصر صوتية محددة[1].

ومن ناحية نحوية فقد أشار سيبويه إلى قول الشاعر:

فــلا تَلْحَنــي فيهــا فــإنَّ بِحُبَهــا أخـاكَ مُصـابُ القلـبِ جَـمٌّ بلابلُـهُ[2]

إذ جاء الشاهد على إلغاء الجار والمجرور، لأنَّه رفعَ مصاباً على أنَّه خبر (إنَّ) مع إلغاء الجار والمجرور لأنه من صلة الخبر وتمامه وهذا التفسير تفسير تحليلي وهو يهدف إلى إثبات الأفضلية النَّحوية، ويمكن أن تستغني عن هذا التحليل بالقول إنه يجوز في اللّغة الرفع والنصب انطلاقاً من أفضلية تحقق الاستعمال وهو على هذه الصّورة مقيس على: إنَّ زيداً راغبٌ وإنَّ زيداً مأخوذٌ دون أن نورد (فيك) أو (بك) كحالها في الابتداء.

ولو تنبه النُّحاة للدور الانفعالي في السياق اللّغوي لما تكلفوا في إرهاق القاعدة النَّحوية التي تظهر أنماطاً كانت متداولة في البيئة اللّغوية، فقد يكون الشاعر قدَّم الجار والمجرور وهو صلة للخبر بدافع تعبيريّ تتأجج فيه عاطفة الشاعر لحبها، فيرفض لوم اللائمين مقدماً بذلك صلة الجار والمجرور المتعلقة بالخبر ليؤكد عشقه وحبه الذي كان سبباً في مرضه وحزنه، فالسبب أهم من النتيجة فهو العامل في وجود الإصابة.

حذف اسم (إن) عندما يكون ضميراً يدل عليه السّياق:

إذ جاء عند سيبويه: "وروى الخليل رحمه الله أن أناساً يقولون: إنَّ بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنه بك زيد ماخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر"[3].

واستشهد سيبويه في قول ابن صريم اليشكري:

---

[1] الراجحي، عبده الراجحي، 1988م، النحو العربي والدرس الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، ص114.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص133.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص134.

ويومـــاً تُوافينـــا بَوْجـــهٍ مُقَسَّـــمٍ كأَنْ ظَبْيَةٌ تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ[1]

الشاهد في هذا البيت رفع (ظبية) على الخبر لِكأنّ المخففة واسمها محذوف تقديره (كأنه). وجاء في (ظبية) روايات منها الرفع والنصب والجر، أما الرفع فقد جاء على أنّ (ظبية) مبتدأ وجملة (تعطو) خبرها والجملة الاسمية خبر كأن واسمها ضمير محذوف مع احتمال أن تكون (ظبية) خبر لكأن، أمَّا النصب على إعمال (كأنْ) مع التخفيف للضرورة، أمَّا الجرّ على أنَّ (أنْ) المخففة في (كأن) زائدة بين الجار والمجرور والتقدير كظبيةً[2]، ولعل تعدد الأوجه الإعرابية هو ما يثبت تجاوز القاعدة النَّحوية، وبما أنَّ النمط اللّغوي المستعمل هو نمط تداولي وتعبيري، فَلِمَ لا يكون للتأثر دورٌ في إكسابه واقعاً استعمالياً لتنتج عنه جملٌ مقبولة من الناحية التركيبية ترضى عنها قواعد اللّغة رغم وصفها بالخروج عنها.

وما يمكننا قوله هنا أيضاً هو أنَّ تفسير هذا النمط الاستعمالي على أنه خاضع للقواعدية أمر لا يخصُّ مستوى التركيب اللّغوي نفسه، بل هو محاولة لتفسير شاهد استعمالي تفسيراً يحقق الأفضلية القواعدية زيادة على من تحقق فيه شرط الاستعمال في بيئة استعمالية حقيقية، إذ لا نجد هذا وحيداً في تحقيق الأفضلية الاستعمالية، فقد عقد أبو البركات الأنباري مسألة من مسائله الخلافية في كتاب الإنصاف، وأورد فيها عدداً آخر من الشواهد التي رأى النَّحويون فيها أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة تعمل مع تخفيفها[3]، ومنها قول الأعشى:

---

[1] قائله: باغث بن صريم، أو باعث بن صريم، أو أرقم اليشكري أو كعب بن ارقم اليشكري، كما في هوامش كتاب سيبويه، ج2، ص134. وينظر شرح أبيات سيبويه للنحاس، 58، 124. والأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت، ج1، ص197، المسألة 24/ وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص157.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص135. المفضل في شرح المُفصَّل (باب الحروف)، ص199، شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص83.

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص195– 208، مسألة 24.

فـي فِتيـةٍ كَسُـيُوفِ الهِنـدِ قـد عَلِمُـوا أنْ هَالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يحفـى وينتَعِـلُ[1]

الشاهد في البيت حذف الضمير من (أن) المخففة وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير[2].

ومن الناحية التركيبية، فإن الرأي الذي يقول، عن اسم (أن) في هذا البيت، واسم (كأنْ) في البيت السابق أمرٌ يخصُّ القواعد النَّحوية، إذ لا دليل على وجود الضمير في (إنْ وكأنْ) إلا رأي النُّحاة الذي يهدف إلى تحقيق الأفضلية التي تحدثنا عنها.

ففي البيت السابق حُذف اسم كأنَّ ورفع خبرها، فأثر جمالها أغنى عن ذكرها فتساوى المشبه والمشبه به ولم يَعْلُ المشبه به المشبه في صفة الجمال، بل تساوى كلاهما في ذلك الشبه فكل جزء في وجه المحبوبة نال جزءاً من ذلك الجمال.

ومثله البيت القائل:

ووجـــــه مُشـــــرق النَحْـــــر كـــــأَنْ ثَـــــدْيَاهُ حُقـــــان[3]

وقد حذف الشاعر اسم (كأنْ) المخففة ورفع ثدياهُ، فكان ذلك الغزل تصوراً عاماً أفضى إلى الخاص، وأصبحت النتيجة في خبر كأنْ تدلل على وجود ذلك الجمال. ولكن تقدير اسم (كأنْ) في هذا الشاهد كأنه ثدياه حُقّانِ، على أنَّ الهاء، هي اسمها المحذوف أمر يدعو إلى تفتيت نظم البيت ولا يحقق إلَّا ابتزاز اللّغة لصالح القاعدة.

---

[1] ورد هذا البيت في ديوان الاعشى الكبير، ص133، برواية:

فـي فِتيـةٍ كَسُـيُوفِ الهِنـدِ قـد عَلِمُـوا أنْ ليس يَدفَعُ عن ذي الحِيلةِ الحَيَلُ

وعلى هذهِ الرواية، فلا شاهد فيه.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص137، ج3، ص74. شرح ألفية ابن مالك، ص71. المفضل في شرح المفصل، ص176– 178. شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص71.

[3] الشاهد في كتاب سيبويه، الكتاب، ج2، ص135. ووصفه عبد السلام هارون محقق الكتاب بأنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها. وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص124. مالك، ص71. المفضَّل في شرح المُفصَّل، ص200. قطر الندى وبل الصدى، ص158. شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص82.

وقد يجوز لنا أن نوسع القاعدة تاريخياً بالقول إنَّ اللّغة كانت تقبل في وقت من تاريخها مثل هذهِ الطريقة ولكنها تغيرت في اتجاه ضرورة ذكر اسمها: ظاهراً أو ضميراً.

فاللّغة ظاهرة اجتماعية عرضة للتطور في مُختلف عناصرها الصّوتية والقواعدية والدّلالية، هذا التطور ليس تابعاً لإرادة الأفراد بل يخضع في سيره إلى قوانين جبرية، مطردة النتائج، ولا يقوى أحدٌ على وقف عملها أو تغيير ما تُؤدي إليه، أو الجمود على وضع خاص، لذلك كانت مهمة العالم اللّغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين الخاضعة لظاهرة التطور اللّغوي، أما القيام بعرض قانون لغوي معين والقول بصوابه أو خطئه، فهو دور المعلم لا العالم اللّغوي، فالتطور اللّغوي يمتاز بقوة قهرية لا شعورية لا يعوقها عائق يستطيع وقف تيار التطور[1].

وروى سيبويه بأنَّ الخليل قد زعم بأنَّ هذا يشبه قول من قال[2]، وهو الفرزدق:

ولو كنت ظبيّاً عَرَفتَ قرابتي ولكِنَّ زَنْجيٌّ عظيمُ المشَافِر[3]

والشاهد في البيت من وجهة نظر تحليلية هو رفع خبر لكنّ وحذف اسمها الضمير المضمر، والنصب أكثر في كلام العرب، ولكنّه أضمر هذا كما يضمر ما بنى على الابتداء في قوله عز وجل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (سورة محمد: 21)" ذلك هو التفسير الذي لجأ النُّحاة إليه متجاوزين عن السياق اللّغوي الذي أمعن الفرزدق فيه ذماً فرفع زنجيٌّ وحذف اسمها المضمر لتقليل شأن المذموم فتساوى وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فأغنى ذكر المشبه به عن المشبه بذلك. إذ إنَّ اللّغة أوسع من أن تحصر ضمن قواعد نحوية محددة مغلقة بل للكلمة تأثير انفعالي قادر على اختراق القواعد النَّحوية وتداولها من ناحية استعمالية. وبذلك يتضح أن النُّحاة كانوا يعمدون إلى التأويل والتعليل البعيدين إزاء الأبيات ميداناً واسعاً لنظر النُّحاة وتكلفهم، لذلك

---

[1] لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص30.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص135.

[3] الشاهد للفرزدق وليس في ديوانه المطبوع، ينظر في كتاب سيبويه، ج2، ص135. وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص580 124. شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص82.

كانت حفاوة النُّحاة بالشعر لتخريج ما شذ منه أكثر من حفاوتهم به للاحتجاج وبناء القواعد[1].

عمل إنَّ مخففة:

وهي مسألة ترتبط بالحديث السابق عن تخفيف (إنَّ) وأخواتها وعملها في اسم محذوف، والفرق بينهما أنه هنا غير محذوف. وتذهب القاعدة النَّحوية إلى إبطال عمل إنَّ المخففة[2]، وقد جاء من جعلها عاملة في نصب اسمها ورفع خبرها، إذ رأى ابن يعيش بأنَّ (أنَّ وإنَّ) تخففان فيبطل عملهما. ومن العرب من يعملهما[3].

أمَّا سيبويه فقالَ: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنَّ عمراً لمنطلقِ، واستشهد[4]، بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[5]. بتخفيف إن ونصب كلّ[6].

وقال أبو حيان: "بأنَّ حال إنَّ المخففة كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام، إلّا في شيء واحد، وهو أنَّها لا تعمل في الضمير إلّا ضرورة بخلافها مشددة، تقول: إنَّك قائمٌ ولا يجوز إنْكَ قائمٌ"[7]. ومن ذلك قول الشاعر:

ووجـــــه مُشـــــرق النَحْـــــر كـــــأَنْ ثَـــــدْيَاهُ حُقـــــان[8]

---

[1] محمد عبد وفلفل، اللغة الشعرية عند النُّحاة، ص41.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص139. شرح ابن عقيل، ج1، ص390. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص70. شرح قطر الندى وبلَّ الصّدى، ص153،

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص71.

[4] سيبويه، ج2، ص140.

[5] هود، الآية 111.

[6] إعراب القراءات السَّبْع وعِلَلُها، ص173. وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص70. المُفضّل في شرح المفصل، ص174.

[7] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص64.

[8] الشاهد في كتاب سيبويه، الكتاب، ج2، ص140. وقد سبق تخريجه وتحليله في المسألة السابقة، وانظر شرح ابن عقيل، ج1، ص391. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص364.

والشاهد فيه إعمال كأنْ المخففة بنصب اسمها ورفع خبرها، وهنا حاول سيبويه تفسير ذلك بأنَّ إن المخففة من الثقيلة بمنزلة الفعل، فالفعل إذا حذف منه شيء لم يُغير عمله مستدلاً على رأيه هذا بأنَّ (لم يك) قد ظلت عاملة حتى وإن حذف منها[1].

وذلك التفسير النَّحوي بعيد عن الواقع الاستعمالي، فالشاعر قد جعل (إن) المخففة عاملة بواقع ذلك التأثير الانفعالي، حيث يتساوى وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فتعمل كأن المخففة وفقاً لقول النُّحاة ورأيهم في العمل.

ولعل هذه الأنماط اللّغوية المتعددة التي حاول النُّحاة تفسيرها بالتأويل وتعدد وجوه الإعراب، ما هي إلا دليل على اتساع مساحة اللّغة التي تجاوزت تلك القواعد النَّحوية المغلقة في ذلك الإطار الحصين الذي حرص النُّحاة على تضمينه في تفسيراتهم، بل إنَّ للّغة آفاقاً وفضاء يسمح للمتكلم بإبراز الكفاية اللّغوية كما جاءت عند تشومسكي التي تتمثل في معرفة ابن اللّغة للغته معرفة غير واعية، فقد ميَّز بين نوعين من الكفاية: الكفاية النَّحوية التي ترتبط بكيفية استعمال اللّغة[2].

وقد يكون للتأثير النصي بما يعبر عنه من مواقف انفعالية أثره في الكفاية التداولية.

الابتداء باسم إن النكرة:

الأصل أن تدخل إن على الجملة الاسمية فيكون المبتدأ اسمها منصوباً وخبرها مرفوعاً يمثله خبر المبتدأ[3]، فالإسناد في هذه الجمل يتعلق بالتواصل الذي لا يتحقق إلّا إذا كان الحديث يتعلق بالمعرفة، أمّا إذا كان الحديث عن نكرة فقد زالت قيمة ذلك الكلام[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص140.

[2] البنى النحوية، تشومسكي، ص70.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص140، ص346. شرح قطر الندى، ص149. شرح الفية ابن مالك لابن الناظم، ص63.

[4] عبابنة، يحيى، النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص177، دراسة مقارنة لنحو اللغة العربية، ص177.

وأشير في هذا الموقف إلى أن هذه المسألة تتعلق بباب العلاقات الإسنادية برّمته، إذ إن الأصل في هذا هو باب المبتدأ والخبر، ولا تجيز قواعد اللّغة الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات ذكرنا بعضها سابقاً.

فالأصل أن يكون اسم إن معرفة، كحال المبتدأ قبل وجود العنصر التحويلي (إنّ) أو إحدى أخواتها، وخبرها نكرة توافقاً مع القاعدة النَّحوية، إلّا إن الواقع اللّغوي قد أوجد أنماطاً لغوية تثير جدل النُّحاة ويُنصب فيها اسم إن النكرة ومن ذلك قول سيبويه: "وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك" أو بعيد منك لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ"[1].

إذ تفرض القاعدة النَّحوية الابتداء بالمعرفة لا بالنكرة[2]، إلا أنّ الواقع الاستعمالي كان قد أدرج بعض الشواهد الشعرية التي سُمعت عن العرب، واعترف النُّحاة بعربيتها على الرغم من أنها قد فرضت أداء كلامياً على القاعدة النَّحوية وإن خرج عنها.

وقد استدعى سيبويه قول امرئ القيس:

وإنّ شِفاءً عَبْرَةٌ مُهْراقة فهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوّلِ[3]

فالشاهد في هذا البيت نصب شفاء اسماً لأن مع تنكيرها لأن الخبر نكرة مثلها[4].

هذا الأداء اللّغوي الذي سُمع عن العرب وقلل النُّحاة من قيمته والتزامه بالأفضلية. ووصفوه بالضرورة الشعرية في بعض الأحيان، قد لا يعني ضعف لغة الشاعر، أو عدم امتلاكه أدوات فن الشعر، بقدر ما تعبر عن مظهر من مظاهر القلق اللّغوي المنسجم والطبيعة الانفعالية للشعر، كما جاء عند ابن جني في قوله: "فمتى

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص142.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص48. شرح ابن عقيل، ج1، ص215. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج1، ص202.

[3] الكندي، امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق: حنّا الفاخوري، بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409هـ، 1989، ص27، برواية شفائي.

[4] الكتاب سيبويه، ج2، ص142.

رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه، وإن دلَّ من وجه على جَوْرِه وتعسُّفِه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخطمه، وليس بقاطع الدليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته"[1].

وقد أصبح هذا الأداء اللّغوي واقعاً استعمالياً في اللّغة، سيطرت عليه عناصر قائمة في ذهن المتكلم، إذ أجاز الشاعر لنفسه نصب اسم إن النكرة في سياق انفعالي يصف فيه سلاحه فما الدموع إلا دواءٌ قليل الشأن يخفف من لوعة الشوق والحزن على فراق المحبوبة، وما كان التنكير إلّا للتقليل من دوره في الشفاء من لوعته.

كسر همزة إن وفتحها:

جاءت كتب النَّحو غنية بمواقع كسر همزة إن وجوباً ومنها في ابتداء الكلام والوقوع في أول الصلة وأول الجملة الحالية وقبل اللام المعلقة وأن تقع محكية بالقول وجواباً للقسم وخبراً عن اسم عين ومواقع أخرى[2].

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع: بعد إذا الفجائية، وبعد الفاء الجزائية، وإذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قولٌ[3].

وقد تنبه سيبويه لوجود بعض الشواهد الشعرية التي كسرت فيها همزة إنَّ وجاز فتحها، كما في: أما إنَّه ذاهبٌ، وأما أنّه مُنطلقٌ؛ وقد لجأ سيبويه إلى التاويل فعند فتحة الهمزة فإنّه يجعل كلامه كقولك حقاً أنّه منطلقٌ، وأما كسر الهمزة فكأنما قال: ألا إنه ذاهب[4].

فالتأويل والتحليل النَّحوي الذهني كان وسيلة اتبعها النُّحاة لتفسير الشواهد الواقعية كقول ساعدة بن جُؤبة:

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى- بيروت، ج2، ص293.

[2] سيبويه، الكتاب، 119، 122، ج3/ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، 63.

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص64.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، 122.

رَأَتْــه علــى شَــيْبِ القَــذالِ وأنّهــا ثُواقِـــعُ بَعْـــلاً مـــرَّةً وتيـــئمُ[1]

وزعم أبو الخطّاب: أنَّه سمع البيت من أهله هكذا.

والشاهد فيه فتح أن حملاً على رأته، ولو كسرت على القطع لجاز ذلك[2].

هذه التفسيرات الذهنية التي أبعدت النُّحاة عن دلالة النص، فقد يكون الشاعر فتح همزة إنَّ تأثراً بذلك السياق اللّغوي الذي أوجب عليه فتحها فتغير حال المرأة وعدم ثباته كان دافعاً لفتح همزة إنَّ.

لا النافية للجنس:

هي لا التي تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، فهي إذا نصبت ما بعدها عملت كما تعمل إنَّ فيما بعدها[3]. وسمَّاها المبرد بالنافية[4]، والنحاس لا التبرئة، فهي تبرئ اسمها وتنزهه عن الخبر الواقع بعدها[5].

وجاء في الشعر قضايا متعددة خاصة بـ (لا) النافية متداولة في البيئات الاستعمالية حاول النُّحاة تفسيرها تفسيراً ذهنياً يتناسب مع القاعدة النَّحوية، فعند سيبويه أن تحذف في لا مُسْلِمَى لك قياساً على ما حذف منه اللام فكان مضافاً إلى اسم وكان في معناه، إذا ثبت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك[6].

وقــد مــاتَ شَــماخٌ ومــاتَ مُــزَرِّدٌ وأَيُّ كَـــريم لا أَبَـــاكَ يُمتَّـــع[7]

---

[1] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص122. وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص171.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص123.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص274. شرح ابن عقيل، ج1، ص393.

[4] المبرد، المقتضب، ج4، ص357.

[5] النحاس، أبو جعفر، محمد بن إسماعيل (338هـ)، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت،، 2004م – 1425م، ج1، ص128.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص278.

[7] الدرامي، ربيعة بن عامر مسكين، (ت89هـ – 708م)، ديوان مسكين الدرامي، تحقيق: كارين صادر – دار صادر، بيروت، ط1، 2000، بيروت، لبنان، ص37، وجاء البيت في الديوان برواية

وقد مات شمَّاخ ومات مُزْرَدٌ وأيُّ كريم لا أبا لك يُخلدُ

وعلى ذلك لا شاهد في البيت.

فقد حذفت اللام بين المضاف والمضاف إليه لدلالة على عموم حكم الموت، فالموت ليس خاصاً بشخص بعينه فحذف اللام نقل الحكم من الخاص إلى العام في سياق انفعالي.

فاللّغة الشعرية لغة انفعالية يكثر فيها خروج الشاعر عن لغة الكلام العادي، ولو على المستوى النَّحوي، وقد تنفذ اللّغة الانفعالية في اللّغة النَّحوية، وتسطو عليها، وتفككها، لذلك يمكن عدم استقرار النَّحو بفعل هذه الانفعالية[1].

وبذلك تكون لا النافية للجنس تدل على العموم لا على الخصوص، إذ جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾[2]، أنَّ "ذلولَ" قرئت (لا ذلولَ) بالفتح من غير تنوين، على أنّها تدل على نفي العام، ورأى آخرون أن ذلك بعيد، لأنه لا يريد نفي العموم، وإنما يريد نفي واحدة. [3]

وقد نجد ما يدل في الآية الكريمة أنَّ البقرة لم تذلل للركوب، ولم تسق الارض، بل انحصر عملها بحراثة الأرض وإثارتها، وبذلك يرجح رأي من رأى بإجازة النصب لذلول على أنها اسم لا النافية للجنس، على الرغم من شذوذ القاعدة. وهنا كان خروج لا النافية من الخاص إلى العام سبباً في نصب ذلول.

وفيما يخصُّ الاسم المعطوف على اسم لا النافية فإنَّه يرفع على موضع اسم لا النافية في الجنس على أن أصل الاسم مبتدأ ويجوز حمل الصفة على موضعها فترفع. وقال ذي الرُّمة:[4]

---

[1] اللغة الشعرية عند النُّحاة، ص36.

[2] البقرة، الآية 71.

[3] العكبري، أبو البقاء عبدالله بن حسين (1996م)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، ص60.

[4] ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت117هـ)، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم، رواية الإمام أبي العباس،1392 هـ- 1972م، ط2، 1402هـ- 1982م، ص1619، حققه عبد القدوس أبو صالح، ج3، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط1، وجاء البيت في الديوان برواية "سوى العينُ والأرام لا عِدَّ قُرْبَهَا" وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد، سيبويه، الكتاب، ج2، ص91. الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص346.

بهـا العـين والآرَام لا عِـدّ عنـدها ولا كَـرَعٌ إلا المغَـاراتُ والرَّبْـلُ[1]

إذا رفَـع السّياق اللّغـوي الرَّبـل إظهـاراً للشـكوى وسـوء الحـال، فأدخـل الشـاعر المعطوف في حكم المعطوف عليه، وبذلك قَّل وجود عوامل انبعاث الحياة فنفى حكم الوجود عن اسم لا والاسم المعطوف عليه.

وأما عن قول شاعر من بني مذحج:

هـذا لعَمْـرُكُم الصَّـغارُ بعينـهِ لا أُمَّ إنْ كـانَ ذَاك ولا أبُ[2]

وقد عطف "أب" وهو مرفوع على اسم لا المفتوح والمرفوع في الأصل على الابتداء، وأشار سيبويه إلى أنه يجوز أيضاً حمل الكلام على إعمال لا فنقول ولا أب، هذا التكلف الذي تكلفه النحاه في تخريجهم لهذه القواعد ما كان إلّا إرهاقاً للواقع الاستعمالي الذي سمح لأبناء اللّغة التعامل مع المادة المنطوقة التي جعلت من اللّغة أكثر إشراكاً واحتواءً للأنماط اللّغوية المتعددة.

وقد نبَّه سيبويه أثناء تعامله مع المادة اللّغوية المستقاة من أفواه العرب؛ لأنّ الأنماط اللّغوية التي تُفسر حسب التأثير النصي لا تستند إلى قواعد وأنظمة يمكن لها أن تحكم أفكارها وتقيدها بقوانين لذلك نرى أنّ الجانب اللّغوي يقوم على العنصر الانفعالي في اللّغة. وهذا ما دعاهم إلى اللجوء إلى قوانين الحذف والتقدير والتقديم والتأخير.

---

[1] ينظر في كتاب سيبويه، الكتاب، ج2، ص292. وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص54، وقد جاء البيت عند النحاس برواية: كما قال جرير:

هـذا وجـدِّكم الصَّـغارُ بعينـهِ لا أُمَّ إنْ كـانَ ذَاك ولا أبُ

* "والشاهد لرجل من مذحج...، لم نجده في ديوان جرير". والرواية لا تخل بموضع الشاهد. شرح ابـن عقيـل، ج1، ص104. أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة ابـن مالـك، ج2، ص14. الأعلـم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص347.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص292.

الفصل الثاني
فصل المنصوبات

قسَّم النحويون المنصوبات إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: المفاعيل

وتشمل خمسة أبواب من المفاعيل هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه بنوعيه: ظرف المكان وظرف الزَّمان.

ثانياً: المحمول على المفعول به في اللفظ:

هي أبواب جمع بينها رأي النُّحاة في تأويلها على معنى المفعولية، فالفتحة العلامة الشكلية الإعرابية الخاصة بمعنى المفعولية، كما كانت الضمة علم الفاعلية، والكسرة علم الإضافة. ورأى إبراهيم مصطفى بأنَّ الفتحة لم تكن إلّا حركة مستحبةً عند العرب لخفتها[1]، لذلك نطقوا بها في هذه الأداءات اللغوية، ومعظم هذه الأنماط اللغوية مثّلت أداءات إفصاحية انفعالية، كان للتأثير النصّي السّياقي دورٌ في خروجها عن القاعدة النّحوية في عُرف النُّحاة، فالمنصوبات في المحمول على المفعول به في اللفظ لا يربط بينها رابطٌ دلاليٌّ. وجاءت هذه الأبواب تشمل: الاختصاص والإغراء والتحذير والنداء والترخيم والنّدبة.

ثالثاً: المشبه بالمفعول في اللفظ: ويحوي بابيين نحويين هما: باب الحال وباب التمييز.

1.2 المفاعيل

1.1.2 المفعول به

يعود لفظ (المفعول) إلى المعنى الاصطلاحي، منذ بدايات الدراسات النّحوية، فالمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجرِّ أو بها، وهذا

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص78.

التعريف يفرق بين الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله، وبين الفعل المتعدي الذي يأخذ مفعولاً به، فالمعنى الدلالي للمفعول به يقتضي وقوع فعل الفاعل على المفعول به[1].

ويكون بذلك دليلاً على المفعولية، أمَّا إذا حُذف الفاعل، فتصبح الجملة مبنية للمجهول، ويخرج المفعول به من دائرة النصب، إلا أنَّه سُمع عن العرب أنماطٌ مخالفة لقاعدة المفعول به الذي حقه النَّصب بناءً على العلامة الشكلية (الفتحة) التي ينصب بها، فقد جاء المفعول به مرفوعاً والفاعل منصوباً، وبذلك يكون النُّحاة قد اعتمدوا الناحية المعنوية، فالمعنى يكون علامة جوهرية دون اللجوء للناحية الشكلية المتمثلة في الفتحة، وأجاز النُّحاة ذلك إذا أُمِنَ اللبس بين الفاعل والمفعول به[2]، كقول العرب: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ، إذ أُلغي دور العلامة الإعرابية، واعتمد النُّحاة قرينة الدلالة للتمييز بين الفاعل والمفعول به، ومثل ذلك قول الأخطل[3]:

مِثْلُ القَنافذ هَدَّاجُوْنَ قدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغتْ سَوْءآتِهِمْ هَجَرُ

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ج2، ص156، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص124، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص7.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص535.

[3] ديوان الأخطل. أبو مالك غياث بن غوث، تحرير مهدي محمد ناصرالدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986م، ص110 برواية:

على العَياراتِ هَدَّاجُونْ قَدْ بَلَغتْ نَجْران أو حَدّثْت سوءاتِهم هجَرُ

وانظر شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، طبعة السُّكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، ت: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط4، 1996م، ص154، بنفس رواية الديوان، والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

وهذا الشاهد لا يُقاس عليه عند النُّحاة العرب[1]، فالشاهد في البيت نصب سوءاتهم وهي فاعل ورفع هجر وهي مفعول به، وأجاز فهم المعنى وعدم اللبس[2]، وقد حاول النُّحاة، إيجاد التفسيرات والتأويلات للتعامل مع مثل هذه الشواهد التي تعد خرقاً للقاعدة النّحوية، إذ حَمَل الفاعل حركة المفعول به، وحمل المفعول به حركة الفاعل، بغض النظر عن الإعراب، وقد يكون للموضع الانفعالي الإفصاحي الذي أمعن فيه الشاعر ذماً لأعدائه وهجاءً لهم سبباً في تفسير هذا الشاهد تفسيراً سياقياً، إذ لم يلتزم الشاعر بذلك القيد القواعدي الصارم الذي فرضته القواعد النّحوية فقد تجاوز العنف النفسي للشَّاعر على أعدائه عنفاً لغوياً، نصبَ فيه الفاعل ورفع المفعول، فهذا ابن جني يرى "بأنَّ مثلَ الشاعر مثل مُجري الجَمْوح بلا لجام، وَوَارد الحَربَ الضَّروسِ حاسراً من غير احتشام"[3]، فغدت مثل هذه الأداءات اللغوية مما يُسمع عن العرب ولا يقاس عليه، ويُتحدث عنه وكأنَّه عنصر من عناصر أولية اللُّغة، ويمكننا النَّظر إلى مثل هذهِ الشواهد على أنَّها أدلة وإشارات إلى طبيعة السعة التركيبية للغة، وهذهِ السعة التي تندثر وتختفي من الأداء المقبول للغة بعدم تمام عملية التقعيد، إذ تصبح هذه الأداءات خروقات للقاعدة فيبتعد الناس عنها، مع أنَّ العرب نطقوا بها، فرفعوا الفاعل والمفعول به كما في قول الشاعر[4]:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لمَشُومُ

كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

---

[1] الشاهد في ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص535 /والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص8/ يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ج3، ص236، والسيوطي، الإمام جلال الدّين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، تصحيحات وتعليقات محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، بيروت، لبنان، ج2، ص972.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص535.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص394.

[4] الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص535، دون تشبه/ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص8/ والمعجم المفصل في شواهد العربية، ج7، ص201، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص976.

فالشاهد مجيء الفاعل والمفعول به مرفوعين في البيت، والأصل ما تفرضه القاعدة التعليمية النّحوية، بأن يرفع الفاعل وينصب المفعول به، ولكن هذا الشاهد صدر عن ابن اللُّغة في سياق لم يلتفت فيه الشاعر لصوابٍ أو خطأ.

ولعله يتحدث وفق ذاتيةٍ فرديةٍ مثلت مشاعره، فرفع المفعول به مع الفاعل، ومن العرب من نصب الفاعل مع المفعول به كقول الشاعر[1]:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا

الأفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وأباح النُّحاة ذلك لفهم المعنى وعدم اللبس، والأصل أن يكون: سالم الحياتُ منه القدما، برفع الحياتُ وليس نصبها، ومثل هذهِ الشواهد لا تشير إلى عدم استقرار الحركة العربية في أذهان العرب والشعراء الذين يعرفون بأنَّ الفاعل يرفع والمفعول به يُنصب.

والشاعر في واقع الحال يمتلك منظومة كبيرة من الأداءات الاستعمالية في ذهنه، فهذه الأداءات تتم بها العملية التواصلية، إذ إنَّه يحتكم إليها حينما يريد أن ينطق بكلامه وقد خرق القاعدة وهو يعلم أنَّ خرقه إياها جاء وفق ما أتاحته اللُّغة له من الحرية في التصرف والأداء، بلغة الشعر حتى وإن كانت قواعد اللُّغة المكتشفة عاجزة عن الإحاطة الكاملة بتلك المساحة، والأصل في القاعدة النّحوية تأخير المفعول به عن الفاعل لفظاً ورتبةً، وذلك إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وإذا خَفِي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول به، نحو: "ضَرَبَ موسى عيسى"[2].

---

[1] الرجز في ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص535، دون نسبه/ وسيبويه، الكتاب، ج1، ص287، ونسبه إلى عبد بني عبس، الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص194، وينسب الرجز إلى العجاج أو مساور العبسي أو عبد بني عبس/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص8/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص138، ونسبه السيرافي إلى الدّبيريّ برواية:

تَحْسِبُ في الأُذْنَيْنِ منه صَمَما　　قد سالَمَ الحَيَّاتِ منه القَدَما

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما　　وذاتَ قَرْنَيْنِ زحوفاً عرْزِما

والرواية لا تخل بموضع الشاهد، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص973.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص487.

وقد يتقدم المفعول به وجوباً في حالات ومنها، إذا جاء المفعول به محصوراً بإلَّا كقولك: "ما ضَرَبَ إلَّا عَمْراً زَيْدٌ" وهناك مواضع يتقدم فيها المفعول به جوازاً على الفاعل ومنها قوله تعالى: "فريقاً هَدَى وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة" الأعراف، الآية(30)، وهنا تقدم المفعول به فريقاً جوازاً[1].

وفي العربية شواهد لغوية يأتي فيها المفعول به متقدماً إما إجبارياً أو اختيارياً على الفاعل ومنه قول حُميد الأرقط[2]:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ

والشَّاهد تقدم المفعول به (كُلَّ) للفعل تُلقي، وكأنَّ الترتيب الأصلي هو: (وليس المساكينُ تلقي كلَّ النَّوى)، فمنذ بداية الدرس النحوي تبيّن بأنَّ أصل الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي: فعل وفاعل ومفعول به، فالجملة العربية هي التي تفرض العلاقة بين الفاعل المتقدم والمفعول به المؤخر في الجملة التي يتصدرها الفاعل في أصل الرتبة وفقاً لمستويات التحليل اللغوي، ولكنَّ هذه المكونات غير كافية؛ لأنَّ رتبة الجملة في اللُّغة العربية تحتكم إلى جميع المستويات: التركيبية والصرفية والصَّوتية[3]، التي بدورها هي الضابط الفعَّال للرتبة، لهذا يمكننا أن نعد "وليس المساكينُ تُلقي كُلَّ النوى" هو الأصل التوليدي للجملة الفعلية هنا، إلَّا أنَّ اللُّغة منحت أبناءَها مجموعة من الخيارات التي سمحت بتغيير الجملة من شكلها التوليدي ولا سيما المفعول به الذي يجوز فيه التقديم والتأخير، وهو أمر خاضع لقوانين التحويل التي توصل بين الصّور الذهنية الأصلية والصور المادية المسموعة، فإذا تغير موقع المفعول به إجبارياً أو اختيارياً، فإنَّ هذا يعني تحول الجملة من الأصل التوليدي إلى التحويلي، وقد أشار تشومسكي إلى ضرورة تقييم القواعد بأساليب تقييم ملائمة، واعتماد القواعد الأكثر إحاطة بالمعطيات اللغوية، ثم يؤكد أنَّ القواعد التحويلية هي القواعد القادرة على

---

[1] ابن النحاس، إعراب القرآن، ج2،ص50.

[2] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ج1، ص70/ وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص70/ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص56/ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص284/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص104/ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص122.

[3] صالح، حسن صالح "د.ت"، علاقة اللغة بالمنطق، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، ص104.

وصف اللُّغة وتفسير معطياتها[1]. وما هذا الشكل الذي تتخذه القواعد التوليدية التحويلية إلَّا شكل قائم على تنظيم القواعد بقدرات توليدية داخل الجملة، فبنية جُملة النَّواة التي تحتكم لنظام قاعدي متين هي القادرة على التعامل مع هذه العناصر مجتمعة، وقد يكون سيبويه تنبَّه لهذا المعنى الذي قصده التحويليون وذلك في قوله: "فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مُقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنَّهم إنَّما يُقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعينانهم"[2]، فسواء جاء المفعول به مقدماً أم مؤخراً، فإنه يبقى مفعولاً به، وهما مشهوران في التداول الاستعمالي، وقد وصف سيبويه التقديم بأنه عربي جيد، فالترتيب الأكثر شهرة عند العرب تقدم الفاعل، بينما جاءت الأهمية دافعاً لهذا التقديم.

وأمَّا من ناحية التفسير التاريخي، فقد ظهر المفعول به في اللغات السَّامية، كما ظهر في العربية الفصحى، لأنَّه من الضرورات التي تقتضيها أيّ لغة، فلا بدَّ أن يقع فعل الفاعل على المفعول به، فهو ركن من أركان اللُّغة زيادة على ما فيه من معانٍ نحوية، لذلك فقد جاء في العربية الفُصحى واللهجات العربية البائدة المحمولة على العربية واللغات السَّامية، وذلك نحو ما ذُكر في العربية الثمودية hrdws<dlhm أي: يا رضوان ساعد (لُهيم)، إذ أخذ فعل الأمر المتعدي (ساعد) مفعوله (لُهيم) [3].
دون وساطة حرف الجرِّ، وفي اللُّغة السَّامية الأوغاريتية جاء: šqy rt > a tnmy أي سقاهم لبناً رائباً[4]، وهنا جاء المفعول به rt<a، منصوباً بالفتحة.

---

[1] زكريا ميشال، مباحث في النظرية الألسنية وتعلم اللغة، ص108.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[3] ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص182، رضوان اسم صنم.

[4] بيطار، إلياس، قواعد اللغة الأوغاريتية، منشورات جامعة دمشق، 1992م، 143.

وأمَّا فيما يخص المفعول به من حيث الرتبة (التقديم والتأخير) فكما تعرضت الجملة في العربية من حيث الترتيب الذي أورده النُّحاة (فعل+فاعل+مفعول به) لاختراقات كثيرة وتحويلات تركيبية مُتاحة، جاء ذلك في سائر اللغات السَّامية، ففي الأوغاريتية تقدَّم المفعول به على الفعل والفاعل والمفعول المطلق نحو عبارة: bt krt b>u tb>u، أي: بيت كرت تدخل دخولاً وتحويلات تركيبية مُتاحة، فقدَّم (bt krt) على عناصر الجملة الأخرى كما سبق[1].

2.1.2 المفعول المطلق

هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، نحو "ضَرَبْتُ ضَرباً، وَسِرتُ سَيْرَ زيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبتيْنِ"[2].

والمفعول المطلق غير مقيّد بالجار[3]، أي يصح إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه، دون التقيد بحرف الجر، كما أنَّ المفعول المطلق يصدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه[4].

تذهب القاعدة النّحوية إلى أنَّ هناك مصادر ملازمة للإضافة، مثل: معاذ الله، أي عياذاً واستعانة به، وسبحان الله، أيّ براءة له من النقص، فلا تأتي مفردةً ولا معرفةً بأل ولا منونة إلا في الضرورة[5].

أما كلمة سبحان الله الدالَّة على تنزيه الله سبحانه وتعالى من كلّ ما لا يليق به، فجاءت معرفة منونة، وقد استشهد سيبويه بقول أمية بن أبي الصلت[6]:

سُبحانَهُ ثُمَ سُبحاناً يَعودُ لَهُ وَقَبلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ وَالجُمُدُ

---

[1] إلياس بيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص66.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص557.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص181.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص109.

[5] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص196.

[6] ديوان أمية بن أبي الصلت، ت عبد الحفيظ السلطي، ط2، ص376، برواية "سبحانه ثم سبحاناً يعود له"، والرواية لا تخلُّ بموضع الشاهد.

فالشاهد مجيء سبحان منوناً، والقياس أن يكون مضافاً[1].

وقد جاء هذا البيت في سياق انفعالي فيه دعاء ورجاء إلى الله وتنزيه له عمن سواه، فالشاعر في موضع مخاطبة الذات الإلهية ومدحها والثناء عليها، فقد سبحه كلُّ شيءٍ حتى الجمادات جاز تنكير مصدره في هذا السياق، فالنكرة دالَّة على معنى التعريف في الله عز وجلّ، وتنكير المصدر جاء زيادةً في الثناء والمدح على الممدوح ودالاً على عظمته، فالنكرة دالة على الخاص الذي لا يحتاج إلى تعريف، وهو تفسير سياقي نصي لا يعمد إلى الارتكاز على القواعدية.

ومثل هذا الأداء اللغوي ما وصفه النُّحاة بأنَّه لا يكون إلَّا في الضرورة الشعرية[2]، وهو من الأداءات المتمردة على القاعدة التي تشير إلى مسارين للأداء اللغوي، أولهما: ما كان مقيساً في كلام العرب، وهو ما جرت عليه القاعدة، وما خرج على قياس لغة العرب، فجعله النُّحاة من باب الضرورة الشعرية، فلا يجوز لنا أن نجعله خارجاً عن نظام القاعدة بل يتوجب أن ننظر إليه على أن القاعدة لم تتسع لتشمله، وأنَّ القاعدة التي وضعها النُّحاة اتسمت بالقصور وعدم الشمول، ويوجد مجموعة من المصادر التي تذهب القاعدة إلى عدم جواز إفرادها لأنها تأتي على صورة التثنية، ففي المصدر (لبيك) رأى الخليل وسيبويه ومعظم جمهور النُّحاة أنَّه من المصادر المثناة، ويشذُّ إضافته إلى الظاهر أو إلى ضمير الغائب، في حين قال يونس ابن حبيب بأنَّ (لبيك) ليس من المصادر مثناة، فهو بمثابة اسم واحد، وقد جاء على هذه الصّورة في الإضافة كقولك: عليك[3].

---

[1] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ج1، ص326، ونسبه سيبويه إلى أمية بن أبي الصلت/ وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص102، برواية "سبحانه ثم سبحاناً يُعدّ له وقبله سبَّح الجودي والجمدُ" والرواية لا تخلُّ بموضع الشاهد/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص214/ وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص120/ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص115/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، سيرافي، ج1، ص134/ وشرح ديوان أمية بن أبي الصلت، قدَّم وعلَّق حواشيه، سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، دار مكتبة حياة من التراث العربي، ص37.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص196.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص351.

إلا أن هناك ما شذّ عن هذه القاعدة فجاء (لبَّي) مضافة إلى اسم ظاهر كقول الشاعر[1]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

والشاهد مجيء (فلبَّي) بإثبات الياء؛ لأنها ياء التثنية، وقد أُضيفت للاسم الظاهر، ومنه استدل سيبويه بأنَّ (لبيك) ليست مفرداً بمنزلة (عليك) كما جاء عند يونس، فلو كانت بمنزلة (عليك) لما أثْبَت الياء فقال: فلبَّي يَدي مِسور.

والشاهد وارد في موضع سياق انفعالي، مدح الشاعر فيه مسوراً الذي دعاه في دفع نائبة ويقال دية، وأجابه ولبَّى النداء وكفاه إياها ومؤنتها، لذلك فقد وظّف مصدر التلبية وأكَّده للدلالة على طيب كرم الممدوح والسرعة في إجابة الملهوف، وهو تفسير سياقي غير قواعدي.

والشاعر كغيره من أبناء اللُّغة يمتلك منظومة كبيرة من الأداءات الاستعمالية في ذهنه، تلك الأداءات التي يحتاجها لتتم بها العملية التوصيلية، فهو يحتكم إليها حينما يريد أن ينطق بكلامه، وإذا أراد خرق القواعد فهو يعلم بأنَّ هذا الخرق جاء وفق ما أتاحته اللُّغة من الحرية الواسعة في التعبير لأبنائها، لذلك يمكننا أن نضع مثل هذه الأداءات ضمن المتحجرات اللغوية.

فاللُّغة تَبْقى نشاطاً محكوماً بقواعد وهي قواعد معرضة للاختراق، وما ذلك الاختراق إلَّا نوع من النشاط الإبداعي الذي يحوي أهمية مساوية للإبداع الملتزم بالقواعد، وهذا دليل على أنَّ السياقات والأداءات الانفعالية أقدر في التعامل مع معظم الأنماط اللغوية فهي تعطيها واقعاً استعمالياً في اللُّغة، وتكسب اللُّغة قدرة إبداعية لإنتاج أنماط لغوية جديدة[2].

---

[1] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، للنحاس، ص352/ وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها/ وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص104/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص221/ وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص119/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص251، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص910.

[2] لوسركل، عنف اللغة، ص67.

والقاعدة النّحوية تحكم مصدر المفعول المطلق بالحركة الإعرابية الفتحة فتنصبه، إلا أنَّه سُمع عن بعض العرب الموثوق بهم، أنهم رفعوا المصدر كما جاء عند سيبويه "بأنه يقال له: كيفَ أصبَحت؟ فيقول: حَمْدُ اللهِ وثَنَاءٌ عليه"[1].

وقد لجأ سيبويه للتأوئل والتقدير في تفسير هذا الرفع للمصدر فقال :" كأنَّه يحمله على مضمر في نيته هو المُظْهر، كأنه يقول: أمْري وشأني حَمْدُ اللهِ وثَنَاءٌ عليه".

واستشهد سيبويه على ذلك ببيت سُمع عن العرب الموثوق بهم فقال: [2]

فقالت: حَنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نَسَب أمْ أنتَ بالحيّ عارفُ

والشاهد رفع حنان بتقدير مبتدأ، أي أمري حنان وأمري سمع وطاعة، نائب عن المصدر الواقع بدل في الفعل.

وما هذه الاحتجاجات والتأويلات التي تعاقب عليها النُّحاة كلما وجدوا ما يخالف قواعدهم على إعمال (ما)، إلّا دليلٌ على قصور شمول القواعد التي وضعها النُّحاة لجميع الأداءات اللغوية. وقد حاول النُّحاة هنا تأويل سبب الرفع لإخضاع هذا الأداء اللغوي للقواعد، وهذا التحليل القواعدي هدفه تحقيق الأفضلية القواعدية، على أنَّ هذا النمط اللغوي لم يحقق الأفضلية القواعدية، ولكنه حقَّقَ الأفضلية الاستعمالية، وقد احتوته الذاكرة اللغوية وإنْ كان ناتجاً في أصل الإنتاج إلى المقدرة اللغوية، وهي قادرة على تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمع بها من قبل، في حين أنَّ الأداء الكلامي يُمكن له أن يخرج عن الواقع القاعديّ لعدّة أسباب أهمها السلوك، والبيئة اللغوية[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص319.

[2] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ج1، ص320، ونسبه إلى المنذر بن درهم الكلبي وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص180. وقد سبق تخريج الشاهد وتحليله في فصل المرفوعات.

[3] بركة، فاطمة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، 1993م، ط1/ دار المعرفة، بيروت، ص40.

ومن الناحية التاريخية فإنَّ المفعول المطلق قد شكَّلَ أداءات انفعالية يمكن فيها إيراد المعنى المراد وتأديته عن طريقه، وهو نمط لغوي استعمالي تواصلي لذلك احتاجته اللغات السامية كما كان في اللُّغة العربية، إذ جاء في السريانية:

nel bèšãn lebûšã deblã

أي: يلبس لباس الحداد[1].

ونرى بأنَّ الترتيب المعياري المقيس للمفعول المطلق في العربية، جاء نفسه في السريانية التي عانت من ضياع الحركات الإعرابية منذ فترة مبكرة[2].

وأمّا في الأثيوبية الجعزية فقد جاء قول عزرا:

> Azzazkahu totu te>zaza sedq:

: بمعنى أوصيته وصيةً صدقٍ، فكلمة (te>zaza) هي المفعول المطلق، وكلمة (totu) ضمير مؤكدٌ مع اللام[3].

3.1.2 المفعول معه

هو الاسم المنصوب بعد واوٍ بمعنى مع وتقدَّمه فعل أو شبهه في العامل في نصبه نحو: "سِيري والطَرِيقَ مسرعة" والتقدير سيري مع الطريق، وشبهه نحو: زيدٌ سائرٌ والطَريقَ"[4]، وقال بعض النُّحاة بأنَّ العامل في المفعول معه هو الواو، ورفض ذلك جمهور النُّحاة لأنه غير صحيح[5].

فكلُّ حرف اختصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه، لم يعمل إلَّا الجر[6]، ولو كانت الواو عاملة، لكان حق الاسم بعدها الجر، وعندما كان الاسم بعد الواو منصوباً جاء

---

[1] رمضان عبدالتواب، في قواعد الساميات، ص269..

[2] عبابنه، يحيى عطية، النحو العربي المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2014، ص239.

[3] (من نصوص عزرا غير القانونية) عبدالتواب، في قواعد الساميات، ص345–346.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص590/ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص48.

[5] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص214.

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص591.

الفعل الذي قبلها عاملاً فيها، وينتصب المفعول معه إذا تضمن فعلاً نحو قولك: ما صنعتَ وأباكَ، وما زَلْتُ أسيرُ والنيل[1].

وقد اهتم النُّحاة منذ فترة مبكرة بالمفعول معه، إذ شرحوه من الناحية الوظيفية والدلالية، فهو من المصطلحات القديمة التي جاءت سوية عند سيبويه فقال: "وهذا باب ما يظهرُ فيه الفعل وينتصبُ فيه الاسم، لأنَّه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصبت فيه الاسم نفسه"، في قولك: "امرأً ونَفْسَه"، وذلك قولك: "ما صنعتَ وأباكَ"، ولو تركتَ الناقةَ وفصيلها، فالفصيل مفعول معه و"الأب" كذلك، والواو لم تغيِّر المعنى، ولكنها تُعْملُ في الاسم ما قبلها"[2]

وقد ارتبط المفعول معه في سياقات تُؤدي معنى المعية، وهو أمر تركيبي وظيفي، فهناك شواهد لغوية يتوجب علينا فيها جعل ما بعد الواو مفعولاً معه وجوباً، لأنَّ العامل لا يصلح للعمل في العطف لما بعد الواو، كقوله تعالى: (والذين تبوّؤا الدَّارَ والإيمان) [3]، وهنا وجب تقدير فعلٍ صالحٍ لهذا المعنى، فيكون الإيمانُ مفعولاً به أو مفعولاً معه لفعل مقدّر[4].

ومثل ذلك ما ورد في أشعار العرب، كقول الراعي النميري[5]:

إذا ما الغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوماً وزجَّجْن الحواجب والعيونا

والشاهد في البيت نصب (العيونا) بفعل مضمر تقديره: وزين العيونا أو ما يقاربه من التقديرات[6]، ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة ولا باعتبار المعية

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص48.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص297.

[3] سورة الحشر، آية9.

[4] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص245.

[5] ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه رانيهيرت فاتيرت، بيروت، 1401هـ- 1980، ص269، برواية:

وهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ الحواجبَ والعُيونا

والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[6] الشاهد في ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص217، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص110،السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص245/ وشعر الراعي النميري، دراسة

وذلك لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب[1]، ويقصد بأن الفعل (زجَّجْنَ) غير صالح للعمل في العيون، فلا يمكن عمله، لذا نصب العيون على أنها مفعول معه، ويجوز تقدير الفعل كحلن ونصبها على أنها مفعولٌ به، وهو توجيه بين القواعدية والنصية.

وجاء عند جمهور النُّحاة بأنَّ المفعول معه حقه النصب بفعل سابقه أو شبهه عاملٍ فيه[2]، إلَّا أن العرب نصبت في بعض الشواهد المفعول معه، دون فعل ظاهر بعد "ما" و"كيف" ومثله: "ما أنت وزيداً"، وقد أوَّله النُّحاة بأنَّه منصوب بفعل مضمرٍ مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً[3].

إذ جاء عند سيبويه: "هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول، إلَّا أنَّها تعطف الاسم هنا على ما تكون ما بعده إلَّا رفعاً على كلّ حالٍ، وذلك قولك: "أنت وشأنُك، وكلُّ رجلٍ وضيعتهُ وما أنت وعبدُ الله"[4]، و"كيف أنت وقصْعَةٌ من ثَّريدٍ، وما شأنك وشأنُ زيد"، وقد ورد في كلام العرب الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بـ"ما أنت" و"كيف أنت" منصوباً على أنَّه مفعولِ معه، وهذا قليل في كلام العرب، والأكثر وروده مرفوعاً[5]، وذلك نحو قول الشاعر[6]:

وتحقيق، د.نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1400هـ-1980م، ص150، برواية:

وهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزججنَ الحواجبَ والعُيونا

والرواية لا تخل بموضع الشاهد، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ص775.

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص110.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص214.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص593.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص299.

[5] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص213.

[6] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ج1، ص300، وهو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها/ وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص97/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص200/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص52/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص286.

وكنتَ هناك أنت كريمَ قيسٍ فما القيسيُّ بعدك والفِخَارُ

فالشاهد رفع (والفِخار) من باب عطف (الفِخار) على (القيسي) فرفعه ولم يضمر فعلاً فينصبه وهذا ما تذهب إليه القاعدة النّحوية، التي تقيد المفعول معه المسبوق بواو المعية بفعل لازم أو منتهٍ في التعدي نحو قولك: "ما صنعتَ وأباكَ"[1]، إلا إنَّ هناك أداءات لغوية اخترقت القاعدة النّحوية فجاء الاسم منصوباً بعد "ما" و"كيف" دون فعل عامل، لذلك قدَّم النُّحاة التقديرات والتعليلات لإحكام القاعدة، فأجازوا ذلك النصب بفعل مضمر مشتق من الكون ومثله قول أسامة بن حبيب الهذلي[2]:

فما أنا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِط

فالشاهد قوله (والسيرَ) نصبه بتقدير (ما كانَ أنتَ والسيرَ)، وقد حقَّق النمط اللغوي المرفوع في مثل هذا الأداء أفضلية قواعدية، زيادة على الأفضلية الاستعمالية، فالرفع هو النمط السائد في البيئة الاستعمالية، إلَّا أنَّ هناك شواهد شعرية تثبت وجود أداءات منصوبة ومنها قول الراعي النميري[3]:

أَزْمَانَ قَوْمِي والْجَمَاعَة ۤ كالَّذِي مَنَع الرِّحَالَة أنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص594، سيبويه، الكتاب، ج1، ص299.

[2] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ج1، ص303، ونسبه إلى أسامة بن الحارث الهذلي، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص593، برواية "ما أنت والسّير في مُتلفٍ"، والرواية لا تخل بموضع الشاهد، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص213، النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص98، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص52، السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص89، الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص201، والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص243.

[3] شعر الراعي النميري، ص59، جاء البيت برواية:

أَزْمَانَ قَوْمِي والْجَمَاعَة ۤ كالَّذِي لزم الرِّحَالَة أنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

والشاهد أنَّه نصب (الجماعة) حملاً على معنى (كان) أي: أزمان كان قومي والجماعة، والنصب من المراتب المتدنية في التداول الاستعمالي[1]، فحكم سيبويه على الرفع بالجود وأجاز الجر ووصفه بالحسن، أمَّا النصب فلم يصفه بالجودة أو الحسن[2]، فهو عند النُّحاة من باب الضرورة الشعرية التي توصف بالقبح.

وما نراه في هذه الشواهد ما هو إلَّا بعض مظاهر المتبقي اللغوي إذ كانت الأمور قبل أن يأتي التقعيد تسير وفق ما يراه المتكلم إذا ما أراد الكلام، ويهدف من قوله لإيصال المعنى من خلال اللُّغة، دون الاحتكام إلى قاعدة ما، فينصب الاسم الذي بعد الواو في جملة "ما" أو "كيف" بفعل مضمر، غير أن رفع الاسم في مثل هذا الأداء اللغوي ازداد قوة مع التقعيد لارتباطه بالتركيب الدلالي والوظيفي، فمن هنا قوي الرفع وضعف النصب، وصار الأداء اللغوي لمثل هذا التركيب يمثل ضرورة وقُبحاً لا من ناحية البعد الجمالي، بل من ناحية التداول الاستعمالي، وساق هذا الاختراق للقاعدة هذه الأداءات نحو المتبقي الذي خرج من القاعدة نتيجة إلزاميتها وقوتها.

ومثل هذا الخرق إبداعٌ مؤثرٌ في بنية العبارة، لتجاوزه النمط التداولي المتعارف عليه.

أمَّا من ناحية التفسير التاريخي فإنَّ قلة استعمال المفعول معه في العربية كان سبباً لعدم شيوع المفعول معه، أيضاً في اللغات السامية فقد وجد في بعض النصوص القديمة أنَّ المفعول معه من الأداءات اللغوية التي تستعمل في مواضع قليلة، تحتاج إليها لإيصال المعنى المراد أداؤه.

إذ استعملت الكتابات اللحيانية معنى المعية نحو:

>n ykn lh wld frdh w>hrth

أي: أن يكونَ له ولد فرضيه وآخرته.

فالواو السابقة لآخرته تغير معنى المعية[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص305، النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص98، الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص203، شرح أبيات ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص110، برواية: "لزم الرّحالة أن تميل مميلا" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص309– 310.

[3] حسن أبو الحسن، نقوش لحيانية من منطقة العُلا، دراسة تحليلية مقارنة، وزارة المعرف بالسعودية، الرياض، 2002م، ص53.

4.1.2 المفعول لأجله

مصدر يدل على سبب ما قبله وعلته، ويشارك هذا المصدر عامله في وقته وفاعله، نحو ضربت ابني تأديباً [1]، وحدَّد ابن هشام الشروط الخمسة التي ينتصب فيها المصدر على أنه مفعول لأجله، وهي أن يكون مصدراً وقلبياً وعلّة ومتحداً المصدر مع فعله في الفاعل نفسه[2]، ويطلق عليه أيضاً المفعول له، إلَّا أنَّ سيبويه وصفه بمصطلحات وصفية مثل: الموقوع له، وما ينتصب من المصادر لأنَّه عذر لوقوع الأمر [3].

وأمَّا إذا فقد شرطاً من هذه الشروط فقد وجب جره بلام التعليل، فمثال ما فقد شرط المصدرية قوله تعالى: (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) [4]سورة البقرة، الآية29، فإن المخاطبين كانوا علّة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام، لأنَّه ليس مصدراً، وجاء في قول امرئ القيس[5]:

وَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ

والشاهد مجيء (أدنى) أفعل التفضيل، وليس بمصدر لذلك جرَّ باللام الدالة على التعليل[6].

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص575/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص53.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص198.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص367.

[4] ابن النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص41.

[5] ديوان امرئ القيس، ت محمد أبي الفضل إبراهيم، ص39 برواية "فلو أن ما"/ وانظر ديوان امرئ القيس، ت مصطفى عبد الشافي، ص129، برواية "فلو أن ما" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[6] الشاهد في كتاب ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدي، ص227/ سيبويه، الكتاب، ج1، ص79/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص102/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص30/ وشرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس، ت338هـ، قرأه ووضع فهارسه، د.عمر الفنجاوي، عمان، وزارة الثقافة، 2002م، ص64، برواية "فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة"، والرواية لا تخل بموضع الشاهد/ وشرح ديوان امرئ

وقد جرَّ أدْنى باللام لأنه أفعل تفضيل، وليس مصدراً، فمن هنا وجب أن تجر أدْنى باللام، ولا ينتصب بسبب عدم موافقة شرط المصدرية، وهذا الشاهد اللغوي الّذي جاء وفق ما لا يقتضيه شرط المفعول لأجله، فهو فاقد لشرط المصدرية، إلَّا أنه أداء لغوي نطق به العرب في لغتهم، فجاء في القرآن الكريم كما جاء في الآية الكريمة السابقة ما يؤكد وجودها في لغة العرب، ويمكننا أن نعزوها للمتبقي.

ومن الأولى في المفعول لأجله أن يكون مجرداً من الألف واللام[1]، إلا أنَّه جاءت بعض الشواهد الشعرية التي نطق بها العرب منصوبة وهي معرفة بالألف واللام على أنها مفعولٌ لأجله كقول الشاعر[2]:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

فالشاهد في قوله (الجبن)، إذ وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع أنه اتصلت به الألف واللام.

وقد يكون للسياق الانفعالي الذي افتخر فيه الشاعر بنفسه وشجاعته سبباً في خروج المفعول لأجله واختراقه للقاعدة بتعريفه، فلغة الشعر لغة انفعالية فيها خروج عن لغة الكلام العادي، ولو على المستوى اللغوي، فهي تنفد في اللُّغة النّحوية، وتسطو عليها وتفككها، لذلك يمكن عدم استقرار النحو بفعل هذه الانفعالية المتمردة على القاعدة، ومثل هذهِ الأداءات اللغوية تلك التي قبلها بعض النُّحاة ورفضها بعضهم، فقد يكون منها ما لم يحقق أفضلية قواعدية، تواجد بالسماع من كلام العرب، فغدا جزءاً من آثار المتبقي المتمردة على القاعدة النّحوية، إذ إنَّ القواعد الذهنية لم تكن ملزمة في فترة ما قبل التقيد للغة بقواعد ملزمة في النحو، فصارت هذه الأنماط اللغوية جزءاً من المتبقي، الذي صار بفعل مساحة الحرية التي تمنحها اللُّغة للناطقين بها دون

القيس، راجعه، محمد عبد الرحيم، سوريا، دار الكتاب العربي، ص52، برواية: "فلو أن ما .."، والرواية لا تخلّ بموضع الشاهد.

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص106.

[2] الشاهد دون نسبه إلى قائله في كتاب شرح ابن عقيل، ج1، ص575/ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص106/ وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص201/ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص134.

إجبارهم بأداءٍ صارمٍ، فالعرب كانت تنطق على سجيتها، ودليل ذلك في المفعول لأجله، ما رواه يونس بن حبيب أنَّ ناساً من العرب يقولون: أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عبد، فالشاهد أنهم جعلوا العبيد كالمصدر في معاملتهم إياه، وكأنك تقول: أما تملك العبيد[1].

وقد وصف سيبويه هذا الشاهد النثري بأنه قليل خبيث[2]، ولعل هذا الوصف يدل على ندرة هذا الشاهد وقلة تداوله الاستعمالي، لأنَّ (العبيد) بالنصب لم تحقق أفضلية قواعدية ولا أفضلية ترتبط بقياسية التداول الاستعمالي، فجاءت على هذهِ الصّورة التي وجدت عليها في اللُّغة.

وبذلك يكون النُّحاة قد اهتموا بالشكل والدلالة، أي بالفتحة الدالة على المفعولية، ومعنى التعليل في المفعول لأجله، فكان لدلالة التعليل دورٌ مهمٌ عند النُّحاة، فمن الناحية التاريخية تتضح حالة التعليل في المفعول لأجله في بعض النقوش التدمرية وهو:

wl>lhwn bklmbw klh lyqrhwn byrh nysn šht

أي: وللآلهة في كلّ الشؤون (أقيم هذا التمثال) تعظيماً لهم في شهر نيسان سنة[3].

5.1.2 المفعول فيه

كل اسم زمان أو مكان سُلِّط عليه عاملٌ على معنى "في" كقولك: صُمْت يومَ الخميس وجَلسْتُ أمامك[4]، وكلا الظرفين ينقسم إلى مبهم ومُؤقت ومستعمل اسماً أو ظرفاً[5].

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص197.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص398.

[3] ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص130–131، دار القلم، بيروت، 1980م.

[4] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص229.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص40.

ويدل مصطلح المفعول فيه عليه، إذ ارتبط المفعول مع "فيه" وهي شبه جملة جار ومجرور، تفيد الظرفية الزمانية أو المكانية الحقيقية أو المجازية، فالمفعول فيه يختص بالظروف الزمانية والمكانية[1].

وهناك مساندات للظرف كبعض الكلمات التي تنوب عنه، نحو: كلّ يوم، وبعض الوقت، وتنص قاعدة المفعول فيه أن مثل هذهِ الكلمات التي تأتي قبل الظرف تأخذ علامته الإعرابية، فتكون منصوبة على الظرفية، ومن هذه الكلمات ذو وذات، إذ جاءت عند سيبويه بقوله: "وذو صباحٍ بمنزلةٍ ذاتَ مرةٍ، تقول: سير عليه ذات صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلَّا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقا لذاتِ مرّةٍ وذاتٍ ليلة، وأمَّا الجيَّدة العربية فأن تكون بمنزلتها"[2]، حسب موقعها الإعرابي، ولا تلتزمان بعلامة النصب على الظرفية، فقالوا أيضاً: "سيرْ عليه ذاتُ ليلة" فقد رُفعت ذاتُ على لغة الخثعم، ومن الشواهد الشعرية التي تثبت تصرف (ذي) عند الخثعم قول رجلٍ منهم[3]:

عَزْمتُ على إقامةِ ذي صباح لشيء مَا يسوّدَ مَنْ يسودُ

والشاهد في البيت جَرَّ (ذي صباح) بالإضافة، والوجه فيه أن يكون ظرفاً لعدم تمكُّنه، وهناك من يرى أنَّ هذه الإجازة من اللُّغة بالجرِّ على الإضافة تسمح أن يخبر عن ذي صباح، فيرفع ويقصد به الرفع على الابتداء، فتقول: "سيرَ عليه ذو صباحٍ وذاتُ مرةٍ، وهذا قليل ولم يُسمع إلّا في لغة خثعم[4]، وبذلك يكون ما جاء في لغة خثعم مخالفاً لما أقرَّه جمهور النُّحاة، من أنّ (ذات) و(ذا) أصلهما صفة، فعند حذف الموصوف وأُقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع[5].

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص106.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص226.

[3] الشاهد في كتاب سيبويه، الكتاب، ج1، ص227، وقد نسبه محقق كتاب سيبويه إلى أنس بن مدركه الخثعمي/ وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص85، وقد نسبه إلى جديد/ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ص257.

[4] الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص175.

[5] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص143–144.

وهنا نقف أمام لغة القاعدة الصارمة، فقد وصف سيبويه بأنَّ النصب على الظرفية لذي في هذا الشاهد هي لغة عربية جيدة، أمَّا لغة خثعم فهي مخالفة لهذهِ القاعدة، فجاءت (ذي) فيها مجرورة على الإضافة، كما أجازت اللُّغة الرفع في هذا الشاهد على الابتداء، وهذا دليل على وجود أنماط لغوية أتاحتها اللُّغة لأبنائها فيما يخصُّ (ذو) و(ذات)، ومنه عدم التصرف والنصب على الظرفية، هذا النمط الذي حقق الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية، كما أجازت اللُّغة أن تتصرف كلّ من (ذي) و(ذات) على لغة خثعم، وهذا النمط لم يحقق الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية، حتى وصف السيوطي هذا الأداء اللغوي بأنه (لغية) بالتصغير، وهذا دليل على قلتها وشذوذها[1].

وما كانت هذهِ الخيارات التي منحتها اللُّغة لأبنائها بين نصب ورفع ذي وذات وذكرها النُّحاة إلَّا دليلاً على وعي سيبويه، فقد أجرى مثل هذهِ القاعدة على المعنى، حتى إنَّ علم اللُّغة يقوم على دراسة اللُّغة بطريقة تحليلية موضوعية، فهناك قدرة إبداعية تظهر عند أبناء اللُّغة أكَّدها جون ليونر بقوله: "فالطاقة أو القدرة التي تجعل أبناء اللُّغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير بل غير محدود من الجمل التي لم يسمعوها قطُّ ولم ينطق بها أحد من قبل"[2]

لذلك فإننا لا نوافق النُّحاة القدامى بوصف ما خرج عن القاعدة بالشذوذ أو الضرورة معتمدين في هذا على قلة تداوله الاستعمالي، بل نرى أنَّه من البدائل اللغوية المتاحة لأبناء اللغة.

فالعرب تنطق بما شاءت وكيف شاءت دون أن تحسب بأن هناك رقيباً عليها، يصحح أخطاءها، فكانت مسألة التعقيد وشعور النُّحاة باكتمال أطراف القاعدة سبباً في ظهور مثل هذه الأداءات الاستعمالية في اللُّغة والمتمردة على النسيج النحوي القعيدي، حتى إنَّ القاعدة عجزت عن شمول كُلّ الأداءات الاستعمالية العربية.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص143.

[2] ليونزجون، نظرية تشكومسكي نعوما اللغوية، ص57، 1985م، ترجمة حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

وأمَّا من الناحية التاريخية، فكما جاء المفعول فيه يحمل الدلالة التي يعبر به عن وعاء حدوث الفعل.

فهو يشكل بمعناه النحوي معنىً قديماً في اللغات السامية والعربية، فوجوده ضرورة يقتضيها التعبير عن الزمان والمكان، وإن لم تسعفنا الحركة الإعرابية لضياعها من بعض اللغات السامية، فقد جاء في العبرية من المجموعة الكنعانية استعمال الظرف، كما استعمل في العربية لبيان زمن الفعل أو مكانه، وذلك نحو:

hayyōm hiškamtī mišnātī

أي: اليومَ بكَّرتُ في النهوض[1].

2.2 المحمول على المفعول به

1.2.2 الاختصاص

هو إفراد الشيء بالشيء دون غيره من ناحية لغوية[2].

وجاء عند النُّحاة أنه: "تخْصيص حكم علق بما تأخر عنه من اسم ظاهر معَّرف، والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان[3].

وقد أجرى القدماء الاختصاص على مذهب النداء بفعل مُضمر تقديره أخصُّ أو أعني، إذ قال سيبويه: "هذا بابُ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه لأنَّهم لم يجروها على حُمل عليه النداء، وذلك قوله: إنَّا –مَعْشَرَ العَربَ– نفعل كذا وكذا، كأنَّه قال (أعني) ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النِّداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطَب"[4].

---

[1] علي العناني وليون محرز ومحمد عطية الإبراشي، الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1935م، ص308.

[2] يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، ص123.

[3] الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج2، ص268/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص14.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص233.

كما يرى النُّحاة بأنَّ الاختصاص يقع لفظه كلفظ المُنادى إلَّا إنَّه يخالفه في ثلاثة أوجه، إذ لا يستعمل معه حرف النداء، ويجيء معرفاً بالألف واللام، ولا يُبتدأ به في الكلام، نحو: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"[1]، وقوله صلَّى الله عليه وسلم: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[2].

فالاختصاص أسلوب لغوي نحوي يُؤتى به من أجل الوصول إلى معاني المدح والذَّم وغيرها من المعاني المتعلقة باللغة الإفصاحية وزيادة في البيان.

ومثله قول النابغة[3]:

لَعَمْرِي ، وماعَمْرِي علـيَّ بِـهَـيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطلاً عليَّ الأقارعُ

أقارِعُ عوْفٍ لا أحاولُ غيرَها وجُوَه قُرود تَبتَغي من تُجادِع

فالشاهد في البيت نصبه (وجوه) على الذَّم، ولو رفعه على القطع لجاز[4]، وهنا نظر النُّحاة القدماء إلى الاختصاص نظرة تركيبية لغوية، فقد نصب (وجوه) على الشتم أو الذم، معتمدين تقدير فعل مضمر هو (أشتم) أو (أذمُّ) كما في قوله تعالى: (وامرأته حمَّالةَ الحطب) [5]، إذ نصب (حمالة) بفعل مضمرٍ تقديره أشتم ولا يجوز إظهاره[6].

كما أنه نصب حمالة بالفتحة وهي العلامة الشكلية التي جعلها النُّحاة القدماء والمحدثون علامة شكلية تدل على مثل هذا الأسلوب اللغوي، فالفتحة من أخف حركات الإعراب التي يفضلها العربي في نهاية كلامه لخفتها وسهولتها[7].

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن الناظم، ص230.

[2] العسقلاني، ابن حجر، "د.ت"، فتح الباري، ت: محيي الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط1، ج12، ص8، برواية: "إنا مَعْشَرَ الأنبياءِ"/ همع الهوامع، ج3، ص31.

[3] ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، 1976م، تونس – الجزائر، ص165.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص70/ النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص118/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص266/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص299.

[5] سورة المسد، الآية (4).

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص70، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص527.

[7] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص78.

أمَّا من وجهة نظر المحدثين فإننا أمام بنيتين منفصلتين، لكلٍّ واحدة منهما معنىً يفرق عن النمط الآخر، إذ قد يكون الشاعر أراد أن يخبر أولاً بالرفع أنَّ وجوه المذمومين وجوه قرود ثم انتقل إلى أسلوب الشتم بالنصب[1]، وقد أصبحت الجملة إفصاحية تعبر عن انفعالات المتكلم ومشاعره وحالاته، وتتضمن نبرة انفعالية تهدف إلى توضيح المعنى المراد[2]، لذلك يكون التقدير والتأويل عاملاً في التقليل من قيمة هذهِ الجمل وكما نصبت العرب على الشتم والذَم فقد نصبت على التعظيم والمدح، وذلك كقول الأخطل[3]:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ إِذَا أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

الخَائِضُ الغَمْرَ، وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ خَلِيْفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ

إذ جاز للشاعر استغلال طاقة تركيبية تتيحها اللُّغة لأبنائها، فقد رفع الخائضُ بالقطع على الابتداء، ولو نصبه على المدح لجاز ذلك، ولو جره على البدل أو النعت لجاز أيضاً[4].

ومثلُ هذه الأساليب التي اخترقت نظام القاعدة النحوي، فانتقلت من الإخبار بالرفع إلى النصب، تمثل واقعاً استعمالياً لا يمكن إنكاره، وما كان لتعدد وجوه الإعراب بين نصب الاسم على المدح والتعظيم والرفع على الابتداء والإتباع على الصفة، إلَّا سبباً في إعطاء القاعدة النّحوية قدراً كبيراً في التعامل مع الأنماط اللغوية، أو يعطي مثل هذه الأنماط اللغوية قدرةً على إنتاج عدد كبير من الجمل، فاللُّغة التي تمنح الناطقين بها مساحة من الحرية تستند على القوانين القادرة على اختزال جميع الأنماط

---

[1] عبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، إربد، الأردن، المجلد 11، العدد 1، 1993م، ص2.

[2] الكناعنة، عبد الله محمد طالب، الصراع بين التراكيب النحوية في دراسة كتاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، 2006م، ص76.

[3] شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، ص147.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص62/ النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص115/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص26/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص327.

اللغوية، أمَّا النحو فهو يستند على قواعد يمكن أن تتغير وتُلغى وفقاً لقوانين هذه اللُّغة[1].

2.2.2 الإغراء والتحذير

الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم أمر يُحمد به[2]، ويُنصب في أسلوب الإغراء بفعل مضمر في العطف والتكرار ويجوز إظهاره في الإفراد[3]، أمَّا التحذير فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، ويكون الاسم المنصوب معمولاً لفعل مضمر تقديره احذره ونحوه[4].

وإذا ذُكر المحذّر بلفظ (إيَّا)، فعندها، يجب حذف العامل وجوباً سواء عطف عليه أم كُرر أم لم يعطف ولم يكرر نحو إيَّاك والأسد، وقد يذكر المحذر بغير لفظ لإياه، بل يقتصر المتكلم على المحذر منه[5].

قال سيبويه: "هذا ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذ علمت أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك (زيداً وعمراً ورَأسهُ)، وذلك أنك رأيت رجلاً يَضْرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمَله"[6].

وأمَّا في الإغراء قول مسكين الدرامي[7]:

أَخَاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغَيْر سِلاح[8]

---

[1] لوسركل، عنف اللغة، ص230–235.

[2] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص231.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص301.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص70.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص301.

[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص253.

[7] ديوان مسكين الدرامي ت(89هـ، 708م)، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، 1389هـ، 1970م، مطبعة دار صادر، بغداد، ص29/ وينظر شعر مسكين الدرامي، ت كارين صادر، دار صادر، بيروت – ط1 – 2000م – ص33.

[8] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص301/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص75/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص28/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي،

وما كان هذا الأسلوب اللغوي في الإغراء بالفعل المحذوف (إلزم) أخاك، إلَّا عملية تواصلية حددت دلالة الفعل، ومن ثم دلالة التركيب اللغوي، فهناك عنصر انفعالي عاطفي موجود في أسلوب الإغراء لا يمكن توضيحه بفعل مظهر، فمثل هذهِ التراكيب مشحونة بانفعالات المتكلم التي يوجهها للمخاطب ولم تكن الحاجة لذلك التقدير والتأويل الذي لجأ إليه النُّحاة؛ لأنه سيغير في معنى الجملة من دلالة انفعالية إفصاحية إلى دلالة طلبية عادية لا تحمل انفعالاً ما، فالمعنى كان سبباً في أن يفرض تقدير الفعل المحذوف لتسويغ النصب الذي وقع على الاسم، فمثل هذهِ الأنماط اللغوية في أسلوب الإغراء مثَّلت واقعاً استعمالياً لظواهر لغوية لا تحتكم للقاعدة بل كان السياق الانفعالي سبباً في وجودها.

فالأداء الكلامي هو استعمال آني للغة ضمن سياق معين، ولا بدَّ لمتكلم اللُّغة من إعادة صياغة لينطق على الإغراء وعندها يلجأ في أدائه الكلامي بصورة ضمنية إلى قواعد الكفاية اللغوية[1].

ومن شروط الإغراء والتحذير نصب المحذر والمغرى إلَّا أنَّ هناك من رفع المحذر أو المغرى كما في قول الشاعر[2]:

لَجَديرُونَ بالوفاء إذا قا لَ أخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

فالأصل نصب السلاح لأنَّه محمول عند النُّحاة على المفعول في اللفظ لأنَّه من باب الإغراء، إلَّا أنَّ الشاعر رفعه إذ جاء السلاحُ خبراً للمبتدأ المحذوف تقديره هو السلاح وبذلك فإنَّه يتعلق في باب الإسناد الخاص بالمبتدأ والخبر، ولو قال الشاعر (السلاحَ السلاح) لجاز ذلك وكان أحسن، لأنَّه يحمل بعداً انفعالياً لا تحمله البُنية المرفوعة، ومثل هذا البيت لا يمكن تأويله بالتقدير والتأويل كما فعل النُّحاة، بل من الممكن القول أنَّ هذهِ الصورة هي من الصيغ البديلة أو الاختيارية التي أتاحتها اللُّغة

ج1، ص88/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، وقد نسبه إلى إبراهيم بن هَزْمة القرشي (وهو من آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ومن مخضرمي الدولة الأموية والعباسية، ص181.

[1] زكريا ميشال، مباحث في النظرية الألسنية، ص154.

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص28.

لأبنائها، وقد حقَّقت النصب فيها أفضلية استعمالية دون الحاجة للتأويل البعيد، وأيضاً فإن العرب كانت ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب، وكل محذور يجب أن يكون منصوباً، وكأنه جعل الإغراء تحذيراً وهنا دخل الإغراء في باب التحذير من ناحية المعنى.

وأمَّا التحذير ففيه كما ذكرنا تنبيه للمخاطب لوجوب الاحتراز من أمر ما، ويكون بثلاث صور، كقولهم: إياك والشَّر أو بالتكرار نحو: رأسك رأسك، أو بالعطف مثل رأسك والسيف[1].

وقد أوجب النُّحاة في أسلوب التحذير القائم على العطف ذكر الواو نحو: إياك والشَّر[2]، إلَّا إنَّه جاء ما يخالفُ هذه القاعدة الصارمة فيما نطقت فيه العرب، كما أورده سيبويه بقوله: "إلا أنهم زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت القائل[3]:

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّه إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

وقد أوَّله النُّحاة بقوله أنَّ هناك فعلاً مضمراً آخر بعد (إياك) والتقدير: اتّقِ المراءَ[4].

ولا يسعفنا في هذا المقام قبول رأي النُّحاة بتأويل فعل مضمر كان يقصده المتكلم، فالتأويل المعتمد على الافتراض ما هو إلا مسألة نظرية تقوم على مستويات التحليل اللغوي، ومثل هذا التقدير يُلغي فكرة الإبداع اللغوي الذي يُتيح للمتَكلم إنتاج التراكيب اللغوية، بل يمكننا القول إنَّ العرب نطقت بإثبات الواو أحياناً وحذفها أحياناً أخرى، وإنْ كان إثباتها هو الكثير في الاستعمال اللغوي.

ثم حقّق إثبات الواو في العطف أفضلية قواعدية بالإضافة للأفضلية الاستعمالية، في حين قلَّ حذف الواو حتى وصف بالشاذ فلم يحقق الأفضلية القواعدية

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص231.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص300.

[3] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص91، بدون نسبه/ وسيبويه، الكتاب، ج1، ص279/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، ص189/ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص25.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص279.

التامة، ثمَّ إنَّ حذف الواو يمثل أداءً لغوياً يتبع ما أطلق عليه جان جاك لوسركل مصطلح المتبقي يعود إلى حضن اللُّغة ولكن ليس إلى نظام اللُّغة[1].

وأمَّا ما قاله النُّحاة فيما يخصُّ وجوب جعل التحذير للمخاطب، فقد شذَّ مجيئه للمتكلم كما في القول: "إيايَّ وأن يحذف أَحدُكمُ الأرْنَبَ"[2]، وأشذُّ منه مجيئه للغائب في القول: "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الّشوَابِّ"[3].

ووصفه النّحاة بالشذوذ، فالتحذير يكون للمخاطب، ولا يكون للغائب[4]، وهذا النمط يمثل واقعاً قائماً في اللغة وقد فرض نفسه على القاعدة النحوية من الناحية الاستعمالية، إلّا أنّه لقلة شواهده فقد نعته النحاة بالشُّذوذ.

مع أنَّ اللغة هي الحكم والفيصل في الحكم على القاعدة وليس العكس، فقد عدَّ النحاة قواعدهم قوانين يتوجب على نصوص اللغة، أن تتوافق معها، فأخرجوا تلك الأنماط اللغوية والأداءات الانفعالية من جسم القاعدة، فذكروا الأعم والأشمل من هذه الأنماط، وهنا لا بُدَّ من الاحتكام إلى ما يجيز للأنماط اللغوية أن تتصارع فيما بينهما لتعطي الأنماط التداولية واقعاً استعمالياً في اللغة[5]، وهذا يقودنا إلى ما قاله لوسركل:" لا يمكن التعامل مع اللغة من خلال تحويلها إلى قوالب صورية"[6].

أمّا في الشعر فقد جاء ضمير الغائب معطوفاً كقول الشاعر:

فلا تصحبْ أخا الجهلِ وَإيَّاكَ وَإيَّاهُ[7]

---

[1] لوسركل، عنف اللغة، ص263.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص300.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص72.

[4] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص26.

[5] موور تيرنيس وكرستين كارلنغ، فهم اللغة، ص106.

[6] لوسركل، عُنف اللغة، ص219.

[7] الشاهد بلا نسبة في: شرح ابن عقيل، ج2، ص301/ وفي كتاب ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ)، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ج2، ص180 ونسبه اليويسي، أبو علي بن الحسن بن مسعود بن محمد (1981)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ت محمد صبحي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ج3، ص65، إلى علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – والشاهد في

والشاهد فيه هو قوله "وإيَّاه" حيث جاء ضمير المحذور ضمير غائب معطوفاً، وقاله النحاة: إنَّ المحذور لا يكون ظاهراً ولا ضمير غائب إلا وهو معطوفاً.

والشاهد فيه قوله " وإيّاه" حيث جاء المحذور ضمير المحذور ضمير غائب معطوفاً، وقال النحاة: إنَّ المحذور لا يكون ظاهراً ولا ضمير إلا وهو معطوفاً، فمثل ذلك حفظته لنا اللُّغة ليدلك على وجوده كظاهرة كانت موجودة جنباً إلى جنب مع الصيغ القواعدية التي تُعد قياسية ثم أصبحت ضمن أداءات اللحن الجميل أو ما يعرف بالمتبقي: فالعلاقة بين القواعد النّحوية والمتبقي ليست علاقة انعكاس أو تضاد أو قلب، بل هي علاقة إفراط تذهب بالأداء اللغوي إلى أبعد ما يمكن أن تمنحه القاعدة النّحوية لابن اللُّغة[1].

3.2.2 الاشتغال

هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبه، ومثال المشتغل بالضمير "زيداً ضَربتهُ، وزيداً مَرَرْتُ به"، ومثال المشتغل بالسببيَّ: "زيداً ضَربتُ غُلامَه"[2]، وجاء باب الاشتغال محمولاً على المنصوب باللازم إضماره.

وقد فسَّره سيبويه بأنه منصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده كالقول: ضربتُ زيداً ضربته وهم لا يظهرون الفعل هذا استغناء بتفسيره. وأمّا إذا جاء الاسم المشغول عنه مرفوعاً فإن سيبويه عبَّر عنه بمصطلح (بناء الفعل على الاسم)، قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيدٌ ضربتُهُ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلقٌ)، إذا قلت عبد الله منطلق[3].

ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2005م)، نشره عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ص153، ويروى: "أخا السوء، وأخا الحمق"، والروايتان لا تخلان بموضع الشاهد/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص26.

[1] لوسركل، عنف اللغة، ص131.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص517/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص30.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص81.

وذكر النُّحاة بأنَّ مسائل هذا الباب خمسة أقسام هي: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ومستو فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب[1].

وقد جاء في القرآن الكريم ما فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال وذلك كقوله تعالى: (يُدخِلُ من يَشَاءُ في رَحْمتِهِ والظَّالمينَ أَعدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَليماً) [2].

فالشاهد في الآية الكريمة قوله: (الظَّالمينَ أَعدَّ لَهُمْ) و (الظالمين) انتصبت على الاشتغال على ضمير عائد على الاسم المنصوب.

وجاء أيضاً بأن (الظالمين) انتصبت على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور أي: وأعدَّ الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماَ.

وقرأ بعض القراء ومنهم ابن الزبير، وأبان بن عثمان بالرفع (والظالمون) [3]، ونرى هنا بأنَّ المعنى العام واحد من الناحية الدلالية، أمَّا من الناحية التركيبية فقد وُجد نمطان، أحدهما: قراءة الرفع فأخرج التركيب إلى باب الابتداء، وقراءة النصب وقد حملها النُّحاة على المفعول به رغبة منهم في تسويغ الحركة الإعرابية من جهة، وإقامة عناصر الإسناد (المسند والمسند إليه) من جهة أخرى، وامتازت قراءة النصب بخصوصية إخراج النمط في هذهِ الآية من الخبر العادي إلى أسلوب تحويلي فيه أثر إفصاحي أكثر من الرفع، ومثله في الشعر، قول ذي الرّمة[4]:

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازر [5]

إذ ذكر سيبويه بأنَّه يُنشد على الوجهين الرفع والنصب (ابنُ وابنَ) فقد رفع الاسم بعد إذا على الابتداء، ونصبه على الاشتغال، ويبدو بأنَّ هذين الاستعمالين قد

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص92.

[2] سورة الإنسان، الآية (31).

[3] ابن النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص70.

[4] ديوان ذي الرمة، ج2، ص1042.

[5] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص82/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص103/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص30/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص115، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص660.

حَققا الأفضلية الاستعمالية التداولية، وكانا يسيران جنباً إلى جنب، فكان النصب كثيراً في كلام العرب، بينما حقَّق الرفع تداولاً استعمالياً أكثر، إذ وصفه سيبويه بأنه أجود[1].

ولعل إنشاد هذا البيت برفع (ابن) قد أخرج القاعدة من باب المنصوبات إلى باب المرفوعات، وفي ذلك خروجها عن القاعدة النّحوية، على الرغم من أنَّ المعنى واحد على الوجهين الرفع والنصب ولا يتغير.

فكيف لنا أن نفسر هذا التوافق في المعنى مع اختلاف العلامة الشكلية؟ لم يكن لنا إلَّا أن نعدَّ ذلك من باب الصراع اللغوي، فتارةً نجده في باب المرفوعات وتارةً في باب المنصوبات، وما كان ذلك إلَّا سعياً إلى تأكيد فرضية العلامة الشكلية، مما دفع ابن مضاء القرطبي للَّثورة على هذهِ القواعد التي أكثر فيها النُّحاة من التأويل والتقدير، إذ يقول: "ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم (أزيداً مررتُ بغلامه؟)، وقد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر إذ والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلَّا وضع (كلُّ منصوبٍ فلا بدَّ له من ناصب)" [2].

وتذهب القاعدة النّحوية إلى أنَّه قد يتساوى الرفع والنصب كما في قول الربيع ابن ضبع الفزاري[3]:

والذِّئبَ أَخشاهُ إنْ مررْتُ بِهِ وَحدِي وأَخشى الرِّياحَ والمطرَا

والشاهد نصب الذئب على الاشتغال بفعل مضمر مقدر تقديره، أخشى الذئب أخشاه، ولو رفع الذئب لجاز ذلك، فكلاهما نمطان لغويان متداولان في البيئة الاستعمالية، ولا يقل أحدهما جودة عن الآخر، إلَّا أنَّ الرفع كان مألوفاً في قراءة العامة[4] كما في قوله تعالى[5]: (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما) [6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص82.

[2] ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، (د.ت)، كتاب الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص103–104.

[3] الشاهد في شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص71.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص144.

[5] سورة المائدة، الآية 38.

[6] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص493.

4.2.2 النداء

النداء في اللغة هو: الطلب وتوجيه الدعوة بأي لفظ كان.

وأمَّا اصطلاحاً: هو طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف (يا) أو إحدى أخواتها، سواء أكان الإقبال حقيقياً أو مجازياً، ويقصد مطلب الاستجابة[1].

وقال سيبويه في النداء: "اعلم أنَّ النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع في موضع اسم منصوب[2].

فالنداء على هذا جملة فعلية والمنادى منصوب بفعل مضمر تقديره (أدعو)، وقد حمل النُّحاة أسلوب النداء على المفعول به، ولعل ذلك عائد لسببين، الأول سيطرة نظرية العامل على التفكير النحوي العربي التي توجب وجود عامل في الجملة، والنظرية الثانية هي الإسناد فالجملة العربية لا بدَّ أن تكون بإسنادية تشمل عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) ففي جملة النداء لجأ النُّحاة للمعنى، إذ إن جملة النداء تكون بمعنى أدعو أو أنادي، فالعامل في جملة النداء هو ذلك الفعل المضمر أدعو، وقد بيَّن بعض النُّحاة السبب الذي حُذف فعل النداء من أجله، وهو عامل النصب في المُنادى عند الجمهور[3]، وذكر ابن هشام بأنَّه حُذف لأربعة أسباب هي:

أ. الاستغناء بظهور معناه.

ب. قصدهم بعبارة النداء الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره.

ج. كثرة استعمال النداء في كلامهم.

د. تعويضهم من هذا الفعل حرف النداء، ومعلوم أنه لا يجمع في الكلام بين العِوض والمعوض عنه[4].

وقد يكون النُّحاة قد بالغوا في التأويل وفي نظرتهم للنداء، حتى إنَّهم اصطدموا في باب النداء ببعض الأداءات اللغوية المتمردة على تلك القواعد الصارمة بسبب نظرتهم إلى الحركة الإعرابية (الفتحة) التي دلَّت على المعنى، وجاءت ناتجة عن عمل عامل

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص4.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص183.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص127/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص33.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص4.

ما، فقد ألَّفوا الكتب الكثيرة لذلك، وضمَّنوها فلسفتهم النّحوية المتمثلة بنظرية العامل[1]، مما ألزم النُّحاة أن يجدوا لكل حركة إعرابية وكلّ موضع إعرابي عاملاً أوجده.

ويُعد باب النداء من الأبواب المليئة بالشواهد اللغوية التي جعلها النُّحاة خارجة عن النظام النحوي القواعدي الصارم، لذلك وسموها بالشذوذ، إضافة للمسائل الخلافية التي دارت بين النُّحاة في باب النداء.

ومنها ما يخصُّ شواهد المنادى المعرفة منونةً نحو قول الأحوص[2]:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْها وَلَيس عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

الشاهد في البيت تنوين (مَطَر) وتركُه على ضمِّه لجريه في النَّداء على الضّم، فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النّداء[3]، فقد نوِّن للضرورة الشعرية عند بعض النُّحاة أمثال الخليل وأصحابه، وأمَّا أبو عمرو بن العلاء ومن تابعه فهم يختارون نصبه مع التنوين لأنَّه مضارع للنكرة في التنوين، وكلا المذهبين مسموع عن العرب، والرفع أقيس لما تقدَّم من العلة[4].

فالمنادى سواءٌ أكان علماً أم نكرة مقصودة، فإنَّه يُبنى على الضم، في موضع نصب ولا يجوز تنوينه[5]، وقد فسَّر سيبويه التنوين على أنه من باب الضرورة الشعرية فَلَحِقَهُ التنوين كما لحق الممنوع من الصرف[6]، مع أنَّ كلا النمطين (البناء على الضم والنصب) مع التنوين هما نمطان سُمعا عن العرب[7]، فقد أتاحت اللُّغة لأبنائها نمطين

---

[1] حسان تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص205.

[2] ديوان الأحوص الأنصاري، ت د.سعد صناوي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص188.

[3] الأحوص، الأنصاري، (1990م)، شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانحي، القاهرة، ط2، ص237/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج2، ص133/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص314/ وسيبويه، الكتاب، ج2، ص202/ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص262/ وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص20.

[4] همع الهوامع، ج3، ص41/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص314.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص202.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص202.

[7] الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص314.

لغويين يُعدان صورتين من صور الصيغ البديلة أو الاختيارية التي حققت فيه صورة البناء على الضم في محل نصب أفضلية استعمالية دون الحاجة للجوء إلى الضرورة الشعرية، ووصفها بالصيغة الأقيس، فقد تكون كلتا الصيغتين سارتا جنباً إلى جنب وتفوقت صيغة البناء على الضم على الصيغة الأخرى محققة تداولاً استعمالياً جعل النُّحاة يصفونها بأنَّها أقيس من غيرها، وما كان تقديم الحُجة إلّا سبيل لجأ إليه النحاة في التعامل مع الأداءات اللغوية التي تخرج عن القاعدة النّحوية، إذ يقول الجُرجاني :"ثمَّ إنَّ التَّوق إلى أنَّ تقرَّ الأمور قرارها، وتّوضع الأشياء مواضعها، والنزاع إلى بيان ما يشكل، وحلُّ ما ينعقد والكشف عمَّا يخفى وتلخيص الصّفة حتى يزداد السَّامع ثقة بالحّجة واستبانة للدَّليل[1].

وقد يكون الأمر ليس كما قاله النُّحاة كما نرى من الضرورة الشعرية، إذ قد تكون أسساً غير مستقيمةِ الحالِ عند النُّحاة، لذلك وجدوا فيها خلافاً لما وصفوه من القواعد، ولم يجدوا ملاذاً تأويلياً يلجؤون إليه لتفسير ما خرج عن قواعدهم، فاضطروا عندها للقول بالضرورة الشعرية[2]. ومن المسائل الخلافية في باب النداء ما جاء يخصُّ مناداة ما فيه الألف واللام دون وجود كتلة تصويتيه مساعدة (أي وأيها)، إذ جعله النُّحاة من الضرورة الشعرية، والعلة عندهم الجمع بين أداتي تعريف، لذلك جعل البصريون حكم إدخال ال التعريف على المنادى ضرورة، أما الكوفيون فقد جوّزوا ذلك[3] غير أنَّ هناك بعض الشواهد التي اشتملت على نداء مُعرّف بـ "أل"، كدخول ياء النداء على الاسم الموصول، والقاعدة ترفض ذلك، كقول الشاعر[4]:

عباسُ يا المَلِكُ المتوَّجُ والذي عرَفت له بيتَ العُلاَ عدنانُ

---

[1] الجرجاني، عبدالقاهر، 1987، دلائل الإعجاز، (د.ط)ن دار المعرفة، بيروت، ص28.

[2] فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة، ص128.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص25، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص263.

[4] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص47/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص24.

فقد جعله بعض النُّحاة من باب الغلط في قائله أو ناقله[1]، في حين حمله آخرون منهم على الضرورة[2].

والشاهد في البيت قوله : (يالملك) فالأصل أن لا تدخل (يا النداء) على المعرف بأل التعريف. ومثله قول الشاعر[3]:

من أَجلِك يا التَّي تيَّمتِ قَلبِي وَأَنْتِ بَخيْلة بالودِّ عنّي

فالشاهد (يالتي) والقاعدة لا تجوَّز دخول يا النداء على الاسم الموصول التي، وقال بعض النُّحاة بتغليط بعض الشعراء الذين أدخلوا (يا) النداء على الذي، فالألف واللام لا تفارقانه كما في قول الراجز:

فيا الغُلامان اللّذان فرَّا[4]

إيّاكما أن تُكسبانا شرّاً

ومثل هذهِ الشواهد التي أدخلت (يا) النداء على المنادى المعرف بأل التعريف، ما هي إلَّا خرقٌ وتمردٌ على القاعدة النّحوية التي وضعها النُّحاة وفقَ ما توصلوا إليه من الاستقراء اللغوي، ولكن لا يمكن لنا أن نعده بأيّ حالٍ من الأحوال أنَّه غلط أو خطأ، ولكنه نمط لغوي جاء استعماله محدوداً في البيئة الأدبية الفصحى، فالخلل ليسَ في الشاهد الشعري أو اللغوي نفسه، بل إنَّ الخلل في القاعدة التي عجزت عن أن تشمل جميع الأنماط اللغوية التي نطق بها العرب، لذلك يمكننا النظر إلى مثل هذهِ الشواهد على أنها من باب المتبقي، فهذهِ الأداءات لا تخضع خضوعاً تاماً للأداء القياسي الأول، لذلك وصفها النُّحاة بالشذوذ أو ما يشبهه، وما هي إلَّا أداءات متبقية تعبر عن

---

[1] اللغة الشعرية عند النحاة، ص106.

[2] الشاهد من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها عند سيبويه، الكتاب، ج2، ص197/ النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص132، برواية "وأنت بخيلةٌ بالدّل عني"، وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص24/ ولبن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص8/ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص47.

[3] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص47.

[4] الشاهد في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص218/ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص264/ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص9/ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص47.

حال اللاوعي التي جعلت من هذه الأنماط اللغوية متبقياً يحمل القيمة نفسها تقريباً التي يحملها الأداء القياسي للغة.

وقد يسعفنا التفسير التاريخي بوصف هذهِ الشواهد بأنها كانت تمثل في مرحلة من مراحل عمر العربية واقعاً استعمالياً، إذ كانت العربية تسمح بمناداة ما فيه ال التعريف وكانت هذهِ الشواهد دليلاً على ذلك، وبقي الحال حتى طوَّرت العربية الفصحى الأدوات المساعدة المعروفة (أيّ، أيّه) للوصول إلى المنادى المعرَّف بأل التعريف، لذلك بقيت الشواهد السابقة محصورة في اللُّغة الأدبية أو الفصحى، فاللُّغة لا تجيز نداء ما فيه أل التعريف إلَّا في اسم الله تعالى، فقالوا (يا أله)، و(ياله) بحذف الثانية فقط[1]، كما أجازت اللغة قطع الهمزة ووصلها أيضاً.

وأمّا عن اللهم فقد رأى النُّحاة البصريون أنَّه يحذف قبلها حرف النداء، ويعوّض عنه بميم مشددة، فتصبح (اللّهم)، ورأى النُّحاة الكوفيون أنَّ (اللهم) مقتطعة من قولهم: "يا أله أمنا بخير" فلما كثر ذلك في الكلام، حذفوه للتخفيف[2]، ومن الشواهد ما يخترق القاعدة اللغوية فيجمع بين حرف النداء (يا) والميم المشددة، فكيف يجمع بين العوض والمعوض عنه كقول الشاعر[3]:

إني إذا ما حدث ألمَّا

أقول: ياللّهُمّ، ياللهُمّا

وكأنَّ الضرورة منها ما يكثر في الاستعمال، ومنها ما يندر وجوده، وخروج (اللّهُمّ) عن القاعدة النّحوية، لا يعني خروجاً عن إطار اللُّغة، بل هي تقع ضمن إطارها،

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص22.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص16.

[3] الشاهد في ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص22، وقد نسبه ابن هشام إلى أبي خراش الهذلي، أو أميّة بن أبي الصلت، وهو من شواهد ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص265، ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت/ والبصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن (د.ت)، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ج2، ص431، وقد نسبه إلى أبي خراش الهذلي/ وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص219، دون نسبه لأحد/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص16/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص65.

فالأمر يتعلق بالأداءات اللغوية التي لم تستطع القاعدة أن تشملها كاملة، وهي أداءات تسير جنباً إلى جنب مع الأداء العام الذي وضعت القاعدة من أجله، فقد جعلوا من اللهم مسألة للخلافات، إذ رأى بعض الباحثين العرب المبتدئين أنَّ (اللّهم) بقية من الاستعمال السامي القديم بدليل أنها موجودة في العبرية القديمة (الوهيم) وهي قريبة من اللهم[1].

إلَّا أنَّ يحيى عبابنة يرى بأنَّ صيغة (اللهم) هي صيغة لها دلالات تنبيهية قيمة وعالية الوتيرة على المستوى الفصيح، أما صيغة الوهيم في العبرية فهي صيغة عادية تدل على الجمع[2].

وقد تكون تلك الصور التي جاءت فيها صيغة (اللهم) تمثل صيغة بديلة من صيغ النداء، إذ قد يكون أصلها (يا الله) فتمثلت بصيغة اللهم التي أصبحت خاصة في النمط اللغوي في النداء.

فالنداء من الأنماط اللغوية التي وردت في اللهجات العربية واللغات السامية كاللُّغة العربية. إذ جاء في النقوش الصفاوية مناداة ما فيه (أل التعريف) كما في:

Înn bn<bt bn ś<bn š>d bn

Î> mh bn bad whdr whlt slm.

أي: لنون بن عبط بن صاعد بن لأمة بن بغض..وحضر، وباللات سلّمي[3]، وورد أسلوب النداء أيضاً في اللُّغة الأوغاريتية التي تخاطب البعل:

šm<l>ayln b<l bn lrkb < rpt

أي: اسمع يا بعل العظيم يا راكب متن الضباب[4].

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص382.

[2] عبابنة، يحيى عطية (2010م)، الذات بين البناء والتفكيك، قراءة لغوية مقارنة في جذور الذات الإلهية بين المقارنة اللغوية ومقارنة الأديان، بحث مقدم إلى مؤتمر الأدب والتفاعل الحضاري، جامعة مؤتة، ص38، نسخةpdf.

[3] littmann, Semitic Inscriptions, Safaitic Inscriptions, pp59

[4] إلياس بيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص165.

لذلك نعتقد بوجود أساليب النداء في اللغات جميعها، لأنَّ النداء عملية تصويتية ضرورية لغايات التواصل بين البشر، ويبرز فيها عنصر التنغيم الذي أغفله النُّحاة القدماء بعيداً عن نظرية العامل والإسناد التي كانت سبباً في إرهاق كاهل القاعدة النّحوية وتحميلها من التأويل والتقدير ما لا يلزم.

5.2.2 الترخيم

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت والتسهيل. واصطلاحاً: هو حذف أواخر الكلم في النداء نحو: يا سُعَا، وأصله يا سُعادُ[1].

وعرَّفه سيبويه بأنه "حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، ولا يكون إلَّا في النداء، إلا إن يضطر شاعر"[2]

وقد قيَّد النُّحاة القدماء الترخيم بأنّه حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وهو ثلاثة أنواع: أحدهما حذف آخر الاسم في النداء، وثانيها حذف الآخر في غير النداء لغير موجب ويختص بالضرورة الشعرية، وثالثها ترخيم التصغير وذلك كالقول في أسود: سويدا[3].

وبذلك يكون النُّحاة القدماء أكثر دقة من برجشتراسر إذ عرَّف الترخيم بأنَّه اختصار الكلمة وحذف أكثر من حركة واحدة منها في النداء، وغير النداء[4]، فالقدماء خصَّوا الترخيم في باب النداء بينما جعله برجشتراسر مطلقاً في النداء وغير النداء.

فليس كلّ حذف يُسمى ترخيماً، بل الترخيم نوع من أنواع الحذف، يُؤتى به لأغراض دلالية فهو نمط لغوي انفعالي، يدعو للتحبب والتطريب.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص287/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص76.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص239.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص226/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص20.

[4] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929، نشرها رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1982، ص70.

بل يمتاز بمستوى عالٍ من الانفعالية، إذ إنَّه لا يرد إلَّا في التحبب لصغيرٍ أو لفتاةٍ[1]، لذلك تأوَّل النُّحاة في بيت عنترة بن شداد[2]:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرّماح كأنَّها أشطانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ

والشاهد في البيت ترخيم (عنترةَ) وبناؤه على الضم بعد ترخيمه، والتقدير يدعون يا عنترُ، فحذف حرف النداء لأنَّه اسم علم ويحسن الحذف معه، فالمعرفة غير محتاج لتعريف حرف النداء له[3].

وهذا التفسير من الناحية القواعدية قائم على التأويل الخاص بالنُّحاة، ويمكننا تفسير ذلك تفسيراً نصياً حسب سياق الحال الذي يبرز فخر عنترة بنفسه، فقومُهُ يدعونه وهم مستنصرون به والرماح تشرع في صدر فرس عنترة حيث اشتداد الحرب، فرخموا عنترة بدافع التودد إليه، وبذلك خرجت الجملة مع الترخيم من جملة خبرية عادية إلى جملة إفصاحية ذات مستوى عالٍ من الانفعال والإفصاح الذي يدعو إليه النداء، وقد يكون الواقع الاستعمالي للغة أعطى التأثير النصي مساحة من الحركة ضمن المستوى التقعيدي وغير التقعيدي[4].

وفي الترخيم لغتان لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، ففي لغة من ينتظر، يتم حذف آخر الاسم المنادى المتوافرة فيه شروط الترخيم، وذلك دون تغير في حركة

---

[1] عبابنة، يحيى عطية (1434هـ)، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، محاضرة ألقاها في جامعة جدارا، 2014م.

[2] ديوان عنترة بن شداد، ت. محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط1، 1964م، ص216، برواية "يدعون عنتَرَ" بالفتح، وعلى ذلك يكون الشاهد على لغة من ينتظر وليس على لغة من لا ينتظر.

[3] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص246/ وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص138/ الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص330/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص87/ وشرح ديوان عنتر بن شداد، شرح وتعليق عباس إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص122 برواية:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ والدروع كأنَّها حدق الضفادع في غدير أدهمِ

والرواية لا تخل بموضع الشاهد، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص834.

[4] زكريا ميشال، مباحث في النظرية الألسنية، ص31–38.

الحرف قبل الأخير الذي استمر النطق فيه على نية إتمام الكلمة، وأمَّا لغة من لا ينتظر، فهو يعامل الاسم المنادى المرخم معاملة الاسم العادي مع أنَّه اسم محذوف حرفه الأخير على أنها كلمة تامة[1]، وجاء الشاهد في البيت السابق الذي رخَّم فيه عنترة مثالاً على لغة من لا ينتظر إذ ورد في الكتاب في "باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه[2]، هاءٌ قطٌّ" وعقَّب قائلاً: "جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب[3]".

وقد جاءت قراءة الآية الكريمة في قوله تعالى: (ونَادَوا يا مالِكُ ليقضِ عَلَيْنا رَبُّكَ قالَ إنَّكم ماكثون) [4]. على اللغتين (يا مالِ) و(يا مالُ)، وقيل لابن عباس: إنَّ ابن مسعود قرأ: (وَنَادَوا يا مالِ)، فقال: ما كانَ أشغل أهل النار عن الترخيم[5]، فالترخيم ارتبط عند العرب بسياق انفعالي يختص بالتحبب والتطريب عند النداء، لذلك جاء عند بعضهم بالقول أنَّ الترخيم قد حُسِّن هنا، لأنَّ فيه إشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم، لضعفهم عن إتمامه[6].

ويمكننا تفسير الآية الكريمة تفسيراً يقتضيه سياق الحال، فشدة الموقف الذي فيه أهل النار قابله عُنفاً لغوياً، تجاوز الحدود اللغوية الصارمة عند النُّحاة، فكان ترخيم مالك، وكأنَّ عنف موقف أهل النار دفعهم دون وعي لكسر جمود القاعدة وحصانتها، فأعطى معنىً جمالياً خارجاً عن القاعدة النّحوية[7].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص78/ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ج2، ص293/ وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص214/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص59.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص245.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص246.

[4] الزخرف، آية (77).

[5] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص27.

[6] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص214.

[7] لوسركل، عنف اللغة، ص131.

ومثل هذا الأداء اللغوي حتى وإن خرج عن القاعدة النّحوية، فهو يمثل واقعاً استعمالياً جديداً، وهذه الظواهر ما هي إلَّا جزءٌ من اللُّغة "فالنظام تجريدٌ للكلام في حين أنَّ الكلام تطبيقٌ للنظام"[1].

6.2.2 الندبة

هي نداءٌ يختص بالتفجع على عزيز عند المتفجع، أو عند المجموع، وفيه توجع من ألم أصاب المتوجع أو المجموع[2]، والمندوب هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه[3]، وتكون الندبة إما "بيا" أو "وا".

وقد تغلبت (وا) على ياء في الاستعمال في حال الندبة[4]، وحكم الاسم في الندبة هو البناء على الضم إن كان مفرداً، ونصبه إن كان مضافاً[5]، وقد يُنَوّن للضرورة الشعرية ومثله قول الراجز[6]:

وافقعساً وأَيْنَ مني فَقْعساً أإبلي يأخُذُها كَروّس

فالأصل قول الشاعر "وافقعسُ" بالبناء على الضم ولكن الاسم جاء منوناً بتنوين النصب، وقد يكون للسياق دورٌ في تغيير الحركة الإعرابية، فمشاعر التفجع والنوح التي تلحق النادب على المندوب، هو أسلوب تأثيري انفعالي أفصح به الشاعر من مدى حزنه وألمهِ وقد جاء هذا النصب في ظلِّ الحركة الإعرابية مستحبة عند العرب وهي الفتحة، بتنغيم صوتي يدرك منه السامع مُراد المتكلم، وقد يكون للتغيير في البناء النحوي لبعض الألفاظ دلالات انفعالية تفهم من هذا التغير، والندبة لا تكون في الاسم

---

[1] حلمي، خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، 1996م، "د.ط"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص238.

[2] يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص217.

[3] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص222.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص47.

[5] السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص66.

[6] الشاهد في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص225/ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص36، ص67.

النكرة، فالقصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وهذا السياق يستدعي أن يكون معروفاً معيناً، إلَّا إنّه ورد في الحديث: "واجبلاه[1]" وأنكر كثير ذلك وقالوا: إن صحَّ الحديث، فهو نادر[2].

فالبنية التركيبية القياسية عند النُّحاة أنَّ الندبة لا تكون إلَّا في المعرفة، أمّا مجيئها نكرة، فقد يُمثل صورة من صور المتبقي الناشئ في اللُّغة نتيجة عدم اكتمال القاعدة أولاً، ولقصور القاعدة النّحوية عن احتواء كلّ الأداءات اللغوية ثانياً، وللأداء غير الواعي للغة من أبنائها ثالثاً، فجميع هذهِ الظروف أفضت إلى وجود مثل هذا الشاهد في اللُّغة.

3.2 المشبه بالمفعول به

1.3.2 الحال

هو اسم نكرة، فضلة، منتصب، للدّلالة على هيئة[3]، يقع في جواب كيف، نحو: ضَرَبْتُ اللُّصَّ مكتوفاً[4]، والغالب في الحال أن يكون حاله منتقلة مشتقة، أيّ وصفاً غير ثابت مأخوذ من فعل مستعمل[5]، والأصل في القاعدة النّحوية أن تكون الحال في الأغلب نكرة، وأمَّا ما جاء مُعرَّفاً فهو منكَّر معنىً[6]، وقد جاء من المصادر ما هو معرف

---

[1] المريني، المهلب بن أحمد بن أبي صفيرة، المختصر النهيج في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، تحقيق فارس السلوم، 2009م، دار التوحيد، ودار السنة، الرياض، ط1، ج4، ص193.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص47.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص25.

[4] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص234.

[5] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص123/ السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص7.

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص630.

بالألف واللام، إذ جعله النُّحاة من باب المسموع عن العرب الذي لا يُقاس عليه[1]، ومثله قول لبيد بن ربيعة[2]:

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فالشاهد في هذا الموضع هو مجيء العِرَاك حالاً، وهو مصدر معرف[3]، وقد خرَّجه النُّحاة عدة تخريجات، فهو حالٌ يؤوَّل بوصف منكَّر، فالمعنى في البيت أرسلها معاركةً، ومنهم من جعل العراك مفعولاً ثانياً، وفي التخريج تكلف، وهو مذهب الكوفيين، ووصفه آخرون بأنَّه مفعول مطلق مؤكد لعامله ومُبين لنوعه[4].

ومثل هذا الأداء اللغوي وما سُمع عن العرب من أنماط لغوية، جاءت فيها أسماء معرفة بالألف واللام، إذ رأى سيبويه: "أنَّ هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام، نحو (العراك) وذلك قولك: مَرَرتُ بِهِمْ الجمّاءَ الغفيرَ، والناسُ فيها الجمّاءَ الغفير، فهذا ينتَصب كانتصاب العِراكَ"[5].

وقد علل بعض النُّحاة سبب مجيء (الجمّاء) حالاً بأنّها على معنى الجمع الكثير[6].

وقد تنبّه سيبويه إلى أنَّ هناك أنماطاً لغوية خرجت عن القاعدة النّحوية في هذا الباب فقال: "وزعم الخليل – رحمه الله– أنهم أدخلوا الألف واللام في هذه الحروف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام، وهذا جُعل كقولك: مَرَرتُ بهم قاطبةً،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص375.

[2] ديوان لبيد بن أبي ربيعة، بيروت، دار صادر، ص108، برواية "فأوردها العِراك ولم يذدها"، والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[3] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص372/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص230/ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص62/ والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص14/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص16.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص257/ السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص16.

[5] سيبويه، الكتاب، ج1، ص375.

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص630/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص257.

ومررتُ بهم طرّاً، أي جميعاً، إلا أنَّ هذا نكرة لا تدخله الألف واللام، كما أنَّه ليس كلُّ المَصَادر بمنزلة (العراك)، كأنه قال مَرَرتُ بهم جميعاً، فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلَّم به، فصار طراً وقاطبة بمنزلة (سَبْحانَ اللهِ) في بابه؛ لأنه لا يتصرّف، كما أنَّ طراً لا قاطبةً لا يتصرّفان وهما في موضع المصدر ولا يكونان معرفة"[1].

فالأسماء النكرة التي ليست مصدراً، لا تكون حالاً، لذلك جاءت المصادر المعرفة أحوالاً عند النُّحاة، لأنَّها مثلت واقعاً استعمالياً لا يمكن إنكاره، إذ جاء في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

فقد ذكر أهل التفسير بأنّه نصب الأذَّل على الحال[3]، ووصف النُّحاة مجيء المصادر أحوالاً، أنَّه جاء على قلة في المعارف[4].

ومثل هذهِ الأداءات اللغوية، وإن كانت تمتاز بالشذوذ في عُرف القدماء، والتمرد في عُرف المحدثين، فإنَّها أداءات يتوجب على النُّحاة أن يأخذوها بعين الاعتبار، فاللُّغة كانت في طور من أطوار الاحتجاج ولا حاجة لرد شيء من كلام العرب بحجة الخروج عن القاعدة، بل يتوجب النظر لهذهِ الأداءات على أنَّ القاعدة لم تتسع لتشمله، وأن القاعدة التي وضعها النُّحاة اتسمت بالقصور عن استيعاب اللغة وعدم الشمول.

ومجيء الحال مصدراً معرفاً ما هو إلَّا صورة من صور المتبقي، هذا الأداء اللغوي الذي يقود المتكلم إلى أداء لغوي متمرد كي يتناسب ذلك الأداء والسياق الذي وضع فيه، ثم يصبح ضمن دائرة المتبقي، لذلك يرى لوسركل: "إنَّ نظام اللُّغة ليس هو اللُّغة ككل بل إنَّ الكثير من الأنشطة الإبداعية في اللُّغة تقع خارج هذا النظام"[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص375.

[2] سورة المنافقين، آية8.

[3] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص270.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص255.

[5] لوسركل، عنف اللغة، ص11.

ومما نصب على الحال عند العرب قولهم: هذا عربيٌّ قلْباً، ورُفع على الصفة أيضاً فقالوا: هذا عربيٌّ قلبٌ[1].

أمَّا إذا تقدم (قائمٌ) في قولهم: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، فالنصب هو الوجه المستحسن في الكلام، وجعلوا (هذا قائمٌ رجلٌ) الوجه القبيح، لأنَّ النعت لا يتقدم على منعوته[2]، وقد مثل سيبويه للنصب بقول ذي الرّمةِ[3]:

وتَحْتَ العَوالي في القنا مستظلةً ظِبَاءٌ أَعارتها العُيونَ الجآذرُ

والشاهد في البيت نصب (مُستظلَّةً) على الحال، فهي صفة للظباء، ولا يتقدم النعت على المنعوت في اللُّغة، لذلك وجب النصب لمستظلة[4]، وهو أمر يستقيم مع قواعد اللُّغة المعيارية ويحقق أفضلية استعمالية في حالة النصب على الحال، كما أن السياق الانفعالي قد استدعى وصف النساء اللواتي سُبين، بالظباء في طول الأعناق وانطواء الكشوح، وهنَّ مستظلات في ذلك الوقت، فَوَصْف الحالِ المتنقلة كان أولى من نعتهن بأنهن مستظلات، وقد جعل سيبويه رفع (مُستظلة) على النعت قُبحا في الكلام[5]، مع أنها تمثل واقعاً استعمالياً أجازته اللُّغة لأبنائها، ورفضه النُّحاة، فمثل هذه الأنماط الخارجة عن المألوف شكلت تداولاً استعمالياً اختزلته الذاكرة اللغوية، مع جميع الأنماط اللغوية، لأنه لم تحقق أفضلية قواعدية، على الرغم من استعماله، فقد أشار سيبويه إلى أن نصب مستظلة على الحال هو من الكثير المستحسن[6] في حين جاء الرفع على النعت من القبيح في اللُّغة.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص120.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص122.

[3] ديوان ذي الرمة، ج2، ص1024.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص123/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص283/ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص64/ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص347.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص123.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص124.

وهذا دليل على أنَّ المستوى التقعيدي لم يستطع أن يتعامل مع جميع الأداءات اللغوية، ولكنه اعتبرها خارجة عن أنظمته فقط وأطلق عليها مصطلح القبح ، في حين أنَّ أهم ما يجب أن يلتفت إليه عالم اللُّغة هو الجانب الطبيعي المادي من اللغة، كما يتمثل في الصوت والبنية[1].

أمَّا من الناحية التاريخية التفسيرية، فإنَّ لضياع الحركة الإعرابية من اللغات السامية، وأنَّ باب الحال من الأبواب التي يمكن أن تفقد ما لم تقيد قبل ضياعه، جعل من أمر العثور على أنماط كثيرة له في اللغات السامية أمراً غير ميسور، إلّا أنه وجد في الأكادية ما يشير إلى حالة (الحال)، إذ جاء مقدماً على غيره من عناصر الجملة كما في نص ثورة ترهاقة الذي جاء فيه:

šalmeš atura ana ki nina

أي: سالماً رجعت إلى نينوى[2].

2.3.2 التمييز

هو اسم، فضلة، نكرة، جامدٌ، مفسرٌ لما ابنهم من الذوات، ويكون بمعنى "من" مبني لإبهام اسم وهو المفرد أو نسبة وهو الجملة، ويُؤتى بهِ ليبين ما قبله.

وينصب بما فسَّره نحو "لَهُ شِبرٌ أرضاً وقفيز بُرّاً" ومن النُّحاة من أطلق اسم التبيين والتفسير على التمييز[3]، وهو قسمان:

المبين إجمال الذات، ويقع بعد المقادير، التي منها ما يخصُّ المسوحات نحو: "لهُ شبرٌ أرضاً"، ومنها أيضاً المكيالات نحو: "له قفيزٌ برّاً"، ومنها الموزونات نحو: "له مَنوان عَسلاً"، وكذلك الأعداد نحو: "عندي عشرون درهماً".

---

[1] حلمي، خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص282.

[2] الجملة من نص (ثورة ترهاقة)، ينظر، ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص46.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص135/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص70.

والمبين إجمال النسبة، وهو المسُوقُ لبيان ما تعلّق به العامل من فاعل أو مفعول[1]، نحو: "اشتعلَ الرأسُ شيباً"[2]، سورة مريم4، ونسبته للمفعول، نحو "وفجرنا الأرض عيوناً"[3]، سورة القمر12، فالتمييز لا بدَّ منه في اللُّغة، فهو اسم يزيل الإبهام عن كلمة أو ما هو بمنزلتها، ومنه تمييز "كم" الخبرية، الذي جعله النُّحاة مجروراً، فكم الخبرية بمنزلة ربِّ، فهي تجر ما بعدها[4]، ومثله قول الفرزدق[5]:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت عليَّ عشاري

فهنا جاءت عمةٍ مجرورة على أن تكون كم خبراً بمنزلة (ربَّ)، إذ حقَّق الشاهد بجر عمةٍ الأفضلية القواعدية التي تفرض ذلك.

وقد أنشد بعض العرب قول الفرزدق:

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدعاءَ قد حَلَبتْ عليَّ عِشَاري

والنصب هنا على أن تجعل (كم) استفهاماً أو خبراً في لغة من ينصب بها الخبر.

ويمكننا هنا أن نتوقع تدخل قانون القياس الخاطئ false anology، الذي أطلق عليه القدماء التوهم أو الحمل، فهنا توهم ابن اللُّغة بأنَّ كم الخبرية تشبه كم الاستفهامية في حكم نصب تمييزها فحملها عليها[6].

وقد يكون للموضع في هذا البيت أثر في نصب كم الخبرية لتمييزها إذ جاء التمييز في سياق الذم والشتم، فنصب عمة إمعاناً في الذَّم والشتم، وهي مواضع

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص663/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص300.

[2] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص164.

[3] أبو حيان الاندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص75.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص161.

[5] ديوان الفرزدق، البيت في ديوان الفرزدق، ج1، ص583، برواية "كم خالةٍ لك يا جرير وعمة" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[6] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص 96.

انفعالية إفصاحية يمكن تفسيرها تفسيراً سياقياً، وقد عبَّر بالفتحة وهي من أخف الحركات[1].

وقد تنبَّه النحاة لدور الذاكرة اللغوية أثناء تعاملهم مع مثل هذهِ الأنماط اللغوية، محاولين إثبات أن هذهِ القاعدة شاملة لجميع الأداءات اللغوية، وإن كانت لا تستطيع أن تحكم اللُّغة بقوانين وضوابط لا يمكن خرقها[2].

فالقاعدة قادرة على التعامل مع الأنماط كافةً حتى لو خرجت عن المستوى التقعيدي للغة، إذ قدَّم سيبويه البراهين العقلية والعلل الفلسفية والأقيسية المنطقية أثناء تعامله مع الأنماط اللغوية[3]، فقد لجأ سيبويه للتقدير فيما نُقل عن قول بعض العرب في رفع تمييز كم الخبرية، كما جاء في قول الفرزدق[4]:

كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاءَ قد حَلَبتْ عليَّ عِشَاري

إذ فسَّر سيبويه الرفع على الابتداء، وتكون (كم) لتكثير المرار، والتقدير كم مرَّةً حلبت عليَّ عشاري عمةٌ لك وخالةٌ، وقد يشير رفع ما بعد (كم) الخبرية إلى قضيتين، أمَّا الأولى فهي تهتم بالسياق اللغوي الاستعمالي، فاللُّغة تجيز الرفع كما تجيز الجر والنصب، وإن كان الجر هو الوجه الأكثر من الناحية الاستعمالية التداولية[5]، وأمَّا القضية الثانية فهي تخصُّ التفكير النحوي لدى النُّحاة الذين حاولوا تفسير العلاقات التركيبية الموجودة في الأنماط اللغوية، فقد أجاز سيبويه رفع تمييز كم الخبرية في بعض الأنماط اللغوية الخارجة عن القاعدة اللغوية، كما أجاز نصبها وجرها، فهذا النمط تشكل من خلال فهم ابن اللُّغة للغته، دون التقيد بقاعدة معينة تفرض عليه

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص78.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص14–18.

[3] السنجري، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، 1981م، ط1، دار المعارف، مصر، ص18.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص166/ والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص298/ والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص118، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج1، ص511.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص161.

التعامل مع لغته بمحدودية، إذ إنَّ بدهيّات العقل تقود إلى الجزم بأنَّ أحق أفنان المعرفة البشرية بتناول حصول الإدراك في طرائقه وتقلباته، إنما هو علم اللُّغة، لأن اللُّغة سبيلٌ شاملٌ وغير مقيَّد في كل تحصيل معرفي واكتساب إدراكي[1].

وأمَّا عن حكم تقديم التمييز على عامله، فقد منعه سيبويه مطلقاً سواء أكان العامل فعلاً متصرفاً نحو: "طاب زيد نفساً" مع أنَّ الكسائي والمازني والمبرد أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً وذلك قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وأمَّا إذا كان العامل فعلاً غير متصرف فلم يجز النُّحاة التقديم في هذا الموضع[2].

وبعيداً عن جمود القاعدة النّحوية، وبصرف النظر عن ابتعاد النسق اللغوي عن القواعد التي أقرّها، فإن فكرة تقييد اللُّغة بقواعد محددة يؤثر سلباً على تداوليتها، إذ جاء في اللُّغة الشعرية ما يثبت بأنَّ الشعراء قد قدَّموا التمييز على العامل والمعمول إذا كان فعلاً مُتصرفاً كقول الشاعر[3]:

أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنى ودَاعِي المنُون يُنادي جِهارا

فهو مستباح للضرورة الشعرية عند النُّحاة.

ومثله أيضاً قول الشاعر[4]:

أتهجرُ لَيْلَى بالفراق حبيبها وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

والشاهد في البيت تقديم نفساً على الفعل المتصرف تطيب وهنا تقدّم التمييز على العامل فيه للضرورة عند النُّحاة، وقد أباحت الضرورة الشعرية للشعراء تقديم

---

[1] المسدي، عبدالسلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ط1، الدار التونسية، ص140.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص670.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص304.

[4] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص138/ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص670/ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص305/ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص74.

التمييز على العامل غير المتصرف، وذلك يكون فيما ندر على حد قول أهل اللغة، وذلك كقول الراجز[1]:

ونازلنا لم يُرَ ناراً مثلهُما قد علمت ذاك معد كلَّها

وإذا تأملنا هذه الشواهد التي جعلها النُّحاة ضرورة شعرية، فهي تمثل واقعاً استعمالياً لا يمكن تجاهله، لذلك استوجبت هذه الأنماط اللغوية على النحاة استدعاءها كحالة فردية بعيدة عن القاعدة اللغوية، فقدموا التعليلات لأنَّ القياس هو العنصر المثالي الذي من خلاله تعاملوا مع الأداءات اللغوية[2].

ولعل الأمر ليس كما قال النُّحاة من ضرورة الشعر، بل إنَّ مثل هذهِ الأداءات المتمردة على أصل قاعدة تأخير التمييز عن العامل والمعمول تمثل صوراً من صور المتبقي التي احتفظت بها كتب التراث، ومثل هذه الشواهد النادرة في اللُّغة تؤكد ما قاله لوسركل، بأنَّ خرق قاعدة نحوية، يبقي الجملة مفهومة وبهذا تكون الجملة واقعاً استعمالياً يعطي التعبير حرية عالية[3].

أمَّا عن التفسير التاريخي، فإن ضياع الإعراب من معظم اللغات السامية لا يسعفنا في الحكم على إعراب التمييز في اللغات السامية كما هو في اللُّغة العربية إذ تنوع بين الرفع والجر، لذلك يمكننا الحكم على حالة التمييز في هذهِ اللغات لا على علامة الإعراب التي يستلزمها.

فالتمييز مظهر قديم، جاء من متطلبات العدد والمكيال والمقياس وغيرها التي يلزم سياقياً وتركيبياً إزالة الإبهام عنها.

لذلك فقد وصل التمييز إلى اللغات السامية عن طريق السامية الأم، بدليل وجوده في هذهِ اللغات.

ومنه أنَّ اللغات السامية قد خالفت بين العدد والمعدود (التمييز) في الأعداد من (3–10)، ففي الأوغاريتية:

Tid šb<bnm

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص138/ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص672.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص59–60.

[3] لوسركل، عنف اللغة، ص42–43.

أي[1]: تلد سبعة أبناء، فخالفت بين العدد سبعة بتأنيثه والمعدود أبناء المذكر، دون مراعاة المخالفة بين العدد والمعدود في الجنس.

وكذلك العبرية: كما جاء في العبارة[2]:

Wayyiwwālèdū iō šib<ā bāním wĕšlōš bānōt

أي: وولد له سبعة أبناء وثلاث بنات.

[1] إلياس بيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص160.

[2] سفر أيوب، 1–2.

الفصل الثالث

المجرورات

يأتي الجرُّ إمَّا بحرف أو إضافة، وحروف الجرِّ تَدْخُلُ لإضافة معانيها إلى الأسماء[1]. وهي تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها وذلك كقولك: مَرَرتُ بزيدٍ[2].

وتسمى حروف الجرِّ بحروف الإضافة؛ لأنَّها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها، وتُسمى أيضاً بحروف الجرِّ لأنَّها تجرُّ ما بعدها من الأسماء[3].

أمَّا عن الإضافة فهي قسمان، الإضافة المحضة: وهي ليست كإضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله. والإضافة غير المحضة: وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله[4].

وفيما يلي حديث عمَّا تعرضت إليه من الأبواب الخاصة في الجرِّ والإضافة.

1.3 الجرّ بحرف الجرّ

تختص حروف الجرّ وعددها عشرون بالدخول على الأسماء وتعمل على جرها[5]. وما سُميت بالجر إلّا لأنّ معنى الجر الإضافة، فهي تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررتُ بزيدٍ فالباء أوصلت مررتُ إلى زيد[6]. وتُعرف حروف الجرّ عند النحاة بحروف الإضافة فهي تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص153.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن مبارك، ص93.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص7.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص44–45.

[5] الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن مبارك، بيروت، دار النفائس، 1982، ص93.

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص3. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص769. السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص153.

وتُسمى بحروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، فإن اختلفت معانيها، فهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض[1].

ويكون الجر عند سيبويه في كلِّ اسم مضاف إليه، ويجرُّ المضاف إليه بثلاثة أشياء هي: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً[2]. وجاء في الجر عند ابن يعيش "فلمّا كانت هذهِ الحروف عاملة للجر من قبل أنَّ الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى مفعولين بلا واسطة حرف الإضافة، ألا تراك تقول ضربتُ عمراً "لو قلت عجبت زيداً أو مررت جعفراً أو ذهبت محمداً لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العُرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء "فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها"[3]. وبذلك تكون حروف الجر قد أوصلت الفعل الذي قبلها فيما بعدها. فإذا قلت: "مَرْرتُ بزيدٍ، فإنَّما أضفت المرور" إلى "زيد" بالباء وكذلك: هذا لعبْدِ اللهِ، وإذا قلت: أنت كعبدالله، فقد أضفت إلى عبدالله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبدالله فقد أضفت "الأخذ" إلى "عَبد الله" بمن[4].

وقد يتعدى الفعل بنفسه عند حذف حرف الجر[5]، إذ رأى نحاة العربية القدماء، الذين حاولوا إخضاع مثل هذا الأداء اللغوي الوارد في الاستعمال لتفسيرات خاصة في التفكير النحوي، مع أنَّ هذهِ القضية تختص بالاستعمال اللغوي المحض، لذلك جاءت هذه المسألة مبثوثة في كتب النحو القديمة، حتى أفرد صاحب كتاب الجمل في النحو باباً خاصاً لها بعنوان "النصب بفقدان الخافض"[6]، فقد دفعت الفتحة الظاهرة على

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص7.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص419. ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص10.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص7.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص421.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص50.

(6) .....، الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، إربد، دار الأمل، ط1، 1984م، ص93، (الكتاب منسوب للخليل بن احمد الفراهيدي).

نهاية الكلمات المنصوبة، النحاة للتأويل والتقدير، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[1]. والتقدير من قومهِ، فلما أسقط "من" نصب[2]، ومن الشواهد الشّعرية قول المتلمس[3]:

آليت حَبَّ العِراق الدهر أطعَمُهُ والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

والتقدير على حُبِّ العراق، وقد جاز للشاعر حذف حرف الجر، عند النحاة الذين أخضعوا مثل هذه المسائل التي لا تستقيم مع القاعدة المعيارية، للتفكير النحوي، إذ لم تحقق مثل هذه الشواهد الأفضلية القواعدية، ولكنها حققت أفضلية استعمالية، والحقيقة أنّه لا حاجة لتقدير حرف الجر في مثل هذه الأنماط اللغوية. ومع ذلك حاول النحاة تفسير مثل هذه الأداءات اللغوية وفق ما لديهم من أدوات في وقتهم السابق، وهم ليسوا راضين عن هذه الأداءات تماماً، لأنهم يرون فيها خروجاً عن القاعدة النحوية، ومن ناحية ثانية ليسوا قادرين على ردِّها، فهي داخلة ضمن إطار عصر الاحتجاج اللغوي، وسُمعت عن العرب، ولا يمكن ردها، لذلك لجأوا إلى التأويل والتقدير المتمثل بنزع الخافض.

ويتضح بذلك أنَّ النَّحو العربي اكتفى بوصف الظواهر اللغوية من حيث هي وسيلة اتصال ونقل للمعنى، لذلك يرى الدكتور حلمي خليل بأنَّ الهدف الأساسي للنظرية اللغوية هو دراسة الجانب العقلي من الإنسان والكشف عن قدراته اللغوية[4].

ومثل هذه السياقات اللغوية، تجعل من الجمل أفعالاً كلامية تفسر بتأثيرها، وتعطي عقل الشاعر قدراً من الحرية في الحذف أو الزيادة. وقد يتعدى الفعل بنفسه إلى مفعولين دون حرف الجر كقول الفرزدق[5]:

---

[1] سورة الاعراف، الآية 155.

[2] القرطبي، الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، ط671هـ، مختصر تفسير القرطبي، اختصره الشيخ عرفان حسّونة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ – 2001م، ج2، ص237.

[3] الشاهد في تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص72.

[4] حلمي، خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص179.

[5] ديوان الفرزدق، ج2، ص71، برواية:

منَّـا الـذي اختيـر الرجـالَ سَـماحةً وَجُـوداً إذا هَـبَّ الرِّيــاح الزّعــازعُ

فالشاهد حذف حرف الجر، وانتصاب الرجالَ على نزع الخافض عند النحاة[1]، لذلك رأى سيبويه أنَّ مثل هذه الأنماط اللغوية التي حذف منها حرف الجر، تأتي مرفوعة على سعة الكلام[2].

ويكون الرفع إمّا على البدل أو التوكيد مع إجازة النصب وذلك في قول سيبويه: "فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُهُ وبطنُـهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ والبطنُ، وقُلبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرنا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومطُرنا السّهلُ والجبلُ، وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً، وإن شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ، وقُلبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه، فالمعنى أنَّهم مُطروا في السهل والجبل، وقُلِب على الظهر والبطن. ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: (دخلتُ البيت)، وإنَّما معناه دخلتُ في البيت. والعاملُ فيه الفعلُ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنَّك لو قلت: (قُلِبَ) هو ظهرهُ وبطنهُ وأنت تعني على ظهره لم يَجُز[3].

فالنحاة حاولوا تطويع القاعدة النحوية للتعامل مع مثل هذهِ الأنماط اللغوية لذلك فسَّر ابن يعيش حذف حروف الجر في اللفظ اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدل عليه[4].

وهذهِ دعوة للنحاة للاهتمام بالواقع الاستعمالي، إذ قد يكون بتفسيراته وعاءٌ لمعظم الأبيات الشاذة، فالأداء اللغوي حتى وإن خرج عن القاعدة النحوية، فيه تمثيل للواقع الاستعمالي الذي يجعل من هذه الظواهر اللغوية جزءاً من النظام النحوي، وتتصارع تركيباً بين النصب على نزع الخافض وفقاً للاستعمال العربي المنصوب على

مِنّا الذي اختير الرّجالَ سماحةً وَخَيراً إذا هبَّ الرّياحُ الزعازعُ

والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

(1) الشاهد في ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص51. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص74. والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص282.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص160.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص158– 159.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص52.

الرَّغم من أنَّه قليل في العربية، والبدل أو التوكيد وفقاً للاستعمال المرفوع على سعة الكلام، فالنصب على نزع الخافض، وإن لم يحقق أفضلية قواعدية، فقد حقق أفضلية استعمالية وإن جاء على قلة في اللغة، بينما حقق الأداء اللُّغوي المرفوع لهذه المسألة أفضلية قواعدية وأفضلية استعمالية.

2.3 الجرّ على الجوار

هو جَرُّ الكلمة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة وسابقة عليها، فلا يكون جرها إلّا بسبب الاتصال، فتجر الكلمة الأولى بسبب العامل، وتجر الثانية بسبب الجوار لا العامل[1]، فالمجاورة كانت سبباً في جرِّ "وأرجلكم"[2]، في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[3]، وقالت العرب: هذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. وقد جاءت خَرِبٍ مجرورة لمجاورتها لضبٍّ وهي نعت للجحر. فما جروا إلّا لقربِ الجوار[4]. وبتأثير اتباع موقعي إيقاعي، لا يفضي إلى الدَّلالة التركيبية لإرادة المتكلم.

وقد وصف بعض النحاة مثل هذه الأنماط اللغوية بالشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه[5].

أمّا سيبويه فقد وصفها في باب ما يجري عليه الموضع لا على الاسم الذي قبله، فقد أجاز سيبويه النصب على الموضع والجر على الجوار[6] كما في كقول عُقيبة الأسدي:

---

[1] التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1382هـ، 1963م، ج1، ص287. / يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، ص192.

[2] ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص242. وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ص89، الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص452.

[3] سورة المائدة، الآية (6).

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

[5] السيوطي، الاقتراح، ص55. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص305.

[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص66.

مُعـــاويَ إنَّنـــا بَشـــرٌ فَأسْـــجحْ فلســـنا بالجبـــالِ ولا الحديـــدا[1]

وذلك قولك "ليس زَيدٌ بَجَبَانٍ لا نحيلاً، وما زيدٌ بأخيكَ، ولا صاحبكَ والوجه فيه الجرّ، لأنَّكَ تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه على المعنى، وأن يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالها في الباء سواءٌ كحالها في غير الباء"[2]، وهنا يرى سيبويه بأنّه لولا الباء لنصب، وقد حمل الحديد على الموضع فنصبه[3].

إذ قال سيبويه: لأنَّ الباء دخلت على شيءٍ لو لم تدخل عليه لم تُخِلّ بالمعنى ولم يحتج إليها، وكان نصباً[4]، فالشاهد في هذا البيت "ولا الحديد"، وفيه حمل المعطوف على موضع الباء، وما عملت فيه لأنَّ "لَسنْا بالجبال" و "لَسنْا الجبالَ"، بمعنى واحد. ومثل هذا الخروج لا يُعزى للغة نفسها، فاللغة هي التي يُحتكم إليها، وليست هي المحاكمة وفق قواعد النحاة، ومهما بلغت قواعد النحاة من التفوق والدقة، فإنها تبقى قاصرة عن احتواء الأداء اللغوي عامة، لذلك جاءت بعض الأداءات اللغوية التي عزاها النَّحاة إلى الشذوذ، ولا يحتج بها، وفي واقع الأمر ما هي إلّا جزء من المتبقي اللغوي الموغل في أعماق اللغة، والذي يظهر عجز تلك القواعد عن استيعاب كلّ الأداءات اللغوية الماثلة أمامها وفق اللسان العربي المنطوق، وليس من الحق علينا أن نضعها موضع المتبقي الذي يشير إلى حالات انفعالية أو موقفية أو عفوية تلقائية كانت تسيطر على أبناء اللغة لينطقوا مثل هذه الأداءات بل وتكون دليلاً على حالة اللاوعي لدى كثير من أبناء اللغة، فقد يكون لحالة الشكوى عند الشاعر باعث على نصب الحديد، وبدل من الجر على الجوار اشتركت الجبال والحديد في نفي تحمل الصبر الذي لا يقوى البشر على تحمله.

وفي موضعٍ شعريٍّ آخر تنصب "غد" بالحمل على الموضع في قول الشاعر:

---

[1] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص67. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص56. والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي،ج1، ص199.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص68.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

ألا حـيَّ نُـدَمَاني عُمَيـرِ بِـنْ عَـامِر إذا مـا تَلاقَيْنـا مِـنَ اليَـوم أَوْ غَـدَا[1]

فالشاهد في نصب (غدا) على الموضع وهو عطفها على محل اليوم لأنه سُبِق "بمن" الزائدة لا على الجرِّ على الجوار مع إلغاء عمل من، إذ لم يكن للنحاة سبيلٌ إلى الخروج من هذا المأزق الذي صُدمت به قواعدهم إلَّا التأويل، فأوّلوه بالحمل على الموضع، وهذا التأويل الذي جاءوا به إنَّما هو خروج عن قاعدتهم وابن اللغة الذي يتكلم على سجيته لا على ما قُعِّد له، لا يعبأ بقاعدة ملزمة، نتيجة للمساحة الكبيرة من الحرية التي تتيحها اللغة لأبنائها، ومن هنا فإنَّ مثل هذه الأداءات اللغوية غير المطردة في كلام العرب تمثل صوراً من المتبقي، إذْ قد تكون صادرة عن الشاعر في نشوة شربه، وغيابه عن حالته الطبيعية، لذلك نصب غدا، وهذهِ الأنماط اللغوية مثِّلتْ واقعاً استعمالياً لم يقو سيبويه على ردّه، لذلك أجاز النَّصب فيه مع أنَّ الجرَّ أجود عنده[2]. وعليه فإنَّ مثل هذه الأداءات اللغوية قد تكون موجودة مسبقاً في العقل، وتحمل في حوزتها العديد من الأنماط اللغوية المستمدة من عملية الاكتساب والتعليم والتي بدورها تقوم على السليقة المعرفية الواعية[3].

فاللمتبقي دور في القدرة على التعامل مع بعض الأنماط اللُّغوية الخارجة عن القاعدة، بل تجعلها واقعاً استعمالياً مفروضاً على اللغة. إذ يقول حسان تمام: "لا يعقل أنَّ صاحب السليقة اللغوية يخطئ، إلّا إذا نطق بلغة خاصة يتمسّك فيها بقواعد وأصول لا تُرى في الحياة العاديّة حين ينطق على سجيَّته[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص68. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص57، والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص233.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

[3] لوسركل، عنف اللغة، ص19.

[4] حسان تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص76.

3.3 الإضافة

الإضافة لغة: مطلق الإسناد.

اصطلاحاً: هي إسناد اسم إلى غيره، تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه. والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلّا اسمين[1]. وتقسم الإضافة إلى قسمين: الإضافة غير المحضة: وهي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، فالمضاف فيها وصف غير عامل كالمصدر نحو: "عجبتُ من ضَرْب زَيْد"، واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ"[2].

والإضافة المحضة: فهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وتفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، نحو هذا غلامُ امرأة، ونفيده أيضاً تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو: "هذا غلامُ زيد"[3].

وفي الإضافة المحضة لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف فلا تقول: "هذا الغلامُ رَجُلٍ"، لأنَّ الإضافة منافيه للألف واللام، فلا يجمع بينهما[4]، إلّا إنَّه جاء عند العرب قولهم الحسن الوجه، فقال سيبويه: "واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله البتَّة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلّا الحَسَن وجهاً، تكون الألفُ واللامُ بدلاً من التنوين"[5].

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص70. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص264.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص44، ص45.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص73. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص44.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص47.

[5] سيبويه، الكتاب، ج1، ص199–200.

وبذلك يكون هناك نمطان لغويان قد وردا في المعرفة، هما الحسنَ الوجه، وحسنُ الوجه، ولام التعريف لا تقدم أيّ قواعدية عند النَّحاة، إلّا إنَّ حسنُ الوجهِ حقَّق أفضلية تداولية استعمالية، وأمَّا إذا كان تركيب الإضافة قائماً على النكرة، فلا يقال فيه إلّا الحَسَن وجهاً[1].

هذه القاعدة الصَّارمة والملزمة، صُدمت بأنَّ هناك شاهداً يُومئ إلى استعماله في النكرة والمعرفة، وقد رُوي هذا الشاهد عن أبي الخطاب الأخفش الكبير، فقد سُمِعَ من قَوْمٍ من منهما يوافق النكرة، والثاني يوافق المعرفة، دون تأثير في تغيير دلالة المعنى، وهو قول الحارث بن ظالم:

فما قَوْمي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشُّعرى رِقابا

والرواية الثانية للبيت نفسه بقول الشاعر:

فما قَوْمْي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشّعر الرّقابا[2]

رأى سيبويه بأنَّ الاستعمال الثاني عربي جيد. ولعل تعدد روايات البيت، كان للبيئات اللُّغوية سبب في وجودها، وهو الذي سمح لأبناء اللغة بإنتاج أعداد لا متناهية من الجمل التي تمثل واقعاً استعمالياً غير محكوم بعناصر قاعديَّة. حتى إنَّ النَّظام النَّحوي الذي يستند إلى قواعد لا يمكن أن ترفض ما جاءت به البيئات اللُّغوية، ولكنها توجهها باتجاهها، محاولة إثبات أنَّ القاعدة النَّحوية، هي قاعدة قائمة على الدّقة في تناول جميع الأداءات القاعدية فقط. فلو كانت اللغة مُصمَّمة لتكون أداة قاعديّة مثالية للتواصل لكان لزاماً على كلّ لغة أن تحتوي على مجموعة من القواعد الثابتة التي لا يمكن لها أن تُؤوّل[3].

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص147. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص78.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص201. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص63. برواية "الشّعري رقابا"، ونصَّ النحاس في هذا الشاهد على رواية شُعر الرِّقابا. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص166. والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص174.

[3] زيدان، محمود فهمي، في فلسفة اللغة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص143.

وأمَّا من النَّاحية التاريخية التفسيرية، فإنَّ أسلوب الإضافة القائم على إضافة كلمة إلى أخرى على وجه من وجوه التساند، بحيث تغدو الكلمتان بمثابة كلمة واحدة، هو الذي احتفظت به أغلب اللُّغات السامية وهو نمط لغوي وصل إليها من السَّامية الأم، ومما يَدلُّ على تأصله، أنَّ اللهجات العربية البائدة قد استعملته منفرداً، ومنه ما جاء في اللهجة العربية اللحيانية.

md bn sbh... frdh... snt>rb<n

أي لمد بن صبح... فرضية... سنة أربعين... [1].

وأمّا في اللغة الأوغاريتية التي تتطابق تماماً في حالة الإضافة واستعمالها علامة الإعراب وهي الكسرة في الأسماء المفردة ومنها: Sb> uśb>l ngb <Sb، أيّ جيش الجيوش أنجب[2].

---

[1] حسين أبو الحسن، نقوش لحيانية من منطقة العلا، ص50– 51.

[2] الياس بيطار، قواعد اللغة الأوغارينية. ص106.

الفصل الرابع
التوابع وحروف المعاني

1.4 التوابع

عرَّف ابن منظور التابع في اللغة بأنَّه من تبع الشيء أيّ سار على أثره، ففي معناه المتابعة والموالاة[1].

أمَّا اصطلاحاً فهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها، وتكون ثواني مساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل[2].

ويخرج بهذا القيد، ما ليس بخبرٍ من مشارك ما قبله في إعرابه واعمله مطلقاً، ويخرج المفعول الثاني والحال والتمييز[3].

والتوابع خمسة أضرب: نعت وعطف بيان، وتوكيد، وبدل، وعطف نّسْق[4]. وقد قمت بدراسة التوابع في هذا الفصل ومناقشة الشواهد الشعرية النحوية الخاصة بها.

1.1.4 العطف

العطف في اللغة: هو الرّجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح العطف ضربان: عطف نسقٍ وعطف بيان[5]. أمَّا عطف النَّسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعة أحدُ الحروف العشرة، والعطف مطلقٌ بواو، ثمَّ، حتَّى، أَمَ، أَوْ، بل، لا، لكن، الكاف، الفاء.

---

[1] ابن منظور، جمال الدين، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1955م، ج8، ص27، تبع.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص38.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص421، وج2، ص381، وج3، ص390.

[4] السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص165، وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص38، والنقراط، عبدالله محمد، الشامل في اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2003م، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ص103.

[5] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص297.

وحروف العطف على قسمين: أولهما ما يُشرِّكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً وهي الواو، وحتى، أَمْ، أَوْ، الفاء. وثانيهما: ما يُشرّكُ لفظاً فقط، وهي بل، ولا ولكن[1]. وفيهنَّ قال ابن النَّاظمِ.

فَـالعَطفُ مُطْلقـاً بـوَاوٍ وَثُـمَّ فَـا حَتّـــى أَمَ أَوْ كَفِيـــكَ صِـــدْقٌ

وأُتْبعــتْ لَفظــاً فَحَسْــبُ بَــلْ وَلَا لكِـنْ كَلَـمْ يَبْـدُ امُـروءٌ لكِـنَ طـلا[2]

ويقول سيبويه في العطف على الضمير المرفوع: "أمَّا ما يُحسن أن يشركه المظهَرُ فهو المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيداً، وإنَّك وزيداً، وأنَّك وزيداً منطلقان... وأمَّا ما يقبح أن يشركه المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُالله، وأَفْعَلُ وعبدُالله[3].

فَالقاعدةُ النَّحوية تذهب إلى أنّه لا يُحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، لأنَّ الضمير المتصل كالجزء من عَامله، المتصل به لفظاً ومعنًى، والعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكَلمةِ، فإذا أكدَّ دَلَّ ذلك على انفصالهِ، فحصل نوع من الاستقلالِ[4].

ومَا هذا الدليلُ إلَّا دليلاً عقلياً بعيداً عن الاستعمال، فقد تأوَّل النَّحاةُ بأنَّ الضمير المرفوع المتصل، إمَّا أن يكون مُقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، نحو: قَام زيدٌ، وقُمت وزيدٌ؛ لذلك أَجازَ أَهلُ اللُّغةِ العطف إذا أَكدَّ الضمير البارز أو المُستتر بضَميرٍ

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص224– 225.

[2] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص199.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص377.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص350.

مُنْفصلٍ[1]، نحو قوله تعالى[2]:﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[3]. وقوله تعالى[4]:﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[5].

وأمَّا إذا لم يُؤكد الضمير البارز أو المستتر في حَالةِ العَطفِ بضميرٍ مُنفصلٍ، فَقَدْ جَوّز سيبويه هذا الاستعمالَ على قُبحٍ بقوله: "وأمَّا مَا يَقبحُ أَنْ يشركه المَظهرُ فهو المُضمر في الفعل المَرفوعِ وذلك قولك: فعلتُ وعبدالله، وأفعلُ وعبدُالله"[6]، فقد وَردَ في الشِّعر العَطفُ على الضَمير البارز أو المستتر دون ضمير مُنفصل وذلك قول عُمر بن أبي ربيعة[7]:

قُلــتُ إذ أَقْبلَــت وَزُهْــرٌ تَهــادَى كَنعَــاج المَــلا تعسَّــفْنَ رَمْــلا

فالشّاهد عَطفُ زُهرٍ على الضمير المستتر في أقبلتْ دون الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[8].

وذلك ضعيف عند جمهور العلماء[9]، ووصف سيبويه ذلك بالقبح، واستشهد عليه بقول الرَّاعي[10]:

---

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص207. وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص76.

[2] سورة الأنبياء، الآية 54.

[3] الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص299.

[4] سورة البقرة، الآية 35. سورة الأعراف، الآية 19.

[5] ابن النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص46، وابن النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص47.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص378.

[7] أبي ربيعة، عُمر بن أبي ربيعة، ديوان عُمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، ط1، 1374–1955م، 1412هـ، 1992م، ص340.

[8] الكتاب، سيبويه، ج2، ص379، الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص381. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص109. ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص76.

[9] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص239.

[10] ديوان الراعي النميري، ص134، برواية:

فَلمَّا التَقتْ فرسائنا ورجالهم دعوا يا لكلبٍ واعتزينا لعامر

وعلى هذا لا شاهد في البيت.

فلمَّـــا لَحِقْنـــا والجيـــادُ عِشـــيّةً دَعَـــوْا يالكَلْـــبٍ واعتَزَيْنـــا لِعـــامِر

وعند النظر في هذا الشاهد يُلاحظ عطف الجياد، وهو اسم ظاهر على الضمير المتصل (نا) وهو دون أن يُفصل بينهما. وقد أخلَّ هذا الشاهد وما سبقه بين المعطوف والمعطوف عليه بضمير يكون مُؤكداً لما قبله[1]، وما جاء في الشاهد أنه عَطَفَ الاسم الظاهر على الضمير المتصل دون فاصل بينهما، وهو أمر يحقق الأفضلية الاستعمالية بمجيئه عن العرب على هذه الصورة.

ونرى بأنَّ مثل هذه الأداءات اللُّغوية ما هي إلَّا مسكوكاتٌ لغويةٌ، أصبحت قوالب جاهزة، ويمكننا أن نأخذ مثل هذه التركيبات والعبارات المسكوكة، ونستعملها في سياقات مشابهة لتلك التي كان يستعملها العرب، ولا يمكننا أن نشتق منها، ولا أن نبتدع شكلاً ينهج نهجها في التركيب، وقد قام النّحاةُ بذكرِ هذه العبارات والمسكوكات اللُّغوية. وِفقَ ما يرونَه من المعاني والدَّلالات والسّياقات الاستعمالية التي كان العرب يستعملون مثل هذه العبارات فيها، وهذه الأداءات اللغوية لم تكن تخضع لشيءٍ من قواعد النَّحاة، لذلك وصفوها بالضّعفِ أو بالقبحِ. مع أنَّه لا ينبغي أن يعبر عنها بالخُروجِ عن القَاعدةِ، بل نرى فيها مسكوكاتٍ جَاءتْ على هذه الصّورةِ كأداءات مخْصوصة في كَلامِ العَربِ، وهي أَداءاتٌ استعماليةٌ مسموعةٌ، وإن لم تحوها القاعدة نتيجة لعدم شموليتها، ولم يستطع النّحاة إخراجها من جسم اللُّغة، فالعرب يتحدثون على سجيتهم وسليقتهم دون أن يلتفتوا إلى هذه القواعد، سواء أكانت هذه القواعد قد وُضعت أو لم توضع بعد.

ومن بين تِلكَ الأداءات اللُّغوية الخَاصة بالعطف التي خرجت عن أصل القاعدة العطف على الضمير المجرور، إذ ذهب الجمهور إلى عدم جواز العطف عليه إلَّا بإعادة الجارّ له، نحو "مَرَرْتُ بك وبزيد، ولا يجوز "مَرَرْتُ بِكَ وزَيدْ" وقد أجاز الكوفيون ذلك[2]. وذكر سيبويه بأنَّه يجوز في الشّعر أن تشرك بين الظَّاهر والمضمر، على

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص380. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص381. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص49. وشرح أبيات سيبويه للنحاس برواية (الجوادُ) وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص239.

المرفوع والمجرور إذا اضطرَّ الشّاعر، وهذا رأي الجُمهور من النَّحاة الذين ألزموا بإعادة الخَافض إذا عُطفَ على ضمير الخفض[1].

إلَّا إنَّه وَردَ في النثر والنَّظم، العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر، قراءة حمزة بن حبيب الزَّيات، قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[2] بجر "الأرحامِ" عطفاً على الهاء المجرورة بالياء[3]. وهنا أضمر حمزة الخافض على قول العجاج، إذ كان، إذا سُئلَ كيف تجدك قال: خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ، يُريدُ: بخيرٍ.

وقرأ معظم القُراء بالنَّصب: "اتَّقُوا الله واتقوا الأرحامَ أن تقطعُوهَا" إلَّا إنَّ بعضهم ردَّ هذه الرواية واتهمها باللَّحن، مع أنَّ ابن مجاهد حدَّث بإسناد عزاه إلى الرسول – ﷺ–، أنَّه قرأ "والأرحامِ"، وحمزة كان من الذين لا يقرؤون إلا بأثر[4]. وبذلك يكون هؤلاء النَّحاة الذَّين ردّوا القراءة، كانوا قد تعاملوا بقسوة مع قراءة حمزة، واحترموا القاعدة على حساب الأداء اللغوي، ومن ذلك في الشَّعر ما أنشده سيبويه قول الشاعر[5]:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّام مِنْ عَجَبِ

والشاهد في البيت عطف "الأيام" على الضمير في "بك" دون إعادة الخافض، وقد أجاز سيبويه ذلك في الشعر[6]، مع أنَّها خارجة عن المستوى التقعيدي الذي لم يكن شاملاً لكلّ الأنماط اللغوية الواردة في اللغة.

ويمكننا القول بأنَّ مثل هذهِ الأداءات اللغوية التي حققت أفضلية استعمالية في اللغة ولم تحقق أفضلية قواعدية ما هي إلا صوراً لمسكوكاتٍ، عَمِلَ المتكلم على

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص240.

[2] سورة النساء، الآية (1).

[3] الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص165.

[4] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ص80.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص392. والبيت من الابيات الخمسين التي لم يُعرف قائلها. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص382. وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص87.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص386.

استدعائها من ذاكرتهِ دون أن يكون خاضعاً لنظام لغوي عام مجرد. فمثلُ هذهِ الأنماط اللُّغوية لم تكن لتقوم على المعنى الذي يتيح للنّحاة مجالاً للتقدير والتأويل، بل هو قائم على عوامل ارتباطية في بُنية العبارة.

وما كانت هذه الأنماط التي مثَّلت واقعاً استعمالياً أجازته اللُّغة، ورفضه النحاة بوصفه بالقبح، ما هو إلا شكلاً للمسكوكات التي تُمثل جزءاً من الذاكرة اللغوية القادرة على اختزال الأنماط اللغوية بغض النَّظر عن العلاقات الإعرابية المترافقة مع الكلمات الأخرى، فكلُّ كلمة تمثل وحدة مستقلة عن الأخرى، ولا تحتكم معها بنظام معين[1].

أمَّا من الناحية التفسيرية التاريخية فإن للعطف أهمية وظيفية جاءت في اللغة العربية واللغات السامية، كعطف المفرد على المفرد في الحالة الاسمية. فهذه القضية من القضايا الشائعة فلا تكاد لغة تستغني عن حروف العطف القائمة بدور الرابط الذي يربط بين أجزاء الاستعمال الكلامي، إذ جاء في الآرامية القديمة في نقش ششترر بن كاهن بسهر (أو كمز): wznh slmh w>rsth: أيّ، وهذا تمثاله (صنمه) وثابوته[2].

وكذلك في عطف جملة على جملة، فكما كان العطف في اللغة العربية فإنّه موجود في الترتيب نفسه والأحكام نفسها في اللغات السامية، فمن عطف الجمل الفعلية ما جاء في اللغة السريانية:

Waggesteh<aL miLâţâ waLbešteh ḇūśâ wargewānā

أي: وأجلسته على البُسُطِ وألبسته اللَّباس المقصَّب والأرجواني[3]. فقد عطف جملة (wal bèšteh) وهي جُملة فعلية على الجُملة الفعلية الأولى (waggesteh).

---

[1] تشومسكي نعوم، البنى النحوية، ص23، ص30.

[2] ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص123.

[3] رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات، ص234.

2.1.4 البدل

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[1]، ويخرج منه النَّعت والبيان والتأكيد وهي مكملات للمقصود بالحكم، وأقسام البدل أربعة[2]: بدل الكلِّ من الكلِّ، كقوله تعالى[3]:﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[4]، وبدل البعض من الكلّ، كقوله تعالى[5]:﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[6]، وبدل الإشتمال كقوله تعالى[7]:﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ(4) النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[8]، والبدل المُباين: وهو ثلاثة أقسام الغلط والنسيان، والإضراب، ومثله: خُذْ نَبْلاً مُدَى".

وقد جاء مصطلح البدل ناضجاً ومستقراً عند سيبويه[9]، وذلك لقوله: "هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة"[10].

ويعد البدل أمراً لغوياً تحتاج إليه أيّ لغة، لإزالة الإبهام عن التركيب، وتحقيق وظيفة تواصلية للغة، وقد أشار سيبويه للبدل في مواضعٍ متعددة، ومنها باب بدل المعرفة من المعرفة وذلك بقوله: "مررتُ بعبدالله زيد.. إمّا غلطت فتداركت، وإمَّا بدالك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر"[11].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص247. السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص212.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص362– 367. السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص212. ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص63.

(3) سورة الفاتحة، الآية 6–7.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص143– 144.

(5) سورة المائدة، الآية 71.

(6) الاندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص542.

(7) سورة البروج، الآية، 4–5.

(8) الاندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص444.

(9) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص165.

(10) سيبويه، الكتاب، ج2، ص14.

(11) سيبويه، الكتاب، ج2، ص16.

وفي بدل المعرفة من المعرفة يجوز القطع على الابتداء على أنّه خبر لمبتدأ مضمر[1] كقول الشاعر المهلهل[2]:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمام

فالتقدير هم أخوالنا، فرفع أخوالنا، وكأنَّه حين قال: خبطَن بيوتَ يشكر قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام[3]، وفيما يتعلق في باب المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة.

جاء عند سيبويه وقد يكون مررتُ بعبدالله أخوك، كأنّه قيل له: من هو أو من عبدالله؟ فقال: أخوك[4]، ومثله الشاهد في قول الفرزدق[5]:

ورثتُ أبي أخلاقه عاجلَ القِرى وعَبْطَ المهارى كُومُها وشَبُوبُها

والشاهد في البيت أنَّه أجاز الرفع على الابتداء والنَّصب على البدل[6]. وهما استعمالان لغويان، استعمال الرفع والنَّصب، وأمَّا تصنيفها على الخبر لاستعمال الرفع، أو البدل لاستعمال النّصب، وفيه إتباع الثاني للأول، وإن كان محمولاً على الصَّفة، لكنَّه يفسّر من حيث الدَّلالة على البدل، فهذه التفسيرات تعود لاجتهاد نحوي لتفسير العلاقات اللغوية، وتبقى القضية أنَّ هناك نمطين لغويين، أجازت اللُّغة تداولهما، ولم

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص16.

(2) ابن ربيعة، المهلهل، ديوان المهلهل بن ربيعة، تقديم: طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1996، ص77، برواية "ولقد خَبَطْت بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

(3) الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص16. النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص95. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص248. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص41.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص16.

(5) ديوان الفرزدق، ج1، ص105، برواية:

وَرِثْتَ إلى أخلاقِهِ، عَاجلَ القرى وضَرْبَ عَرَاقيبَ المتالي شُبُوبُهَا

وبهذه الرواية لا شاهد في البيت.

(6) الشاهد في الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص248. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص349، برواية:

وَرِثْتَ إلى أخلاقه عَاجِلَ القِرَى وَضَرْبَ عَرَاقِيب المتَالي شَبُوبُها

يكن لأحدهما فضلٌ على الآخر من حيث تفضيل نمط على الآخر، إلّا إنَّ سيبويه وصف النَّصب بأنّه عربي جيد، والرفع جائز قوي، وذلك في قول سيبويه: "فإن قيل: حزَّنْتُ قومكَ بعضُهم أفضلُ من بعضٍ وأبكيتُ قومك بعضهم أكرمُ من بعض، كأنَّ الرفع الوجه؛ لأن الآخر هو الأول ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول. وإن شئت نصبته على قولك: حزّنتُ قومك بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً على الحال، لأنَّك قد تقول: رأيتُ قومكَ أكثرهم، وحزّنتُ قومك بعضهم، فإذا جاز هذا اتبعتَهُ ما يكون حالاً، وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أنفذته إليه، لأنَّه كأنَّه لم تذكر قبله شيئاً كأنَّه رأيتُ قومك، وحزّنتُ قومك، إلا أنَّه أعْرَبَهُ وأكثَرهُ، إذا كان الآخر هو الأول أن يبتدأ، وإن أجريته على النَّصب فهو عربي جيد[1].

وبورود النَّمطينِ عن العَربِ بهذه الصَّورة، فقد حقَّقا الأَفضلية الاستعمالية، ولمْ يَكنْ هناك حاجة للتأويل والتّقدير عند النَّحاة والذين أرادوا تحقيق الأفضلية القواعدية لهذه الأنماط اللُّغوية، بالإضافة إلى الأفضلية التَداولية.

وفي قَول الفرزدق فخر واعتزاز بالأب الذي يُنسب الابن إليه، فقطع كومها على الابتداء، ومثل هذه الأداءات اللُّغوية، يمكن معالجتها بشيء ما يربط بين الكلمة والعبارة وبين امتدادها الدّلالي دون النَّظر إلى النَّظام النَّحوي، ولأنَّ هذا النَّظام يعمل على تحديد قدرة هذه الجملة على الامتداد من النَّاحية الدَّلالية[2].

ولا يختلف الحال عندما يتعلق الأمر بالبدل المطابق، الذي منه ما يُعرف ببدل التفصيل، الذي فيه البدل تابع للمُبدل منه، فيجرُّ بالإتباع، ويُرفع على الخبرِ، ويكون مبتدأه محذوفاً، وذلك كقولك: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، فمسلمٌ جاءت بدل مجرور بالإتباع[3]. ويجوز القول مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ والتقدير هما مسلمٌ وكافرٌ.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص158.

[2] السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط1، 1999م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص172.

[3] سيبويه،الكتاب، ج1، ص439.

ومنه قول كُثير عزة[1]:

وكُنتُ كذِي رِجْلينِ: رِجْلٌ صَحيحةٍ ورِجْـلٌ رَمَـى فيهـا الزَّمـانُ فشَـلَّتِ

والشاهد في البيت الإبدال أو البيان وجواز الرفع على القطع[2]، وهذه الوجوه الإعرابية المتعددة جعلت من القاعدة النحوية أقدر على التعامل مع الأنماط اللغوية، فتعدد الوجوه الإعرابية قادرة على استيعاب أكبر قدر من الأداءات اللُّغوية المفروضة كنمط استعمالي يُقاس عليه، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب كما يرى المازني[3].

ومع تعدد الوجوه الإعرابية لهذا النَّمط فإن القاعدة النَّحوية تعد البدل من التوابع وفيها يتبع الاسم المبدل بحركة إعراب المُبدل منه[4]، إلّا إنّ هناك أنماطاً لغوية قد فرضت نفسها على القاعدة النَّحوية الفصل بين ما يخضع للقاعدة، وما حقَّق أفضلية تداولية استعمالية وبقي متداولاً بين أبناء اللغة.

في حين لو أنَّ النّحاة تَوسعوا في استقراء المادة اللّغوية بجملتها لاستطاعت القاعدة النّحوية التَّعامل مع كافّة الأَنماط اللُّغوية لأنَّها تَعتبر أنَّ كلّ جملة من الجُمل تمثّل نموذجاً قاعدياً سليماً ينطلق من المعنى الذي تُؤديه تلك الجملة بعيداً عن ترتيب الكلمات داخلها. والبدل من الأبواب التي أزالت الإبهام والغموض وأكدّ المعنى في الجملة لذلك جاء في العربية واللُّغات السامية، ففي أحد النقوش العربية اللحيانية جاء:

Slf bn<l>l w>ṯth ṯrṭh bnt mn<h >ǧw.

---

[1] عزة، كُثير عزة، ديوان كثيّر عزة، شرح قَدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ-1995، ص78.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج1، ص433، والنحاس، شرح ابيات سيبويه للنحاس، ص110. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص244. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص377.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص67.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص247. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص362.

أي: سلف بن عليئيل وامرأته (وأنثاه) ثرطة بنت منعه جاوءا[1] فكلمه (ṯrṭh) بدل مطابق (كُلّ من كُلّ) من ṯth< وهناك أنماط تركيبية كثيرة اشتملت على البدل في المجموعة الشمالية الغربية ومنه ما ورد في الكنعانية:

>t rbty b<lt gbl

بمعنى: ربَّتى بعلت جبيل[2]، والبدل هنا (b<lt gbl) والمبدل منه هو (rbty).

3.1.4 النعت

هو التابع، المكمِّل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: "مررتُ برجلٍ كريم"، أو من صفات ما اعتلق به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحو: مرْرتُ برجلٍ كريم أبوه[3]، ويَتبعُ النعتُ المنعوت في أَحواله من رَفعٍ وَنَصبٍ، وجَرٍّ، والإفراد، والتَّثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، والتنكير، والتعريف. ولا يكون الاسم عليها كلّها في وقت واحدٍ لما فيها من التضادّ[4]. والنعت لا بدَّ أن يتبع المنعوت في إعرابه وتعريفه وتنكيره سواء أكان جارياً على ما هو له أو على ما هو لشيء من سببه[5]، فالنَّعت يطابق المنعوت في أحواله، إذ يقول سيبويه: "هذا باب مجرى النَّعت على المنعوت، فأمَّا النَّعت الذي جرى على المنعوت فقولك: "مررتُ برجُل ظريف قَبْلُ. فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت لأنَّهما كالاسم الواحد، وإنَّما صار النَّعتُ كالاسم الواحد من قبل أنَّك لم تُرد الواحد من الرِّجال الذين كلّ واحد منهم رَجلٌ. ولكنك أردت الواحد من الرِّجال الذين كلّ واحد منهم رَجلٌ ظريفٌ فهو نكرةٌ، وإنَّما كان نكرة لأنّه من أمّةٍ كلّها له مثلُ اسمه"[6].

---

[1] حسين أبو الحسن، قراءة لكتابات لحيانية، ص337.

[2] العبارة من نقش يحوملك، س3–4.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص191، والسيوطي، همع الهوامع، ج5، ص171.

[4] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص285. ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص54.

[5] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص188.

[6] الكتاب، سيبويه، ج1، ص421– 422.

تذهب القاعدة النحوية المحكمة عند النّحاة إلى وجوب مطابقة النعت للمنعوت في أحواله الإعرابية الثلاثة والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية، والجمع والتذكير والتأنيث[1].

فالقاعدة النّحوية تقوم على ضوابط لغوية تحدد وظيفة العامل والمعمول ضمن علاقة اسنادية قائمة على الإعراب الشكلي من جهة، والاحتفاظ بالدّلالة من جهة أخرى، وهذا ما دفع النحاة لتحديد العلامات الأصلية للإعراب[2].

أشار النّحاة لارتباط النعت بالدلالة، فقد تكون لمجرّد المدح كقوله[3]:﴿الحمد لله ربِّ العالمين﴾[4]، أو للذَّم نحو: أعوذُ باللهِ من الشّيطان الرّجيم". أو للتّرحم نحو: (اللهم أنا عَبْدكُ المسكين)، أو للتوكيد[5]، نحو قوله تعالى[6]:﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[7]. وقد اخترقت بعض الأنماط اللغوية القاعدة النحوية، ومثّلت واقعاً استعمالياً ينطلق من التأثير النصي، إذ لم يستطع النّحاة تجاهل الأنماط الاستعمالية، بل طوّعوا القاعدة النحوية باتجاه جميع الأنماط اللغوية. وحاولوا التعامل معها لضبط القاعدة، لذلك لجأ النّحاة إلى التفسير والتعليق والتأويل لحصر هذهِ الأنماط الاستعمالية ضمن الضوابط اللغوية[8].

وجاء عند سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: "وإن شئت جعلته صفة مجرى الأوّل، وإن شئت قطعتهَ فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحَميدَ هو،

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص272– 273.

[2] قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003م، ص167.

[3] سورة الفاتحة، الآية 1.

[4] الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص130.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص191. السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص171.

[6] سورة الحاقة، الآية 13.

[7] الاندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص317.

[8] خليل حلمي، مقدمة لدراسة اللغة، ص265– 270.

والحمدُ للهِ أهلَ الحمد، والمُلكُ للهِ أهَلَ الملكِ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً) [1]. ومثّل سيبويه على ذلك بقول الأخطل[2]:

نفســي فــداءُ أميــرِ المــؤمنينَ إذا أبــدى النواجــذَ يَــومٌ باســلٌ ذَكَــرُ

الخــائضُ الغمــرَ والميمــونُ طــائرُهُ خليفــة الله يُسْتَسْــقَى بــه المَطَــرُ

فالشاهد الخائض، إذ قطعه من قوله "أمير المؤمنين" فرفعه، ولو نصبه على القطع لكان حسناً، ولو جره على البدل أو النعت لجاز[3]. وجعل سيبويه استعمال الجزء عربياً، والاتباع كثيراً والابتداء حسناً[4].

ويمكننا تفسير مثل هذا النمط الاستعمالي باللجوء للتأثير النصي فالمخالفة بالوجوه الإعرابية مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة.

لذلك يرى تمام حسان أنَّ اللغة لم تستوجب على النّحاة تقدير الفعل أخصّ، ونصب الاسم على الاختصاص لأنَّ ذلك التقدير قد نقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال[5].

ففي ما ينتصب على التعظيم والمدح أسلوب تحويلي جرى فيه تحويل بالحركة الإعرابية (علامة النَّصب) لغرض إفصاحي وهو التعبير عن مشاعر الشاعر تجاه الممدوح والفخر والاعتزاز بصفاته ويظهر المعنى بالفتحة والتنغيم الصّوتي المصاحب لها. وأيّ تقدير أو تأويل يقلل من قيمة النَّص الإفصاحية.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص62.

[2] لم أجد البيتين في ديوان الاخطل، وفي كتاب شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، ورد البيت الثاني لمطر برواية الجر:

الخـائضِ الغَمَـر، والمَيمـونِ طـائرٌ خليفــةِ اللهِ، يُستســقى بــه المطــر

والرواية لا تخل بموضع الشاهد، ص147.

[3] سـيبويه، الكتـاب، ج2، ص62. وابـن النحـاس، شـرح أبيـات سـيبويه للنحـاس، ص115. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص261.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص62– 63. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص327.

[5] تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص200.

ويرى سيبويه في عبارة (له صوت أيُّما صوت) بالرفع بأنَّ الرفع أحسن من النصب في أيّما، وهو بذلك موافقٌ للقاعدة النحوية، وأمَّا النصب على المفعول المطلق فهو جائز، حتى إنَّ هناك من زعم بأنَّ رؤبة بن العجاج قد أنشد بيتاً نصبه على المفعول المطلق في قوله:

فِيهَـــــــــا ازدِهَـــــــــافُ أيَّمـــــــــا ازدِهَـــــــــافُ[1]

وهنا تتعالى نبرة العتاب بنصب أيَّما في هذا السياق الانفعالي، ومثل هذه الأنماط اللغوية تقودنا إلى إعادة النظر في أيِّ أمر من شأنه تنشيط العوامل النحوية القادرة على التماهي في اللغة، والربط بين الدّراسات النَّحوية التقليدية والموروثات الفكرية والنظريات الحديثة وتطبيقها ضمن مفاهيم علوم اللغة الحديثة، فما كان الموروث المحكوم بالقاعدة إلا تُراثاً بحاجة إلى التمازج مع الجديد المَنُوطِ بالفكر، وبذلك يُولد علم فكريّ يحمل سمة الأصالة والحداثة بنظريّاتها المتقاربة: بل يعالج اللغة بمفاهيمها التركيبية والإشاريّة بلغةٍ ذات مدلولات وجودية قائمة على التجديد والابتكار، وهذا ما دعا إليه رايل إذ قال: "إنَّ مَفْهومَ منطق اللّغة قائمٌ على توضيح المفاهيم واستخدام التعبيرات"[2].

ويتضح بذلك أنَّ واقع اللغة لا يقرُّ بقاعدة التطابق إقراراً تاماً، إذ جاء في قول العرب: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[3]، وهذا شاهد على حالة إلغاء التبعية الإعرابية لغايات صوتية إيقاعية إتباعية تتعلق بالجرس الموسيقي للغةِ.

فاللغة نظام بالغ الدقة ومضبوط بآلية لا يمكن إغفال أيّ جزءٍ منها، ولو كان بسيطاً، يمثلها الثالوث الإبداعي للغة "الأصوات والتراكيب والدَّلالة"، لذلك ليس هناك لغة أكثر منطقية من لغة أخرى ولا أكثر تعقيداً من لغة أخرى، وما كان هناك حاجة لوصف شاهد "هذا جُحْرُ ضَبٍّ"[4] بأنّ الجار قد يُؤخذ بجرم الجار. فقد يعامل الشيء

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص364. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص226. السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص191.

[2] رشوان، محمود، دراسات في فلسفة اللغة، ط1، دار البقاء، 1998م، ص148.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص436.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص436.

بالمعاملة التي يستحقها جاره، ومرادهم من ذلك المناسبة بين المتجاورين في اللفظ[1]، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وقد تنبّه سيبويه لذلك إذ يقول[2]: "باب ما لا يكون الاسم فيه إلّا نكرة، وذلك قولك: هذا أوّلُ فارس مُقبلٌ، وهذا كلُّ متاع عندك موضوعٌ، وهذا خيرُ منك مقبلٌ. وما يدلك على أنهنَّ نكرةٌ، أنهنّ مضافات إلى نكرة، وتوصف بهنّ نكرة. وذلك أنك تقول فيما كانَ وصفاً: هذا رجلٌ منك، وهذا فارسٌ أولُ فارس.. فالنكرة توصف بالنكرة كما في كلٍّ إذْ قال ابن أحمر[3]:

وَلِهَـــتْ عليـــه كـــلُّ مُعْصِـــفَة هَوْجـــاءُ لـــيس لَلّبَهـــا زَبْـــرُ

فجعل "هَوْجاءَ" وصفاً لـ "كُلُّ"، ويجوز حملها على مُعْصِفَةٍ بالجر كما فيما سبقها.

وهذهِ دعوة لإعطاء التفسير النّصي مساحة في تحليل الأبيات الشعرية المسمّاة بالشَّواذ بدلاً من لجوء النّحاة إلى التقدير والتأويل وفقاً للمعنى، لأن القاعدة النحوية تتشكل بطريقة مفروضة على المعنى، فالسياق الانفعالي يقوم على الإبداع الذي لا يتقيّد بالقواعد والأعراف النحوية[4].

والواقع أن هذا الخروج لا يُعد شذوذاً أو عيباً في الأداء اللغوي، بل إن القاعدة نفسها لم تكن قادرة على أن تشمل كلّ الأداءات اللغوية المنقولة عن العرب شعراً ونثراً، والأصل أن تكون محكمة قادرة على احتواء كلّ الأداءات اللُّغوية.

أمَّا من النَّاحية التفسيرية التاريخية، فقد اشتركت اللغات السامية مع اللغة العربية في المطابقة بين النعت والمنعوت في العدد والتعريف والتنكير والإعراب كما

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص286.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص110.

[3] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص110. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص282. والسيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص38.

[4] لوسركل، عنف اللغة، ص115.

في العربية، نحو: aṯt>adrt< أيّ: امرأة شريفة[1]، وفي الكنعانية ما يدلُّ على المطابقة أيضاً بين النعت والمنعوت نحو: hmlkm hpnm أب: الملوك القدماء[2].

4.1.4 التوكيد

التوكيد قسمان: اللفظي، وبه يتم تكرار اللفظ الأول (بعينه) اعتناءً به نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾. والمعنوي: وهو التابع الذي يزيل عن متبوعه الشّك، واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظّاهر، وعدم إرادة العموم والشمول[3]. ويُعدُّ مصطلح التوكيد من أقدم المصطلحات التي جاءت مستوية استواءً تاماً عند سيبويه، ثم استعمله بعده علماء البصرة[4]، وعبَّر عنه سيبويه بمصطلحات فيها التوكيد والنعت والصفة. وذلك في قوله: "فإن نعته حَسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ[5]، وقوله عز وجل[6]:﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[7].

وقد أطلق سيبويه على التوكيد اللفظي مصطلح التثنية، وذلك في باب ما يثنَّى فيه المستقر توكيداً. ولا تمنع التثنية الرّفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنَّى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها، فإنَّما انتصب (قائم) باستغناء زيدٍ بفَيها.. ومثله في التوكيد والتثنية: لقيتُ عَمْراً عمراً[8].

---

(1) الياس بيطار، قواعد اللغة الأوغاريتية، ص103.

(2) الجملة من نقش كلمو، من السطر التاسع عشر.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص206، ص 214. وابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج3، ص293. السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص197. ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص41. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص192.

(4) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص179.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص390.

(6) سورة المائدة، الآية 24.

(7) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص471.

(8) الكتاب، سيبويه، ج2، ص125.

والتوكيد تابع إلّا أنَّه عند تأكيد اسم الإشارة، فإنّه يُؤكد باسم مرفوع وكأنَّه صفة له: وذلك قولنا: يا هذا زيدٌ[1] كما في قول ابن الأبرص[2]:

(يَــا ذَا المُخوِّفُنــا) بِمَعْقَــلِ شَــيْخِه حُجْــرٍ تَمَنّــي صــاحب الأَحْــلامِ

والشّاهد في البيت وصف المُنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف[3]، وجاء الوصف هنا بالاسم مستعملاً لغاية التوكيد وهو كثير في كلام قبيلة طيء وفقاً لوصف سيبويه[4]، وبذلك يكون هذا النَّمط اللغوي في الرفع، قد حقَّق أفضليةٌ قواعدية وأفضلية تداولية حسب استعمالها اللغوي، وقد تأتي مثل هذه الكلمات في الموقع نفسه منصوبة على وصف موضع المنادى، وبذلك يخرج التوكيد من التوابع.

ونحن نرى في مثل هذهِ الأداءات اللغوية المنصوبة مسكوكات لغوية، أصبحت تمثل أشكالاً لغوية جاهزة في استعمال العربي، فلا يعقل بأنَّ صاحب السليقة اللغوية يخطئ، إلّا إذا نَطَقَ بلغة خاصة يتمسك فيها بقواعد وأصول لا تُرى في الحياة العاديّة حين ينطق على سَجيّته [5].

وما كان تقدير النصب على الموضع في هذا الشاهد إلّا تقديراً فرضه النظام النحوي، فإذا جاءت أقوالُ العرب تخرج عن القاعدة فإنَّ النَّحاة هم الذين يُوجّهون هذه الأقوال باتجاه القاعدة، مع أنّ اللغة أتاحت لأبنائها مساحات من الحرية اللغوية، قادرة على جعل القاعدة النَّحوية أن تتعامل مع كافة الأنماط اللغوية، وتجعلها واقعاً استعمالياً مفروضاً عليها.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج2، ص191.

[2] ديوان عبيد بن الأبرص، شرح ألأشرف أحمد عَدرَة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1414هـ، ص111، وقد جاء الشاهد برواية

حُجْرٍ تَمَنَّي صاحب الأَحلامِ، والرواية لا تخل بموضع الشاهد

[3] السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج1، ص381. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص309.

[4] الكتاب، سيبويه، ج2، ص192.

[5] تمام، حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، د.ت، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص76.

ومن الناحية التاريخية التفسيرية فقد جاء التوكيد في اللّغات السامية كما كان في اللغة العربية، ومنه التوكيد اللفظي الذي جاء في اللغة العبرية القديمة وذلك في قول الشاعر ديبورة:

hadLū pêrā zōn bêyišrā> êl haḏLū[1]

أي: خذلوا حكام بني إسرائيل خذلوا. فكرَّرت الفعل (haḏlū) توكيداً لفظياً.

2.4 حروف المعاني

الحرف هو ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل ومثله: ثُم، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها[2].

وقد نظر ستيفن أولمان لهذه الحروف على أنَّها تمثل عناصر نحوية، لا تمتلك معنى مستقلاً خاصاً بها، بل هي وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، وترتبط بالسياق، إذ يذكر أولمان عن السِّياق: "أنَّ المعنى الوحيد الذي يهمّ مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي، أيّ النَّظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النَّظم"[3].

وتبدو هذه الحروف وكأنها كانت كلمات مستقلة ثم أفرغت من المعنى الحقيقي لها، ثم استعملت مجردة، أو وسائل نحوية توضح أجزاء الجملة[4].

---

[1] ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص85، (البيت لشاعرة ديبورة وقد عاشت في القرن الثاني عشر قبل الميلاد).

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، د.ت، ص54– 55.

[4] عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، ص230.

1.2.4 نواصب الفعل المضارع

حتى

تـأتي عاطفـة أو ناصـبة، وجـارة بمعنـى انتهـاء الغايـة[1]، فهـي مـن الحـروف المختصـة بالاسماء ولا تختص بالدُّخول علـى الأفعال[2]؛ لذلك رأى النُّحاة بـأنّ "حتـى" تنصـب بإضـمار عامـل نصـب هـو الحـرف المضـمر "أن"[3]، قـال سـيبويه: (أعلـم أنَّ "حتَّـى" تنصـب علـى وجهين" فأحدهما: أن تجعل الدُّخول غايـةً لمسيرك، وذلك قولك: سَرتُ حتَّى أدخلها، كأنَّك قلت: سرتُ إلى أن أدخلها، فالنَّاصب للفعل ههنا هو الجارّ للاسم، إذا كـانَ غايـةً، فالفعل إذا كـانَ غايـةً نُصِـبَ، والاسم إذا كـان غايـةً جُرَّ، وهذا قول الخليل، وأمّا الوجه الآخر، فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل "كي" التي فيها إضمار "أنْ" وفي معناها، وذلك قولك: كَلَّمته حتى يأمرَ لي بشيء"[4].

وجاء في كتب النُّحاة ما يشير إلى استعمال (حتَّى) وإعمالها مرة وعدم إعمالها مرة أخرى، نحو: "سرْتُ حَتَّى أدْخلَ البَلَدَ"، وسرْتُ حَتَّى أَدْخلُ البَلَد"[5]، وفـي قولـه تعالى: [6] ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[7]، قَرأ نافع والكسائي وابن محيصن وشيبة برفع "يقولُ" وقرأ الباقون بالنَّصب[8]، وهذهِ القراءة القرآنية دليل جليٌّ على ورود مثل هذهِ الأداءات اللُّغوية والتراكيب الاستعمالية ضمن منظومة من القواعد الذهنية الخاصة بكلّ بيئة استعمالية ومن ثم تجتمع هذهِ القواعد الذِّهنية لتشكل منظومة القواعد اللُّغوية المنصوص عليها في مرحلة التدوين القواعدي، ولم يكن الوصول لهذه المرحلة سريعاً بل بطيئاً، فظهرت مجموعة من الأداءات الفردية التي لا تتفق وأداء المجموع اللُّغوي كاملاً، بل تخرج عن أداء ذلك المجموع. وما

---

[1] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق، (ت 340هـ)، حروف المعاني، حققة د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب، إربد– الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1404– 1984م، ص64.

[2] يحيى عبابنة، تطور المصطلح النَّحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ص257.

[3] السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص11.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص16.

[5] السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص114. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص348.

[6] سورة البقرة، الآية 214.

[7] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج1، ص107.

[8] ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص162.

يكون تعدد الاداءات اللُّغوية الخاصة بالقاعدة الواحدة إلاَّ إشارة لوجود الإبداعية اللغوية، فابن اللُّغة يقوم بالاستجابة مباشرة عندما يُفاجأ بسؤال أو طلب يحتاج فيه إلى ردٍّ، فيستجيب مباشرةً مستخدماً نوعي التخطيط اللُّغويين، التخطيط الإجمالي الذي يبدأ أثناء النطق بالجملة المخطط لها، كما أنَّ التخطيط الإجمالي يشمل اختيار المفردات الرئيسية والقواعد والنغمة المناسبة، بينما يشمل التخطيط التفصيلي تنظيم المفردات والقواعد المختارة بعضها مع بعض بالشكل السليم[1]. أمّا من النَّاحية التاريخية التفسيرية فإنّ حتى حرف جر يفيد انتهاء الغاية، وقد تكون ناصبة للفعل المضارع بعدها بأن المضمرة، أمّا من حيث استعمالها في اللُّغة السَّامية فلم تأتِ على هذه الصورة في غيرِ اللُّغة العربية، وجاءت في اللُّغات السَّامية دون مكون التاء، بل كانت الدَّال مكوناً أساسياً في تشكيله، ففي السريانية:

aḏ yawmayḵ tašmelē< أي:

حتى أيامك تنقضي[2].

الفاء:

وَبَعْد فَاجَوابِ نَفى أَوْ طَلَبْ مَحْضَـــين "أَنْ" وَسَـــتْرها نَصَـــبْ

ويُعني أنَّ :"أَنْ" هي ناصبة للفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نَفْيٌ محضٌ، أو طلبٌ محضٌ[3]. ويشمل الطلب: الأمر، والنَّهي، والدّعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني[4].

---

[1] حزما، نايف، أضواء على الدِّراسات اللُّغوية المعاصرة، العدد 9، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة. والآداب، الكويت، 1978م، ص158.

[2] رمضان عبد التواب، في قواعد السامية، ص250.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص349. السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص118.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص162.

أمّا الجرمي فرأى بأنَّ الفاء تنصب الفعل المضارع بنفسها[1]. ومن مواضع النفي التي يُوجب فيها النَّصب قوله تعالى: [2]﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[3]. والأمر نحو قول الراجز[4]:

يـــا نـــاقُ سِـــيري عَنَقـــاً فَســـيحَا إلـــــى سُـــــلَيْمَانَ فَنَسْـــــتَرِيحَا

ويرى سيبويه بأنَّه يجوز رفع الفعل بعد الفاء، أو نصبه بـ "أن" المضمرة[5]. وذلك في حديثه عن باب الفاء، إذ قال" "اعلمْ انَّ مَا انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أَنْ، وما لم ينتصب فإنَّه يشرك الفعل الأوّل فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنيّ على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك"[6].

وقد جاء في العربية بعض المواضع التي تقتضي الرفع، فأجاز فيها النُّحاة النَّصب بعد الفاء بـ "أنْ" المضمرة، اضطراراً حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعل أن العاملة[7]. ومِمّا نُصب في الشعر اضطراراً قول الشَّاعر[8]:

سَـــأَتْرُكُ مَنْزلـــي لِبَنـــي تَمـــيمٍ وَأَلْحَـــقُ بالحِجَـــاز فَاَسْـــتَرِيحَا

---

[1] الرُّماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، دار النهضة، مصر، د.ت، ص43.

[2] سورة فاطر، الآية 36.

[3] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج3، ص254.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص35. السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص119. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص350، وقد نسبه ابن عقيل إلى أبي النَّجم، الفضل بن قدامة العملي في الحاشية. وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص26.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص30.

[6] سيبويه، الكتاب، ج3، ص28.

[7] سيبويه، الكتاب، ج3، ص39.

[8] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص39، وقد نسبه سيبويه إلى المُغيرة بن جنباء. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص119. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص161. والشاهد برواية: "وأَلْحَقُ بالعراقِ فأستريحا" والرواية لا تخل بموضع الشاهد. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص397.

والشَّاهد نصب (فَأَسْتَرِيحَا) وهو خبر واجبٌ بإضمار أن ضرورة ومثله قول طرفة[1]:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسْطَها وَيَأْوِي إِلَيْها المُسْتَجيرُ فَيُعْصَما[2]

وهنا أجاز النُّحاة مثل هذه الأداءات اللُّغوية اضطراراً في الشعر، فالقاعدة النَّحوية تفرض رَفْع الفعل بالابتداء بعد الفاء، إذا كان المعنى يستوجب العطف والنَّصب بأنَّ المضمرة[3]. وقد يكون هذا التفسير النَّحوي الذي لجأ إليه النُّحاة. ما هو إلا تسويغاً للحركة الإعرابية وتفسيراً لتعددها في بعض الروايات، ففي حالة الرفع بعد الفاء موافقة للقاعدة النَّحوية، ومحققة تداولاً استعمالياً، بينما في حالة النَّصب عدم موافقة للقاعدة النَّحوية، وتحقيق أفضلية استعمالية تداولية. هذا الأمر يقودنا إلى قوة اعتقاد النُّحاة بفعل التداول الاستعمالي الذي تجاوز الموقع القاعديّ بالاحتكام إلى المقدرة الاستيعابية للُّغة لاعتبارها قائمة على العقل[4].

فاللُّغة أوسعُ من أن تقولب بأنماط قاعدية ثابتة، وتعدد الوجوه الإعرابية للأداء الكلامي الواحد يمكن أن يخرج عن الواقع القاعدي لعدّة أسباب أهمها السلوك والبيئة اللُّغوية[5].

ومن النَّاحية التاريخية التفسيرية، فإن الفاء من الحروف الموجودة في معظم اللُّغات السامية، ويفيد معنى الترتيب والتعقيب دون مهلة، نحو ما جاء في اللهجة

---

[1] طرفة بن العبد، شرح ديوان طرفة بن العبد، شرح وتحقيق د. سعدي الضنّاوي، دار الكتاب العربي، ط1، 1414هـ، 1994م، ص222.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص40. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص391، وورد الشاهد برواية "لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذّلُّ وَسَطتها" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

[3] السَّخاوي، المُفضَل في شرح المُفَصَّل، ص301.

[4] ليونز جون، نظرية تشومسكي نعوما اللغوية، ص135، ص 140.

[5] فاطمة بركة، النظرية الألسنية عند جاكبسون، ص40.

العربية اللحيانية يتقرب به إلى الأصنام: n ykn lh wld Frdh w>hrth> أي أنَّه دعا أن يكون له ولد، فرضية (الصنم) و (رضي) ذريته[1].

أَوْ:

ذكر النُّحاة بأنَّ أَو حرف من حروف العطف تأتي بمعنى التخيير[2]. كقوله تعالى[3]:﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[4]. وبمعنى بَلْ، كقوله تعالى[5]: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[6]، وتأتي بمعنى الإبهام، كقوله تعالى[7]:﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾[8]. وتكون أو بمعنى (إلا أن)، وعندها أجاز النُّحاة نصب الفعل بعد "أو" وذلك بأنّ المضمرة[9]. قال سيبويه: "اعلمْ أنَّ ما انتصب بعد أو فإنَّه ينتصب على إضمار "أن" كما انتصب في الفاء والواو" والتمثيل ههنا مثله ثمَّ، تقول إذا قال: "لأَلْزَمَنَّكَ أو تعطيني، كما يقول: ليكونَنَّ اللّزوم أو أن تعطيني"[10].

وقداستشهد سيبويه على حالة النَّصب بقول امرئ القيس[11]:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحَاولُ مُلْكَاً أو نَموتَ فَنُعْذَرَا[12]

---

(1) حسين أبو الحسن، نقوش لحيانية من منطقة العُلا، ص53.

(2) الزَّجاجي، حروف المعاني، ص13.

(3) سورة البقرة، الآية 196.

(4) ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج1، ص100.

(5) سورة الكهف، الآية 19، وسورة المؤمنين، الآية 113.

(6) النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج2، ص291. وابن النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص87.

(7) سورة البقرة، الآية 19.

(8) ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج1، ص33.

(9) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص346. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص116.

(10) سيبويه، الكتاب، ج3، ص46.

(11) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ص66.

(12) الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص47. وابن النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص162. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص401.

والمعنى على إلّا أَنْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا، وَلَو رفع المتكلم لكان عربياً جائزاً على الوجهين عند النُّحاة على أن يُشْرك بين الأول والآخر وأن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأوَّل، بمعنى أو نحن ممن يموتُ[1]. وقال زياد الاعجم[2]:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَو تَسْتَقِيمَا

والشَّاهد في الموضع جواز النَّصب في قوله "أن تستَقيما" حيثُ نصب الفعل المضارع بأَنْ مُضمرة وُجوباً بعد أو التي بمعنى إلَّا. وجواز الرفع في الأمر على الابتداء، لأنَّه لا سبيل إلى إشراك على حَدِّ قول سيبويه: "وتقول الزمْهُ أو يتَّقيك بحقك، واضربْه أو يستقيم"[3].

وقد مثَّل هذان الأداءان اللُّغويان بالرفع والنَّصب تصورات صادرة من الحقيقة اللُّغوية، وغاياتها التواصلية، وحقّق النَّصب صلاحية الاستعمال اللُّغوي بتحقيق التواصل أولاً، ورضى النَّفس لسماعه ثانياً.

وإن لم يحقق أفضلية قواعدية، ففي حقيقة اللُّغة، فإنَّ قواعد النَّحو قابلة للخرق مثل القواعد والبديهات التداولية[4]. وليس المقصود بذلك قواعد الشَّكل بالدَّرجة الأولى، بل التركيز الأكبر مُتجه نحو قواعد المعنى والدَّلالة فكلّ ما يطلبه النَّحو "أن تحترم قواعده كأن يأتي اسمٌ بعد حرف الجرّ، وأن يأتي النعت في موقعه المعهود في الجملة، وأن يجري ملءُ الخانات في الجملة بحسب القواعد. أمَّا كيف يملأ المتلكم تلك الخانات فهذا ممّا لا يهمّ نظام النحو"[5].

وفي هذه الأنماط اللُّغوية التي تعددت فيها الحركات الإعرابية حقيقة اجتماعية ولغوية أعطت للمُتكلم القائم بدور الرقيب، بل المسؤول الوحيد عن النَّمط اللُّغوي،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص47.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص48. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص162. وابن عقيل، شرح ابت عقيل، ج2، ص347. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص401، والسيوطي، شرح شواهد المُغني، ج1، ص205.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص48.

[4] لوسركل، عنف اللغة، ص54.

[5] لوسركل، عُنف اللغة. ص193.

مساحات من الحُرية الاستعمالية، ما دامت مُراعية للعادات النَّطقية التي سرت عليها أنظمة الأدوات الكلامية بالنسبة للمتكلمين.

إذن:

هي حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وفي أغلب مواضعها، وقد تتمحَّضُ للجواب، بدليل أنه يقال: "أحبُّكَ" فتقول أظنُّكَ صَادِقاً"[1]، وتكون إذن ناصبة للفعل المضارع بشروط، ومنها أن تكون في صدر الكلام، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً وأن لا يُفصَلُ بينهما بفاصل غير القسم[2]. نحو قول حَسَّان بن ثابت[3]:

إذَنْ وَاللهِ نَـــــــرْمِيهُمْ بحَـــــــرْبٍ تَشِيبُ الطّفلَ مِنْ قَبْل المَشيبِ[4]

وقد نصب الشَّاعر الفعل "نَرمي" بـ "إذن" مع وجود الفاصل لأنّ القسم جاء زائداً عن الأجزاء، التي تركَّب منها الكلام[5].

كما أجاز سيبويه إلغاء "إذن" إذا وقعت بين الفاء والواو من جهة، وبين الفعل من جهة أُخرى، قال سيبويه: "وأعلمْ أنَّ إذن إذا كانت بين "الفاء" "الواو" وبين الفعل فإنك بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالكَ أُرَى وحَسِبتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حَسِبْتُ أخاك، وإن شئت ألغيتَ إذَنْ كَإلغَائك حَسِبْتُ إذا قَلت زيدٌ حَسِبْتُ أَخُوك"[6].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص104. وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصّدى، ص59.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص344. وابن هشام، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص153.

(3) ديوان حسان بن ثابت الانصاري، تحقيق بدر الدين حاضري، محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1991م– 1411هـ، ورد الشاهد برواية "إذاً والله ترمِيهمُ بحرْب" والرواية لا تخل بموضع الشاهد.

(4) الشاهد في شرح ابن عقيل، ج2، ص354. السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص105، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص970.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك على الفية ابن مالك، ج4، ص57.

(6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص13.

وأورد سيبويه استعمالاً قرآنياً يَدُّلك على جواز عمل إذن بنصب الفعل، وجواز إلغاء عملها برفع الفعل بعدها[1]، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[3].

وقال سيبويه[4]: وسمعنا بعضَ العرب قرأها فقال: "وإذَنْ لا يَلْبثوا" وبذلك يكون أهل النَّحو قد أجازوا الرَّفع بعد إذنْ والنَّصب، كقول ابن عنمَةَ الضَّبيّ[5]:

ارْدُدْ حِمـــارَكَ لا تُنْـــزَعْ شـــويتَّهُ إذن يُـــرَدَّ وقَيْـــدُ العَيْـــرِ مُكـــروبُ

والشَّاهد فيها نصب الفعل "يُرَدَّ" بعد إذنْ والرفع جائز على إلغاء عمل إذن[6].

وقد فرض مجيء إذن عاملة بنصب الفعل الذي يليها، أو رفع الفعل بعدها على النُّحاة تطويع القاعدة النَّحوية، حتى تستطيع التعامل مع جميع الأداءات اللُّغوية لأنَّها تنبع من الواقع الاستعمالي التداولي الذي أوجد مثل هذه الأداءات اللُّغوية التي جاءت نتاج اجتماعي لملكة اللُّغة، ومجموع حالات عرفيّة ضرورية يكيّفها المجتمع ليسمح لهذه الملكات الفردية بالعمل[7].

ولعل هذهِ الأنماط اللُّغوية التي مثلت استعمالات متداولة بين العرب، كانَ أشهرها هو إعمال إذن وأقلها تداولاً إبطالها عن العمل قد جعلت النُّحاة يلجأون إلى التقدير والتأويل محاولين قدر الإمكان اختزال جميع الأنماط اللُّغوية التي يمكن أن تخرج عن القاعدة النَّحوية بالمعنى. فالمعنى يعطي اللُّغة قدرة عالية على التعامل مع جميع الأداءات اللُّغوية وجذبها باتجاه القاعدة النَّحوية[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص13.

(2) سورة الإسراء، الآية 67.

(3) ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج2، ص281.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص13. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص107.

(5) الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص14. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص157. والشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص388.

(6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص14.

(7) سوسير، فيردنان دي، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، د.ط، بيت الموصل، 1988م، ص31.

(8) المسدي، عبد السلام، اللسانيات واسسها المعرفية، ص92، ص107.

2.2.4 لام الأمر

تقسم الأدوات الجازمة، للفعل المضارع إلى قسمين: أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، والثاني: ما يجزم فعلين، أمَّا الجازمة للفعل الواحد، فهي "لا" الدَّالة على النهي، أو على الدُّعاء و"لّمْ" و"لَمَّا" وهما للنَّفي، ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه إلى الماضي، نحو: "لم يَقُم زيدٌ، ولمَّا يَقُمْ عمرو"[1]، واللام الطّلبية، وهي الدَّالة على الأمر[2]، نحو قوله تعالى: [3]﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[4] او الدّعاء، نحو قوله[5]:﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[6].

قال سيبويه: هذا باب ما يُعْمَلُ في الأفعال فَيُجْزمُها وذلك لَمْ، لمَّا، واللام التي في الأمر، وذلك قولُكَ ليَفْعَلْ، ولا في النَّهي، وذلك قولُك: لا تَفْعَلْ"[7].

وفي لغة الشّعر قد تحذف لام الأمر مع بقاء عملها مضمرة وهو الجزم، فاللُّغة تجيز (لتفعلْ) في الكلام والشّعَر، وتجيز (تَفْعَلْ) بالجزم مع حذف لام الأمر الجازمة.

وفي لغة الشعر خاصة، فلام الأمر تعمل مضمرة، قال سيبويه: "واعلم أنَّ هذه "اللام" قد يجوز حذفُها في الشعر وتعملُ مضمرة، كأنّهم شبهوها بـ "أن" إذا أعملوها مضمرة"[8]. واستشهد سيبويه لذلك بقول الشَّاعر[9]:

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص364.

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص307. ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصّدى، ص84.

[3] سورة الطلاق، الآية 7.

[4] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج4، ص299.

[5] سورة الزخرف، الآية 77.

[6] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج4، ص80.

[7] سيبويه، الكتاب، ج3، ص8. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص308.

[8] سيبويه، الكتاب، ج3، ص8.

[9] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص8، وقد ذُكِرَ في الحاشية أنَّ البيت قد نُسب إلى أبي طالب، وحسّان بن ثابت والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم. والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص309. والنَّحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص157. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص387، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص597.

مُحَمَّــدُ تَفْــدِ نَفْسَــكَ كُــلُّ نَفْــسٍ إذا مــا خِفْــتَ مــن شــيءٍ تَبَــالا

والشَّاهد إضمار لام الأمر في قوله: تَفْدِ، والمعنى لتَفْد نَفْسَكَ، وكانَ الشنتمري قد عدَّ هذا من أقبح الضرورة لأنَّ الجازم أضعفُ من الجارِّ وحرف الجرّ لا يضمر[1].

وكان المبرد قبله قد أنكر هذا البيت، وزعم أنَّه باطلٌ[2]، ورأى النَّحاس بأنَّ هذا البيت مزعوم لأنَّ العرب لا تأمر الغائب إلَّا باللام، تقول: يذهب زيدٌ ولكنَّها تقول: ليذهبْ زيدٌ[3]. وقال مُتمّمُ بن نُوَيْرَه[4]:

على مِثلِ أصْحاب البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكِ الوَيْلَ حُرَّ الوَجْه أو يَبْكِ مِنْ بَكَى

أي: ليَبْكِ، وقد تنبه سيبويه لدور المساحة اللُّغوية الذي وهبته اللُّغة لأبنائها، إذ قدَّمَ تفسيراً لهذه الانماط التي مثَّلت واقعاً استعمالياً، لا يمكن للمستوى التقعيدي أنْ ينكره ويُعدّه من الشّواذ الخارجة عن القاعدة.

ومثل هذهِ الاداءات اللُّغوية التي جاءت مخالفة للقاعدة النَّحوية وموافقة للتداول الاستعمالي. حاول سيبويه تفسيرها تفسيراً نحوياً في قوله: " والجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الاسماء فليس للاسم في الجزم نصيبٌ وليس للفعل من الجرِّ نصيبٌ، ثمَّ لم يُضمِروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضْمَرهُ الشاعر، شبَّههُ بإضمارهم "ربّ" "واو القسم" في الكلام بعضهم[5].

ومع تلك التعليلات، فإضمار لام الأمر مع إبقاء عملها، لم يحقق أفضلية قواعدية ولكنه حقق أفضلية من ناحية تداولية استعمالية، فأفضليتها تكمن في تداوليتها واستعمالها في الأداء عن معنى قد لا تُؤديه حالة وجود لام الأمر.

---

[1] الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص388.

[2] الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، 2005م، شرح النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص361.

[3] النحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص157.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص9. والنحاس، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص157. والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص388.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص9.

وكأنَّ هناك شيئاً ما يربط بين الكلمة والعبارة، وبين الامتداد الدلالي لها دون النظر إلى النّظام النَّحوي.

وهذا النّظام الذي يعمل على تحديد قدرة هذه الجملة على الامتداد من النَّاحية التداولية[1].

3.2.4 إذا

ظرف لزمان مستقبل، كقولك: إذا قَدِم زيدٌ أحسنتُ إليك[2]. وتستعمل "إذا" في المعلوم، ولذلك لا يجازى بها عند أكثر النَّحاة[3]، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن "إذا" ما مَنَعُهْم أن يُجَازوا بها؟ فقال: الفعل في "إذا" بمنزلتهِ في "إذ" إذا قَلْتَ: أتَذَكّرُ إذْ تقول "فإذا" فيما تُسْتَقبَلُ بمنزلة "إذ" فيما مضى.

وتُبيّن هذا أنَّ "إذا" تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنَّك لو قُلت: آتيك إنْ احمَّرَ البُسْرُ، كان قبيحاً، "فإن" أبداً مُبْهَمةَ، وكذلك حروف الجزاء، "وإذا" تَوصَلُ بالفعل، فالفعل في (إذا بمنزلة في حين) كأنَّك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه[4].

تذهب القاعدة النَّحوية إلى أن "إذا" يكون ما بعدها مرفوعاً، لأنَّها لا تخصُّ وقتاً معيناً[5]. وذلك نحو البيت الذي يقال أنَّه من وضع النُّحاة[6]:

إذا مـــا الخُبْـــزُ تأْدمُـــهُ بلَحْـــمٍ فَـــــذَاكَ أَمانَـــــةَ اللهِ الثَّريـــــدُ

---

[1] محمود السعران، علم اللغة، ص172، ص 174.

[2] الزَّجاجي، حروف المعاني، ص63.

[3] السخاوي، المفضَّل في شرح المفصَّل، ص336.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص60.

[5] الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، 408.

[6] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص61. وشرح أبيات سيبويه للنحَّاس، ص182، برواية "إِذَا مَا الخُبْزُ تَأدَمَهُ بزيت"، والرواية لا تخلُّ بموضع الشاهد.

وهنا جاء ما بعد إذا مرفوعاً. وقد جاءت إذا في الشعر جازمة للفعل على الجزاء، إذ استشهد سيبويه في قول الفرزدق[1]:

تَرْفَعُ لي خِنْدفٌ واللهُ يرفَعُ لي نــاراً إذا أخمَــدتْ نِيــرانُهمْ تَقِــد[2]

فالشَّاهد في جزم الفعل تَقد على جواب إذا وقَدَّرها عاملة عمل (إنْ) ضرورة[3]. ورأى سيبويه أنَّ في خروج إذا عن القاعدة النَّحوية، وجعلها جازمة للفعل على الجزاء اضطراراً "وهو في الكلام خطأ"[4].

وفي ظننا ليست الضَّرورة الشّعرية هي السبب المباشر وراء مجيء "إذا" جازمة على الجزاء، بل إنَّ السبب الأساسي وراء هذه الحالة التركيبية عائد إلى طبيعة القواعد التي يحتكم إليها ابن اللُّغة ليست بالإلزامية التي تحملها القاعدة النَّحوية المقننة، فالشَّاعر يلجأ إلى ما رسخ في ذهنه من كلام العرب، ويقيس عليه ذهنياً وقد ينطق ببعض الاداءات اللُّغوية دون الوعي التام بالشَّكل التركيبي الذي خرج به، إذ قد يجعل من "إذا" جازمة على الجزاء عائداً في ذلك إلى ما اطرد في التداول الاستعمالي عند العرب.

إذن لا بدَّ من السعي وراء ردم الهوّة بين النظام النَّحوي والاستعمال التداولي، فاللُّغة الإنسانية ظاهرة اجتماعية عقلية سيكولوجية منطقية مُعقدة جداً[5].

وللمجتمع أثرٌ كبيرٌ في أنماط اللُّغة وتداولها، ويشمل هذا الأثر الغايات الاستعمالية للنَّمط اللُّغوي، وليس لأحد أن يحكم على استعمال لُغوي بالخطأ، ففي أحضان المجتمع تكوَّنت اللُّغة ووجدت اللُّغة يوم أحسَّ النّاسُ بالحاجة إلى التفاهم فيما

---

[1] لمَ أعثر على بيت الفرزدق في ديوان الفرزدق، ط2، طبعة ، حققه إيليا الحاوي، ج2، 1995–1983م.

[2] الشاهد في كتاب سيبويه، ج3، ص62. والنحاس، شرح ابيات سيبويه للنحاس، ص165. والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص408.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص61. والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص408.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص62.

[5] يحيى عبابنة، آمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ص9.

بينهم[1]. أمَّا من النَّاحية التاريخية التفسيرية، فإنَّ "إذا" جاءت مبنية تدلُّ على ظرف للمستقبل، تليها جملة فعلية، وتتصل الفاء بجوابها، وذلك في اللغة العربية التي امتازت فيها إذا بأنَّها شرطية ولم تكن "إذا" في اللغات السَّامية بهذا التركيب ففي اللُّغة العبرية جاءت نحو kí Yitten >Tš > ēL rē<hû kēsef
بمعنى: إذا أعطى إنسان صاحبه فضّة... [2].

4.2.4 أيّ

تأتي أيٌّ على عدَّة أوجه[3]: الاستفهام، كقولك: أيُّ القَوم أَخوك، وتكون للجزاء، كقوله تعالى[4]: "أَيَّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنَى"[5]. وتكون خبراً، كتأويل "الذي" كقولهم: أَيُّهُمْ في الدَّار أَخوك. وتكون مدحاً وتعجُّباً، كقولك: مررت برجلٍ أيّ رجل[6]. جاءت أيٌّ اسماً موصولاً ولها أربعة أقوال، أحدها: أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: "يعجبني أيُّهم هُوَ قائمٌ" والثاني أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: "يُعجبني أيٌّ قائمٌ" ، الثالث: أن لا تضاف يذكر صدر صلتها، نحو: "يُعْجُبني أيٌّ هو قائم"، وفي أحوالها الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاثة، وأمّا الحالة الرابعة، فإنَّ أيَّ، لا تعرب إذا أضيفت وحذف صدر الصّلة، نحو: "يُعجبني أَيُّهُمْ قائمٌ" فعندها تُبنى على الضّم[7]، فهي تُبنى عند النُّحاة، إذا صُرِّحَ بما تُضاف إليه، وكانَ العائد مُبْتَدأً محذوفاً، كقوله تعالى[8]:

---

[1] فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د،ط، مكتبة الانجلو، مصرية، القاهرة، 1950م، ث35.

[2] سفر الخروج، 22:7.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص21. والزجاجي، حروف المعاني، ص62.

[4] سورة الإسراء، البية 110

[5] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج2، ص286.

[6] الزجاجي، حروف المعاني، ص62.

[7] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص161.

[8] سورة مريم، الآية 69.

﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1]. والتقدير "أَيُّهم هو أَشدُّ"[2]، أمَّا عند سيبويه " وقد سئل الكِسائي لم لا يجوز "أعجَبني أيُّهمْ قَامَ؟ فقال: أَيٌّ كذا خُلِقَتْ[3]. إلَّا أنَّ سيبويه عندما ذَكَر أيَّ، حاوَلَ تعليل مجيئها مبنية على الضم بقوله: "أَنَّ العربَ كانت تقول: "اضربْ أَيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياس النَّصب، كما تقولُ: اضربْ أيَّهم أفضلُ؟ لأنَّ أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي[4]. ومَذْهب الخليل أنَّ قول العرب: "اضربْ أيُّهمُ أفضلُ" محمولٌ على الحكاية إذ تكلمت فيه العربيةِ مرفوعاً. وأمّا يونس فزعم عند سيبويه أنَّه بمنزلة قولك: أَشْهدُ أنَّكَ لرَسولُ الله.

أيَّ أنَّ (اضربْ) معلقة بالجملة[5].

ورأى سيبويه بأنَّ قولهم اضربْ أَيُّهم أفضلُ، مبنية على الضمة، وهي بمنزلة الفتحة في "خمسة عشر" وبمنزلة الفتحة في "الآن" حين قالوا: من الآن إلى غد[6]. وجاءت أيهم مبنية على الضم كما في قول الشَّاعر[7]:

إذا مَـــا لَقيـــتَ بَنـــي مالِـــكٍ فَسَـــلّمْ عَلـــى أَيُّهُـــمْ أَفضَـــلُ

وَوَجْهُ الاستشهادِ: أنَّ أَيَّ مَبْنية على الضّمَ، وذلك لأنها مضافة وحذف صدر صلتها. والجُمل على الحكاية أقوى منه على البناء الذي اختاره سيبويه، فما حمله الخليل على الحكاية إلَّا لأنَّ العرب تكلمت به مَرفوعاً، وهو شاذ في القياس عندهم

---

[1] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج3، ص16.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص146. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص38.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج1، ص157.

[4] سيبويه، الكتاب، ج2، ص398.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص400.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص400.

[7] الشاهد في شرح ابن عقيل، ج1، ص162، والبيت يُنسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مُرة بن عباد، وقد انشده أبو عمرو الشيباني، كما جاء في حاشية ابن عقيل. وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص147، ج4، ص21. زالسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص291. وابن هشام، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص156. وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص39.

وعلى "أَيّهمْ"[1]، نرى بأنَّ مثل هذهِ الأداءات الاستعمالية التي مثَّلت واقعاً تداولياً مخالفاً لما وضعه النُّحاة من قواعد وأسس لغوية محكمة تصبح بعد مَسْألة التقعيد، أيّ في المرحلة الثانية، جُزءاً من الشواذ المخالفة للقياس عندهم، ولم يكن الخلل في واقع الأمر في الشاهد الشّعري أو اللُّغوي نفسه بل الخلل في طبيعة القاعدة التي عجزت أن تشمل الأداءات اللغوية التي نطق بها أهل العربية، فاللغة تكتسب نتيجة رُدود أفعال لغوية أو سلوكية قائمة على المحاكاة والتحاور مع الأنماط السلوكية العشوائية[2].

ومثل هذه الأنماط اللُّغوية التي أصبحت جزءاً من الواقع الاستعمالي التداولي، هي التي تستطيع أن تفرض نفسها على القاعدة النَّحوية للذاكرة اللُّغوية، وتجبر النحاة على فتح أبواب القاعدة لها[3].

5.2.4 مَنْ

تتعلق من بالنّاس[4]، ولها أربعة أوجه: استفهامٌ نحو: مَنْ قصدني؟ خبرٌ نحو، مَنْ قصدني زَيْد. جزاء: كقوله تعالى[5]:﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[6] ونكرة لازمة للنعت. وحكم (مَنْ) إذا كانت استفهاماً عن نكرة، أنها تُثنى وتُجمع في الوقف، فهي تُثنى كما ثَنَّوا أيّاً في الوقف والوصل[7].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص147.

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص144.

[3] زكريا ميشال، مباحث في النظرية الألسنية وتعلم اللغة، ص79، ص85.

[4] الزجاجي، حروف المعانين ص55.

[5] سورة النساء، الآية 123.

[6] ابن النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج1، ص240.

[7] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص425. ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، 264.

وجاء عند سيبويه: "هذا باب "من" إذا كُنْتَ مُستفهماً عن نكرة: اعلمْ أنّك تُثْني "من" إذا قُلْت: رأيت رَجْلين: كما تُثَنّى "أيًّا" وذلك قولك: رَأيت رَجْلين، فتقول: مَنَانْ، وأَتاني رجالٌ، فتقول مَنون"[1].

وعند ابن عقيل بأنَّه إذا سُئِلَ عن النَّكرة "بمَنْ" حُكى فيها حالةٌ من إعرابٍ، فتشبعُ الحركة التي على النون، ويتولد منها حَرفٌ مُجانس لها، ويُحكى فيها حالةٌ من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع، ولا يكون ذلك إلَّا في الوقف[2].

وهذا يدلُّ على أنَّ هذه العلامات إنما تلحقها في الوقف وليس بإعراب لها، فهي مبنية على السكون.

وأمَّا إذا جاءت مَنْ في الوصل، فإنَّه لا يُحكى بها شيء، مما جاء في حالة الوقف، ولكنها تكون في لفظ واحد في كل أحوالها، إلا أنه ورد في الشعر قليلاً "منون" وَصْلاً[3]. قال الشَّاعر[4]:

أَتَوا ناري، فَقُلتُ: مَنُونَ أَنتمْ؟ فَقالوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظلاماً؟

وموضع الشَّاهد أنَّ الشَّاعر قد جمع منون في الوصل ضرورة، ولا تجمع منون إلَّا في الوقف، إذ أجرها الشَّاعر مجرى الوصل.

وقد تأوَّل النُّحاة في تفسير هذا الشَّاهد، فأجازوا للشَّاعر أن يجري مَنْ في الوصل، كمجراها في الوقف ضرورة[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص408.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص425.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص286.

[4] الشاهد في كتاب سيبويه، ج2، ص411، وقد نسبه سيبويه إلى سمير بن الحارث. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص426. وابن هشامن أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص265. وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص286. والاعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، ص385، وقد نسله الاعلم في الحاشية إلى سُمَير بن الحارث الضَّبسّ كما جاء في كتاب النوادر.

[5] الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ص386.

وقال ابن هشام في حديثه عن الشَّاهد: "فنادرٌ في الشعر، ولا يُقاس عليه، خلافاً ليونس، ووجه الشّذوذ لأنَّ القياس: من أنتم؟ فلفظ مَنْ –في الحكاية– لا يختلف في حالة الوصل في إفراد، ولا في تثنية، ولا في جمع، وفيه شذوذ آخر، وهو تحريك النون الأخيرة، والنون حين تزاد تكون ساكنةَ، وفيه شذوذ ثالث، وهو حكاية الضمير المحذوف في "أتينا" والضمير معرفة، والمعارف غير الأعلام لا تُحكَى[1].

قال سيبويه: "زعم يونس أنّه سَمِعَ أعرابياً يقول: ضَرَبَ مَنَّ مَنَاً؟... وردَّ سيبويه ذلك بقوله: "وهذا بعيد لا تتكلم به العربُ، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير، كانَ يونس إذا ذكرهم يقول: لا يَقبلُ هذا كلُّ أحدٍ، فإنَّما يجوز "منُونٌ يا فتى على هذا"[2].

ولقد رأينا أنَّ النُّحاة جعلوا من منون في الوصل حالة استثنائية في ضرورة الشعر، ولم يجعلوها في اختيار الكلام، والواقع أنّ ما يجري في الشّعر ليس كُلّه من أداءات مخالفة للقاعدة من باب الضَّرورة على الوجه الذي توسع فيه النُّحاة. وهذا التوسع فيه مساسٌ بفصاحة العربي، وإبداعه الشّعري، إذ صحيح أنَّ الضّرورة الشّعرية ليست منكرة عموماً على الشعراء، ولكن لا تصل بالشَّاعر إلى حدّ اختراق نواميس اللُّغة، وقوانين النَّحو، فالشعراء يعلمون بأذهانهم شأن بقية ابناء اللُّغة بالاحكام الذهنية العامة للُّغة، والقواعد العقلية التي يحتكمون إليها في أذهانهم عندما يريدون الإبداع، فاللُّغة أتاحت لأبنائها التحدث وفق ما يرونه خاضعاً لذوقهم اللُّغوي الذي اعتادوا عليه، ومثل هذا الأداء اللُّغوي، يمكننا أن نَعدُّه ضمن صور المتبقي في اللغة، فقد عمد الشَّاعر لإجراء مَنْ في الوصل كما تجري في الوقف، ليس بمحض الإرادة؛ لأنَّ بعض الحالات السّياقية قد تقود إلى أداء لغوي متمرد كما يتناسب ذلك الأداء اللُّغوي والسياق الذي وضع فيه البيت، ومن ثم يصبح ضمن دائرة المتبقي، ولم تكن الحاجة لتلك التعديلات والتأويلات التي جاء بها النُّحاة، فعلم اللُّغة قائم على دراسة اللُّغة نفسها دراسة تحليلية بطريقة موضوعية، وهذا ما دعا له العالم دي سوسير إذ قال:" إنَّ علم اللُّغة "في ذاتها" فهو يدرسها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص14.

[2] محمود السعران، علم اللغة، ص48.

فليس للباحث فيها أن يغير من طبيعتها"[1]. أمّا من النَّاحية التاريخية، فإن مَنْ كغيرها من أسماء الاستفهام في اللُّغة السامية الأم، ففي العربية تستعمل مَنْ للعاقل، وكذلك في باقي اللُّغات السَّامية، ففي الإثيوبية الجعزية، تقابل مَتْ في العربية النمط الاثيوبي mannn، للعاقل.

[1] يحيى عبابنة، النحو المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، ص364.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة يمكننا التوصل إلى عدد من النقاط"

1. إنَّ اللغة العربية كغيرها من اللغات لا يمكن حصرها بقواعد نحوية محددة، فهي تتيح لأبناء اللغة حرية الاستعمال اللّغوي بما يتوافق مع مصلحتها ومصلحة الناطقين بها، لذلك فقد تتعدد الصيغ الاستعمالية للأداء اللغوي، فالاستعمال يخضع للمعنى والتداول. واللغة بطبيعتها خلّاقة، ويستطيع المتكلم نُطْقَ جملٍ لم يسبق لأحد أن نطقها، ويستطيع فَهْمَ جملٍ لم يسبق أن سمعها من قبل.
2. إنَّ تعدد الأنماط اللغوية ووجوه الإعراب التي حاول النحاة تفسيرها بالتأويل ما هي إلّا دليل على اتساع مساحة اللغة التي تجاوزت القواعد النحوية المغلقة في ذلك الإطار الحصين الذي حرص النحاة على تضمينه في تفسيراتهم، وللغة آفاق وفضاء يسمح للمتكلم بإبراز الكفاية اللغوية، كما جاءت عند تشومسكي.
3. إنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية عُرضة للتطور في مختلف عناصرها الصوتية والقواعدية والدّلالية، وهذا التطور ليس تابعاً لإرادة الأفراد بل يخضع في سيره إلى بعض القوانين الجبرية المطردة النتائج أحياناً، ولا يقوى أحد على وقف عملها أو تغيير ما تقضي إليه، أو الجمود على وضع خاص، لذلك فإن مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين الخاضعة لظاهرة التطور اللغوي، أمّا القيام بعرض لغوي معين والقول بصوابه أو خطئه، فهو دور المعلم لا العالم اللُّغوي، فالتطور يمتلك قوة قهرية لا شعورية ولا يعوقها عائق يستطيع وقف تيار التطور.
4. إنَّ النحاة لو تنبّهوا للدّور الانفعالي في السّياق اللغوي لما تكلفوا في إرهاق القاعدة النحوية التي تظهر أنماطاً كانت متداولة في البيئة اللغوية، فقد يتجاوز المتكلم القاعدة النحوية بواقع وتعبيري تتأجج فيه عاطفته. وبما أنَّ النمط اللغوي المستعمل هو نمط تداولي وتعبيري، فلم لا يكون للتأثير النصي دورٌ في إكسابه واقعاً استعمالياً لتنتج عنه جمل مقبولة من الناحية التركيبية، ترضى عنها قواعد اللغة رغم وصفها بالخروج عنها.

5. إنَّ للكلمةِ تأثيراً انفعالياً قادراً على اختراق القواعد النحوية ولا سيما باللغة الشعرية، فهي لغة انفعالية يكثر فيها خروج الشاعر عن لغة الكلام العادي، ولو على المستوى النحوي، وقد تنفذ اللغة الانفعالية في اللغة النحوية، وتسطو عليها وتفككها، لذلك يمكن عدم استقرار النحو بفعل هذه الانفعالية ولذلك وصف النحاة مثل هذه الأداءات اللغوية المسموعة عن العرب والتي قللَّ النحاة من قيمتها والتزامها بالأفضلية القواعدية، بالضرورة الشّعرية التي لا تعني ضعف لغة الشاعر أو عدم امتلاكه أدوات الفن الشّعري بقدر ما تعبر عن مدى الانسجام اللغوي والطبقة الانفعالية للشعر. ففي مثل هذه الأنماط اللغوية لم يكن الخلل في الشاهد الشّعري أو اللغوي نفسه بل لعل الخلل في طبيعة القاعدة التي عجزت عن أن تشمل هذه الأداءات اللغوية التي ينطق بها العرب، فاللغة تُكْتَسَبُ نتيجة أفعال لغوية أو سلوكية قائمة على المحاكاة والتحاور مع الأنماط السلوكية العشوائية.
6. ورود بعض الأداءات اللغوية التي يمكن تفسيرها بالتأثير النصي في قراءات قرآنية ما هو إلا دليلٌ على أنَّ أبناء اللغة كانوا ينطقون بالأنماط والتراكيب الاستعمالية ضمن منظومة من القواعد الذهنية الخاصة بكلّ فرد وبيئة استعمالية، ومن ثمَّ تجتمع هذه القواعد الذهنية لتشكل منظومة القواعد اللغوية المنصوص عليها في مرحلة التدوين. وفيه إشارة للإبداعية اللغوية التي تُؤكَّد صلاحية الاستعمال اللغوي وضرورة تحقيقه للتواصل ورضا النفس لسماعه وكأنَّ هناك شيئاً ما، يربط بين الكلمة والعبارة وبين الامتداد الدَّلالي لها دون النَّظر إلى النِّظام النَّحوي.
7. تنبّه سيبويه لدور اللغة، لذلك حاول الوقوف عند بعض الأنماط اللغوية ومنهجه كان معيارياً في التواصل مع الأنماط، إذ إنَّ هناك قضايا نحوية كقضية الإخبار عن نكرة فهي قضية لا تصلح أن تكون حدَّاً للكلام ولا لإيصال غاية لغوية، بل قد يمثلها العنصر الانفعالي الرابط بين المتكلم والمتلقي، فكلاهما يعرف بأنَّ لغته لها نظام يعتمد على ترتيب خاص مبني على مجموعة من الأسس وطائفة من

المعاني النَّحوية العامة التي تنتهي بالجمل والأساليب والعلاقات الرابطة بين المعاني لتكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد.

8. أثبتت الدّراسة من الناحية التاريخية أنَّ هناك ما يدلِّ على قدم بعض القضايا النحوية الخاصة بأداءات لغوية معينة، وذلك بمقارنة هذه الأداءات في العربية مع اللغات السَّامية، وما كان تأصُّل هذه الظواهر من النّاحية التّاريخية على المستوى التركيبي اللغويّ في اللغة العربية واللغات السَّامية إلَّا سبباً ليمنح فيه النحاة جوازات لأبناء اللغة للخروج عن المألوف. فأكثروا من التأويل والتعليل والتقدير في هذه الظواهر.
9. إنَّ هناك أداءات لغوية مثلت لهجة لطائفة كبيرة في العرب وانتشرت بين القبائل العربية، وهي لا تعدُّ سبباً في عيوب اللغة، بل إنَّ التعامل مع الجملة من منظار التطور التاريخي يعطيها واقعاً استعمالياً تداولياً، فبعض هذه الأداءات اللغوية قد يكون وصل إلى العربية عبر اللغة السَّامية الأم التي تُعدُّ العربية امتداداً لها، وتحتفظ بأقدم العناصر اللغوية لها، فالعربية لا تختلف عن اللغة السَّامية الأمّ إلّا فيما طورته العربية من أساليب وتراكيب جديدة.
10. إنَّ هناك ظواهر لغوية كانت شائعة إبان نشوء اللغة تمَّ تطورها إلى أداء لغوي آخر في وقت متأخر، كما كان ضياع الحركات الإعرابية من أغلب اللغات السامية سبباً في عدم إسعافنا في الحكم على تغير الحركات في التراكيب الكلامية.
11. من أكثر الفصول التي ظهر فيها التأثير النّصي الفصل الخاص بالمرفوعات والفصل الخاص بالمنصوبات، إذ كان للموقف الانفعالي تأثير في الخروج عن القاعدة النَّحوية في عُرف النحاة، فالمنصوبات لا يربط بينها في الحقيقة رابطٌ دلالي، بل هي مجموعة من الأبواب المتعددة، كان لإيمان النُّحاة بأنَّ الفتحة علامة على المفعولية دورٌ مهمٌ في الربط بينها، وما كانت الفتحة إلّا حركة مستحبة لدى العرب بسبب خفتها. ولم تكن قضية الأبيات الشّعرية التي وصفت بالخروج عن القاعدة النّحوية، لتتصل بمستوى معينٍ من مستويات النحو، بل جاءت موزعة على الأبواب النّحوية المختلفة، فقد رصدت الدِّراسة مثل هذه

الأبيات فيما يتعلق بقضايا الإسناد الفعلي، والنّواسخ الاسمية والنّواسخ الحرفية، والمنصوبات والتوابع والمجرورات وحروف المعاني.

12. إنَّ دراسة اللغة تنطلق من النظر إلى القاعدة النّحوية على أنَّها تشتمل على التعامل مع جميع عناصر العملية اللغوية، إلّا إنَّ هناك أنماطاً لغوية لا يمكن للقاعدة أن تتعامل معها ضمن معايير المستوى التقعيدي، فلا بدَّ من جعل القاعدة أكثر مرونة في التعامل مع مثل هذه الأنماط.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الأحوص، ديوان الأحوص الأنصاري، ت د.سعد صناوي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

الأحوص، الأنصاري، (1990م)، شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، القاهرة (109) البصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن (د.ت)، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الأخطل، ديوان الأخطل. أبو مالك غياث بن غوث، تحرير مهدي محمد ناصرالدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986م.

الأخطل، شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، طبعة الشُّكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، ت: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط4، 1996م.

الأخيّلية، ليلى بنت عبدالله الرمال، ديوان ليلى الأخيّلية ، تحقيق: خليل إبراهيم وخليل عطية.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأعشى، ديوان ميمون بن قيس، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، 1987م، ط1، دار الكتاب، بيروت.

الألوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بالقاهرة في عام 1342هـ.

أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، دار مكتبة الحياة (د.ت).

أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق عبدالحفيظ السلطي، ط2.

أمية بن أبي الصلت، شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، قدّم وعلّق حواشيه: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة من التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات (د.ت) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي عبدالحميد، بيروت، دار الفكر.
الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت 745)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد علي معرض، 2001- 1422، ط1، بيروت- لبنان.
برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929، نشرها رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1982.
بركة، فاطمة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، 1993م، ط1/ دار المعرفة، بيروت.
بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1969، القسم الثاني.
البصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن (د.ت)، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.
البطليوسي، عبدالله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1979م، ط1.
البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ) خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط4، 1997م.
بيطار، إلياس بيطار، قواعد اللغة الأوغارتية، 1992، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
تمام، حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ط3.
تمام، حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية (د.ت) دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1382هـ، 1963م.
الجرجاني، عبدالقاهر، 1987، دلائل الإعجاز، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى– بيروت.
ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392) اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، إربد، 1392هـ– 1972م، ط1، 1411هـ– 1990م، ط2.
.....، الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، اربد، دار الأمل، ط1، 1984م، الكتاب منسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي.
حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت (1991م –1411هـ) تحقيق بدر الدين حاضري، محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت– لبنان، ط1.
حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
حسن، أبو الحسن (2002) نقوش لحيانية من منطقة العلا، دراسة تحليلية مقارنة، وزارة المعارف بالسعودية، الرياض، 2002م.
حسين، أبو الحسن، قراءة لكتابات لحيانية، من جبل عكمة بمنطقة العُلا، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 1997م.
حلمي، خليل (1996م) العربية وعلم اللغة البنيوي،"د.ط"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن خالويه الأصبهاني، (ت603هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، 2006م– 1427هـ، ط1، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
الدرامي، ربيعة بن عامر مسكين، (ت89هـ– 708م)، ديوان مسكين الدرامي، تحقيق: كارين صادر– دار صادر، بيروت، ط1، 2000، بيروت، لبنان.
ذي الرمة، ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت117هـ)، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم رواية الإمام أبي العباس، 1352هـ –1972م، ط2، 1402هـ – 1982م، حققه" عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.
الذيباني، النابغة، ديوان النابغة الذيباني، شرحه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، 1976م، تونس، الجزائر.

الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عمان- دار المسيرة، 2008م- 1428هـ.
الراجحي، عبده الراجحي، 1988م، النحو العربي والدرس الحديث، ط1، دار المعارف، مصر.
النميري، الراعي، ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه، راينهرت فايتيرت، بيروت، 1401هـ، 1980م.
النميري، الراعي، شعر الراعي النُميري، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1400هـ-1980م.
رشوان، محمود، دراسات في فلسفة اللغة، ط1، دار البقاء، 1998م.
أبو ربيعة، عُمر بن أبي ربيعة، ديوان عُمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، ط1، 1374- 1955م، 1412هـ، 1992م.
ابن ربيعة، المهلهل، ديوان المهلهل بن ربيعة، تقديم: طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1996.
الرماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، دار النهضة، مصر، د.ت.
الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن مبارك، بيروت، دار النفائس، 1982.
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق، (ت 340هـ)، حروف المعاني، حققة د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب، إربد- الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1404- 1984م.
زيدان، محمود فهمي، في فلسفة اللغة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
السخاوي، علم الدين علي بن محمد (558هـ)، المفضّل في شرح المفصّل (باب الحروف، حققه د. يوسف الحشكي، ط2، عمان، وزارة الثقافة، 2002م.
السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط1، 1999م، دار الفكر العربي، القاهرة.

السنجري، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، 1981م، ط1، دار المعارف، مصر.
سوسير، فيردنان دي، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، د.ط، بيت الموصل، 1988م.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبُر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1411هـ- 1991م، دار الجيل، بيروت.
ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبان السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، (ت385هـ- 995م)، تحقيق: محمد على الريح هاشم، 1974، دار الفكر.
السيرافي، أبو سعيد (ت 398هـ)، ضرورة الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، 1985، دار النهضة العربية، بيروت.
السيوطي، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، شرح شواهد المُغني، منوشرات دار مكتبة الحياة، تصحيحات وتعليقات محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، بيروت، لبنان.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الاقتراح، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشَّافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418-1998م.
السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1399هـ-1979م، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، 1415هـ -1994م، ط2، حققه زهر عبدالمحسن سلطان، الرسالة.
الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، 2005م، شرح النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
صالح، حسن، علاقة اللغة بالمنطق، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية.

طرفة بن العبد، شرح ديوان طرفة بن العبد، شرح وتحقيق محمد محمود، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.
عبابنة، يحيى (1993) أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، إربد، الأردن، المجلد11، العدد1.
عبابنة، يحيى (2006) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، إربد.
عبابنة، يحيى (2010) الذات بين البناء والتفكيك، قراءة لغوية مقارنة في (جذور) الذات الإلهية بين المقارنة اللغوية ومقارنة الأديان، بحث مقدم إلى مؤتمر الأدب والتفاعل الحضاري، جامعة مؤتة، نسخة pdf.
عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة ، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.
عبابنة، يحيى النحو العربي المقارن، دراسة تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2014م.
عبابنة، يحيى، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، جامعة جدارا، 2014.
عباس، حسن، د.ت، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر.
عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، 1987، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
عبد التواب، رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات، العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات، مكتبة الكانجي، القاهرة، 1983م.
عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، 1985م، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2.
الأبرص، عبيد، ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أحمد غدرة، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1414هـ، 1994م.
عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد،، ص1418- 1998م، تحقيق: اسماء أبو بكر محمد، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان.

عزة، كُثير عزة، ديوان كثيّر عزة، شرح قَدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ- 1996م.
العسقلاني، ابن حجر العسقلاني، "د.ت"، فتح الباري، ت: محي الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط1.
ابن عصفور (669هـ) ضرائر الشعر، 1980م، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للنشر والتوزيع، بيروت.
عبد اللطيف، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، جامعة القاهرة، كلية العلوم، مكتبة دار العلوم.
ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل، 1996، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، ط1، دار إحياء التراث، بيروت.
العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ت (538هـ- 616هـ) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
علي العناني وليون محرز ومحمد عطية الإبراشي، الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1935م.
عنترة بن شداد، ديوان عنترة بن شداد، ت. محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط1، 1964م.
عنترة بن شداد، شرح ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: عباس إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994م.
الفرزدق، ديوان الفرزدق، طبعة الصاوي،دار الكتاب اللبناني، بيروت.
الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق،1983، ط1، تحقيق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة.
فلفل، محمد عبدو، اللغة الشعرية عند النحاة دراسة الشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، دار جرير، 1428هـ- 2007م، عمان، الأردن.
فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د،ط، مكتبة الانجلو، مصرية، القاهرة، 1950م.

قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الإقتضاء، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003م.
القرطبي، الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، ط671هـ، مختصر تفسير القرطبي، اختصره الشيخ عرفان حسّونة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ- 2001م.
القطامي، عُمير بن شُبيم بن عمرو القطامي، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت.
القيرواني، القزاز، ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، الاسكندرية، (د،ت).
كريستل، دافيد، التعريف بعلم اللغة، تعليق حلمي خليل، 1993، ط2، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.
الكناعنة، عبد الله محمد طالب، الصراع بين التراكيب النحوية في دراسة كتاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، 2006م.
الكندي، امرؤ القيس، ديوان امرىء القيس، تحقيق حنّا الفاخوري، بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409هـ-1989م.
لبيد بن أبي ربيعة، ديوان لبيد بن أبي ربيعة، بيروت، دار صادر.
اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصّرفية، 1985، ط1، بيروت.
لوسركل، جان جاك، عُنف اللغة، 2005م، ط1، ترجمة د. محمد بدوي، مراجعة: د. سعيد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
ليونزجون، نظرية تشكومسكي نعوما اللغوية، 1985م، ترجمة حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1399هـ.
محمد، عيد محمد، أصول النحو العربي،(1973)، ط1، عالم الكتب، القاهرة.

مجنون ليلى، (قيس بن الملوح)، ديوان مجنون ليلى، 1992م، ط1، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت.
المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، 1973م، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمود فاضل، الآفاق الجديدة، بيروت.
المسّدي، عبدالسلام المسّدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ط1، 1986م، الدار التونسية.
المريني، المهلب بن أحمد بن أبي صفيرة، المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، تحقيق فارس السلوم، 2009م، دار التوحيد، ودار السنة، الرياض، ط1.
مسكين الدرامي، ديوان شعر مسكين الدرامي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت – ط1 – 2000م.
مسكين الدرامي، ديوان مسكين الدّرامي (89هـ –708هـ)، جمعه وحققه عبدالله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، 1389هـ –1970م، مطبعة دار صادر، بغداد.
مصطفى، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، (1959م) القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، (د.ت)، كتاب الردّ على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
المكارم، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1393هـ- 1973م.
موور، تيرنس موور وكرستين كارلنغ، 1998، فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي.
ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، مؤسسة التاريخ العربي، 1424هـ- 2003م، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338)، إعراب القرآن الكريم، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، 1977م.
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338)، شرح أبيات سيبويه، 1406هـ-1986م، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه مصباح السّالك إلى أوضح المسالك، 1420هـ- 2000م، تأليف يوسف الشيخ البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر.
ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت 761هـ)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ومعه كتاب "سبل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد الدين عبد الحميد، ربيع الثاني، 1383- 1963، ط11، المكتبة التجارية، بمصر السعادة، مصر.
ولفنسون، (1980) تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت.
يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر.
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية
Chomsky, the minimalist program, the mit prrsse, Cambridge massachsttes, 1996.
Littmann & Semitic in Scription, Safaitic inscriptions. pp,5.

المعلومات الشخصية

الاسم: مارية طه الشمايلة

الكلية: الآداب

التخصص: اللغة العربية

العنوان: الكرك